التوازنات الاستراتيجية

في الشرق الأوسط

التوازنات الإستراتيجية في الشرق الأوسط

تحرير أ.د. حسين قادري

سلسلة دراسات أكاديمية (05)

مخبر الأمن الإنساني الواقع، الرهانات والآفاق

جامعة باتنة1 – الجزائر

كل الحقوق محفوظة

مخبر الأمن الإنساني، الواقع، الرهانات والآفاق
كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة باتنة1- الجزائر
E- mail: lsh@univ-batna.dz

الرقم التسلسلي للناشر 9931-740

التوازنات الاستراتيجية في الشرق الأوسط

المؤلف: حسين قادري

الناشر: مخبر الأمن الإنساني، الواقع، الرهانات والآفاق

الطبعة الأولى

الإيداع القانوني: السداسي الأول 2019

ISBN 978-9931-740-00-25 ر. د .م. ك

Copyright© LSH-AEP 2019

فهـــرس المحتويات

الفهرس:

تقديم:	07
الشرق الأوسط: دراسة في الإشكالية الاصطلاحية للمفهوم والدلالات الجيبولتيكية **د. بوزيد سراغني – جامعة قسنطينة 1** **أ. خولة بوناب – جامعة باتنة1.**	13
التنافس الإقليمي في الشرق الأوسط :مأزق مراجعة الوضع القائم **أ.د. دلال بحري– جامعة باتنة 1** **أ. بوشاريف عياش – جامعة باتنة 1**	**29**
المثلثاتية الإقليمية في الشرق الأوسط: دراسة في الأدوار و التفاعلات **أ. فهيم رملي – جامعة البليدة 2.**	**45**
التموقع الإيراني في منطقة الشرق الأوسط بين حدود الدور و التهديد **د. جميلة علاق – جامعة قسنطينة 3** **أ. سمير البح – جامعة باتنة 1**	**97**
طبيعة الصراع السعودي ـ الإيراني وتداعياته على التوازن الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط. **د. لعايب محمد رفيق** **جامعة ـ سوق أهراس**	**117**
لعبة التوازنات الاستراتيجية التركية – الإيرانية في الشرق الأوسط: أي انعكاسات على تفاعلات المركب الأمني للمنطقة؟ **د. عبد القادر دندن– جامعة عنابة.** **أ. أمير وحشي – جامعة عنابة.**	**137**
التقاطعات الإستراتيجيـــة الأمريكية – الروسية فـي الشــرق الأوســط بين المحافظة على الوضع القائم ومراجعته **أ.د. قادري حسين – جامعة باتنة 1** **أ. مزراق منال – جامعة باتنة 1**	**169**
خاتمة	**187**

تقديـــم

نظم مخبر الأمن الإنساني يوما دراسيا في جانفي 2018، بعنوان: التوازنات الإستراتيجية في الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة، و تثمينا لمجهود الأساتذة والباحثين في الدكتوراه والمشاركين في هذا اليوم الدراسي، رأى فريق مخبر الأمن الإنساني طبع ونشر مجموعة من مداخلات هذا النشاط، تعميما للفائدة وترسيخا لنهج المخبر منذ تأسيسه في 2012.

تناولت مقالات هذا الكتاب أهمية الشرق الأوسط وأبعاده الإستراتيجية والتفاعلات الجارية فيه وفي محيطه، حيث تم إبراز هذه الأهمية باعتبار انه مجال يتوسع ويتقلص حسب الدلالات الجيوبولتكية، فصعوبة تحديد نطاقه تعود إلى هلامية المنطقة وغياب معيار موضوعي يعتمد في تحديد نطاقه الجغرافي، ولذلك فإن مصطلح الشرق الأوسط لا يعبر في الغالب عن وجهة نظر محايدة.

يعبر ذلك عن الطبيعة التنافسية التي امتازت بها منطقة الشرق إقليميا ودوليا، وهنا نجد من يسعى إلى الحفاظ على الوضع القائم ومن يريد تغييره، وهو التنافس الذي وضع المنطقة فيما يشبه المأزق الأمني باستمرار، وهذا بدوره يؤثر على الأمن العالمي. فالقوى الإقليمية لا يمكنها تغيير المعايير الدولية حتى وإن حاولت، وإنما تقوم بسلوكات تعديلية محدودة، بهدف الحفاظ على الوضع القائم بما يتماشى ومصالحها الإقليمية.

ينعكس ذلك في سعي بعض دول المنطقة إلى دخول سباق محموم وتنافس قوي لاحتلال المواقع الأولى في المنطقة، وهو ما عجل بظهور موجة عنف بدء باحتلال أفغانستان في 2001 إلى الحرب في سوريا التي جلبت إليها الأطماع الإقليمية والدولية، متمثلة في إيران، تركيا، السعودية وإسرائيل، باعتبارها

مؤهلة لمكانة الدولة القطب الإقليمي، والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا كقوى دولية.

أظهرت القوى الإقليمية من خلال سلوكاتها وإرادتها، قدرتها على التأثير في مجرى الأحداث، إذ ساعدها في ذلك انخفاض أو تراجع في قدرة الدول الكبرى على العمل موحدة على الصعيد العالمي، مما سمح لها كما يعتقد ديفيد مايرز (David J.Meyers) أي للدولة ذات النفوذ بالتطلع للهيمنة التي ظلت مكبوتة منذ مدة طويلة داخل ساحات جيوسياسية محلية.

ولعل من أبرز الدول التي ظهرت كلاعب أساسي في المنطقة، نجد إيران التي تتجه لفرض نفسها كقوة إقليمية مستغلة في ذلك نهاية عصر الهيمنة الأمريكية، فضلا عما تتوفر عليه من قدرات عسكرية واقتصادية وبشرية وعقائدية، مكنها ذلك من فرض نفسها بقوة في نزاعات المنطقة، تشارك في إدارتها بل وأحيانا السباقة إلى التحكم فيها وتوجيهها، كما هو الحال في العراق، سوريا، اليمن ولبنان. مستغلة في ذلك علاقاتها الجيدة مع كل من الصين وروسيا في عدة ملفات خاصة ما تعلق بملفها النووي لإنهاء العقوبات الدولية ضدها أو على الأقل التخفيف منها.

هذا ما عبر على أن إيران كقوة تغييرية في المنطقة، فهي تدعم النظام السوري والنظام العراقي وتعمل ذلك عبر وكلائها في اليمن ولبنان ولذلك ترفض إيران النظام الإقليمي (الشرق الأوسط الجديد)، الذي تريد الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل فرضه منذ نهاية الحرب الباردة، بل تريد تغييرات حقيقية تسمح لها باحتلال مكانة تليق بقدراتها وتطلعاتها المستقبلية في منطقة الشرق الأوسط.

أما تركيا، فقد ظهر توجهها الجديد للشرق الأوسط مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، حيث كشفت بان المنطقة من أولويات السياسة الخارجية التركية، والتي وصفها وزير خارجيتها الأسبق (داوود أوغلو) بالحديقة الخلفية لتركيا والتي لا غنى عنها. فتاريخ تركيا وموقعها يدفعان إلى التحرك الايجابي اتجاه جوارها الجغرافي للحفاظ على أمنها وخدمة مصالحها في إطار ما يسمى بالعثمانية الجديدة، والتي تمزج بين الرؤية البنائية والواقعية.

لا يخفى على أحد الأدوار التي أصبحت تقوم بها تركيا في المنطقة العربية، خاصة ما سمي بالربيع العربي، إذ عملت على استغلال العداء الخليجي الإيراني والعربي الإسرائيلي، بال والعربي العربي كما هو الحال بين السعودية وقطر، كما يتضح ذلك من خلال الدور الذي تلعبه في النزاع السوري. ففي البداية وجدت إحراجا كبيرا لصعوبة التوفيق بين مصالحها الاقتصادية والسياسية، إذ طالبت النظام السوري بإحداث إصلاحات جادة، إلا أنها سرعان ما ساندت المعارضة على اعتبار أن الإطاحة بنظام الأسد يحقق لها الفوز بعلاقات مميزة مع النظام الذي سيخلفه.

هذه التحديات فرضت على تركيا بناء علاقات محسوبة مع بلدان المنطقة، فهي تلتقي مع السعودية في المذهب السني ومصالح مشتركة، ومع إيران في قضية الأكراد والطاقة، بينما تبني علاقات تعاون مع إسرائيل في الجانب الاقتصادي والأمني ولكن تنافر في الجانب السياسي.

أما بشان السعودية، وبالنظر إلى قدراتها الاقتصادية والعسكرية ووصايتها على العالم الإسلامي باحتضانها للحرمين الشريفين، فإنها ترى بأنها مسئولة على أمن دول الخليج واليمن، وهي ما فتئت تعبر عن قلقها من الجبهات المفتوحة ضدها خاصة من قبل إيران، وهذا ما يستنزف قدراتها كما حصل لها في اليمن.

هذا الوضع يبرر سعي السعودية إلى تشكيل حلف عسكري، في تتطلع إلى إعادة توزيع القوة ولعب دور الموازن مع إيران، ولذلك دخلت في صفقات رهيبة للتسلح، ونتيجة ضعفها في جوانب عديدة فهي في حاجة إلى دعم التوازن الإقليمي بالاستقواء بالحليف الأمريكي والتقارب السري مع إسرائيل في الآونة الأخيرة.

بالنظر للتطورات الحاصلة في الشرق الأوسط، وخاصة محاولة إيران لتغيير موازين القوى، فإن السعودية تريد المحافظة على الوضع القائم، بمعنى أنها ليست قوة تغييرية أو تعديلية في المنطقة.

بشان إسرائيل، فإن الوضع يختلف تماما عن الدول السابقة الذكر فإسرائيل من الناحية المبدئية دولة دخيلة ناشئة ومفروضة في المنطقة، ومع الوقت فرضت أمرا واقعا، إذ تمكنت بفضل الممارسات الإرهابية والعدوانية ومساعدة الغرب لها أن تكون دولة أساسية في الشرق الأوسط. وأصبحت تنشد هي الأخرى كي تكون قوة إقليمية منتهجة نظرية الحدود المفتوحة والمتحركة، لأن مشكلتها الأساسية في محدودية مجالها الجغرافي والبشري، ولذلك تتبنى مفهوم خاصا للأمن.

وعليه، فإن إسرائيل مقارنة بدول المنطقة تعد الدولة الهجومية الرئيسية، والتي تنشد التغيير وليس المحافظة على الوضع القائم. وهذا بحكم أنها كانت منبوذة في المنطقة تربطها علاقة عداوة مع كل جيرانها. ولذلك تحتمي بكسب القوة العسكرية وبناء علاقات إستراتيجية مع الغرب وخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية التي دعمتها على طول فترة الصراع مع العالم العربي.

تمكنت إسرائيل مع الوقت واستغلالا للتناقضات التي ساهمت في ظهورها والموجودة في المنطقة من فرض نفسها، إذ بنت علاقات تعاون مع تركيا في

الجانب الاقتصادي والأمني، مع تنافس أو تنافر في الجانب السياسي بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، بينما فقدت الصداقة مع إيران بعد الثورة الإيرانية سنة 1979، إذ تتسم اليوم بالعداء، بخلاف السعودية التي كانت تساند القضية الفلسطينية، إلا أن اليوم استغلت العداء السعودي الإيراني كي تسجل تقارب تدريجي مع النظام السعودي وبلدان الخليج بصفة عامة. وهي في كل ذلك تمكنت من توسيع دائرة التطبيع في المحيط العربي مستغلة التناقضات وسوء الفهم الحاصل بين الإخوة الأعداء.

التوازنات بين هذه الدول الأربعة في منطقة الشرق الأوسط محكومة إلى حد بعيد بأبجديات النظام الدولي والتوازنات الحاصلة فيه. إذ أن كل دولة تحتفظ بعلاقات ما مع الولايات المتحدة الأمريكية أو مع روسيا وكذلك الصين والاتحاد الأوروبي، فالتبدل الحاصل في النظام الكلي يؤثر لا محالة على النظام الإقليمي.

بمعنى آخر، من الضروري مراعاة التقاطعات الإستراتيجية الأمريكية الروسية خاصة، وهو ما يغطي كل الأدوار الثانوية والرئيسية في المنطقة، لأن اللعبة الإقليمية بين دول المنطقة محكومة إلى حد بعيد بالتوازنات بين القوى الكبرى الساعية إلى المحافظة على الوضع القائم إذا كان يخدمها والعمل على تغييره أو مراجعته إذا لم يكن في صالحهما أو في غير صالح إحداها. هذا ما يعبر عنه الوضع في سوريا كنموذج لإستراتيجية البلدين في المنطقة.

من خلال ما سبق، يتضح أن منطقة الشرق الأوسط مجال تنافس بين قواه الإقليمية بتأثير دولي، لتفرز لنا الواقع التالي وهو قابل للتغيير في أي وقت:

ما يجري بين إيران والسعودية محكومة بعلاقة صفرية.

ما يجري بين إيران وتركيا محكوم بعلاقة مصالح مختلطة.

ما يجري بين إيران وإسرائيل محكوم بعلاقات عداء حذر.

ما يجري بين السعودية وإسرائيل محكوم بعلاقات التطلع الحذر.

ما يجري بين السعودية وتركيا محكوم بعلاقات تعاون قلق بين الأخوة.

ما يجري بين تركيا وإسرائيل لمحكوم بعلاقات تعاون مفخخ.

اجتمعت مساهمة الأساتذة والباحثين المشاركين في الدراسة للإجابة عن انشغال وهو في شكل تساؤل محوري مفاده: إلى أي مدى تمكنت بلدان المنطقة وكذا القوتين العظميين من إدارة لعبة التوازنات بشكل سلمي مع حفظ مصالحهم؟ أي دون أن يؤدي ذلك إلى اندلاع حرب مدمرة وشاملة، كما هو الوضع طيلة الفترة السابقة.

مدير مخبر بحث
الأمن الإنساني جامعة باتنة
أ. د. حسين قادري

الشرق الأوسط: دراسة في الإشكالية الاصطلاحية للمفهوم والدلالات الجيبولتيكية

د. بوزيد سراغني – جامعة قسنطينة 1
أ. خولة بوناب – جامعة باتنة1

مقدمة:

حضي الشرق الأوسط بأهمية كبيرة في مجال الدراسات الدولية بشكل عام والإستراتيجية بشكل خاص، لكونه يتعلق بالتأثير الذي تمارسه الأحداث التي تجري في ساحته على مستوى علاقات التفاعل الإقليمي في أشكالها ومجالاتها المختلفة، والتي بدورها تؤثر سلبا أو إيجابا على منظومة التفاعل الدولي في جميع النواحي، غير أن الباحث في مسائل الشرق الأوسط سيجد أن أول إشكالية تثار أمامه هي في المفهوم والتسمية في حد ذاتها وجغرافيته التي تتوسع في كتابات وتتقلص في كتابات أخرى ودلالاتها الجيوبولتيكية، وهذا يطرح إشكالية مفادها: ما هي الأبعاد الحقيقية للشرق الأوسط ودلالاته مكانا وزمانا؟

للإجابة عن هذه الإشكالية تم الاعتماد على خطة العمل التالية:

- المحور الأول: مدخل تمهيدي
- المحور الثاني: نشأة مصطلح الشرق الأوسط وتطوره
- المحور الثالث: حدود الشرق الأوسط الجغرافية
- المحور الرابع: الشرق الوسط :مشروع سياسي بمضامين جيوبولتيكية
- الخاتمة

المحور الأول: مدخل تمهيدي.

بالرغم من ذيوع المصطلح في مجال الجغرافيا السياسية إلا أنه يتقاطع مع مصطلحات أخرى ذات صلة؛ كالشرق الأقصى والشرق الأدنى دون أي تمييز

دقيق لمحتوى المضمون الجغرافي لهذه المصطلحات، فجميع معاني هـذه الأخـيرة تتسم بالدوران حول محور واحد هو أوروبا، هذا المحـور الـذي ارتـبط ارتباطـا واضحا بالنشاط الاستعماري الذي كان سائدا في القرن التاسع عشر وبـدايات القرن العشرين.[1]

- **الشرق الأدنى (near east):** ظهر مصطلح الشرق الأدنـى في السـتينيات من القرن التاسع عشر نتيجة للنشاط الاستعماري آنذاك كنتيجة لظهور مشاكل الأرمن والبلقـان في الإمبراطوريـة العثمانيـة، وإلى رغبـة دول أوربـا في إيجـاد مناطق نفوذ لها في تلك الأراضـي العثمانيـة الأوربيـة، فبـدأ مصـطلح الشـرق الأدنى يستعمل منذ سنة 1869 ليعني تلـك المنطقـة العثمانيـة المتنـازع عليهـا والتي تتألف جغرافيا من «غرب تركيـا، بلغاريـا، مولـدافيا، رومانيـا، البوسـنة والهرسك، اليونـان، ألبانيـا، هنغاريـا»، أو بمعنـى آخـر هـي ممتلكـات الدولـة العثمانية الأوربية في تلك الفترة.[2]

- **الشرق الأقصى (far east):** منطقة إقليميـة واسـعة تتمتـع بالامتـداد الجغـرافي الواسع فهي تطل على المحيطين (الهندي والهادي) وبذلك حوت على مجموعة أقاليم واسعة تقع في شرق وجنوب شرق أسيا، وتتـألف جغرافيـا مـن « الهنـد، الصـين، منغوليا، شرق سيبريا، اليابان، دول جنوب آسيا، استراليا، نيوزلندا.» [3]

بعد انحسار الاستعمار الأوربي القديم لصـالح القـوى الجديـد (الولايـات المتحدة والإتحاد السوفيتي) استعملت دوائر السياسة الخارجية العاملـة في هـذه القوى هذه التسميات مع تبديل في المفهوم الجيوسياسي لهذه التسميات فتلاشى بذلك الدوران حول المحور الأوربي الذي كانت تدور في فلكه هذه التسـميات مع بقاء هـذه المصـطلحات قيـد الاسـتخدام؛ حيـث بقـي مصـطلح (الشـرق الأقصى) كمصطلح سائد في الأوساط السياسـة والإعلاميـة، إلا أن مصـطلح (الشرق الأدنى) تراجع لصالح مصطلح (الشرق الأوسط Middle East).[4]

انطلاقا مما سبق وبعد استطراد لازم لمصطلحي الشرق الأدنى والشرق الأقصى سنسلط الضوء على مصطلح الشرق الأوسط بدء من نشأته وتطوره، مرورا بحدوده الجغرافية وانتهاء بدراسته كونه مشروعا سياسيا.

المحور الثاني: نشأة مصطلح الشرق الأوسط وتطوره

يفترض أن يكون الجغرافيون أول من يطلق الأسماء على الأماكن ودلالاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ إلا أننا لا نجد لهم أي دور في صياغة مصطلحات كمصطلح الشرق الأوسط، هذا المصطلح الذي استخدمه الأميرال الاستراتيجي البحري الأمريكي «**ألفرد ثايرماهان» (Alfred.T.Mahan)**،صاحب نظرية القوة البحرية «Sea Power»[5]، لأول مرة في مقاله«The Persian Gulf and International Relations» المنشور في سبتمبر 1902 بالدورية البريطانية (National Review)،[6] عندما كان يحض حكومته على وضع إستراتيجية مضادة للنشاط الروسي في إيران فضلا عن المشاريع الألمانية المختلفة باتجاه بغداد ومُطلِقا تسمية الشرق الأوسط على تلك المناطق الواقعة بين الشرق الأدنى والأقصى.[7]

وقد بدأ الإعلام بتداول هذا المصطلح عندما نشرت صحيفة التايمز اللندنية في أكتوبر 1902 تقريرا لمراسلها «**شيرول» (Chyrol)** من طهران يسمى المناطق الشمالية والغربية لحدود الإمبراطورية البريطانية في الهند بـ (الشرق الأوسط) وهذه الحدود كما هو معروف والتي تشمل البلدان المعروفة اليوم بـ (أفغانستان، إيران والعراق) بحدودها الحالية، كما لم يتوان الصحافي المذكور من إطلاق تعبير الشرق الأوسط فيما بعد على مناطق منفصلة عن بعضها البعض حتى أنه وصل بهذه المناطق إلى شمال الصين عند التبت.

وفي نفس المنحى واستمراراً للاستخدام السياسي والإعلامي لهذا المصطلح جاء نشر كتاب «**هاملتون**» عام 1909 بعنوان (مشكلة الشرق الأوسط)،

ليكون جزء من السلسلة التي بدأت لترسيخ هذا المصطلح.أما «**اللورد كروزون**» فقد أُعجب بإطلاق هذا المصطلح على تلك المساحات الخاضعة للإمبراطورية البريطانية فاستعار مصطلح «الشرق الأوسط» للدلالة على إيران وتركيا والخليج العربي في جلسة للنقاش داخل مجلس العموم البريطاني خُصِّصت لمناقشة مشاريع سكك الحديد التي بدأ النقاش عليها في عام 1911، وكانت تمثل همًّا متعاظماً للإمبراطورية البريطانية،[8] وهذا الأمر جعل المصطلح ينسحب كدلالات جغرافية إلى الغرب من المناطق التي كان يطلق عليها سابقاً حتى خرج منه الجزء الأكبر من آسيا الوسطي؛ ففي أثناء الحرب العالمية الأولى مثلاً أمرت قيادة الجيش البريطاني قواتها في دلهي بالتوجه نحو العراق وكانت هذه القوات تحمل تسمية **قوات الشرق الأوسط (Meaddle East Forces)**.[9]

في عام 1932 تم دمج قيادتي سلاح الجو الملكي البريطاني (قيادة قوات الشرق الأوسط) و(قيادة قوات الشرق الأدنى) تحت قيادة واحدة هي (قيادة الشرق الأوسط) فبدأ بذلك ينحسر مصطلح الشرق الأدنى في البلاغات العسكرية لصالح الشرق الأوسط. وفي عام 1940 تم إنشاء هيأة أركان عسكرية في وزارة الدفاع البريطانية سُمِّيت هذه الهيئة (هيئة الأركان العليا للشرق الأوسط) عقب تهديد إيطاليا للممر الملاحي في قناة السويس؛ حيث أُنيطت مسؤولية المنطقة الجغرافية والممتدة بشكل دائري حول مصر بدء من ليبيا في الغرب والصومال في الجنوب والخليج العربي في الشرق، وبذلك أصبحت أفريقيا الشمالية جزء من الشرق الأوسط، هذا المصطلح الذي غدا وقتها مصطلحاً جيوستراتيجيا حاضراً على الخرائط ذات الاختصاص، فضلاً عن كونه قد أصبح عنوان المخططات الرسمية والمنشورات فازداد شيوعه في مختلف العواصم.[10]

المحور الثالث: حدود الشرق الأوسط الجغرافية.

بالرغم من ذيوع المصطلح إلا أن الشرق الأوسط صعب التحديد بصورة واضحة أو قاطعة، وهذا راجع إلى أنها منطقة هلامية؛ فقد يتّسع أو يضيق على خارطة العالم حسب التصنيف أو الهدف الذي يسعى إليه باحث في مجال من مجالات العلوم الطبيعية أو الإنسانية أو التصنيف الذي تتخذه هيئة خاصة أو دولية أو وزارة من وزارات الخارجية في العالم،[11] هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن صعوبة تحديد نطاق الشرق الأوسط يرجع إلى غياب معيار موضوعي يعتمد في تحديد هذا النطاق، الأمر الذي جعل من الشرق الأوسط كمفهوم أو كجغرافية منطقة لا يُعبِّر عن وجهة نظر محايدة.[12]

ا - جغرافية الشرق الأوسط من وجهة نظر المدارس الغربية:

حتى الحرب العالمية الثانية، كان من المعتاد الإشارة إلى المناطق حول تركيا والساحل الشرقي للبحر المتوسط باسم «الشرق الأدنى»، بينما تركز «الشرق الأقصى» حول الصين، وكان الشرق الأوسط في ذلك الوقت يعني المنطقة من بلاد الرافدين إلى بورما؛ أي المنطقة بين الشرق الأدنى والشرق الأقصى، ربما بتأثير الفكرة القديمة عن كون البحر المتوسط هو «**البحر الذي يتوسط العالم**»،[13]

لقد حددت المدرسة البريطانية المنطقة التي يشملها مفهوم الشرق الأوسط - تبعًا لطروحات **المعهد البريطاني الملكي للعلاقات الدولية**-بـ «إيران، تركيا، وشبه الجزيرة العربية، منطقة الهلال الخصيب، مصر، السودان وقبرص».[14]

المدرسة الفرنسية، وتبعا لوجهة نظر دائرة المعارف الفرنسية «لاروس»، فإن تسمية الشرق الأوسط تُطلَق على الأراضي التي تحتوي كل «من تركيا، سوريا، مصر، إسرائيل، لبنان، السعودية، العراق، وإيران»، ثم تتسع في مناسبات أخرى لتشمل ليبيا، السودان، أفغانستان، باكستان والهند.

أما المدرسة الروسية فلم تُحدِّد بشكل واضح حدود الشرق الأوسط، فبحسب الخارجية الروسية فإن الشرق الأوسط يعني «سوريا، لبنان، فلسطين، الأردن، مصر، وإسرائيل»، وتستبعد كل من الخليج العربي وشمال أفريقيا، في حين هناك أدبيات لهيئات ودوائر روسية أخرى تقول أنه يشمل «أفغانستان، باكستان، الهند، بنغلادش، سوريا، نيبال، سيرلانكا، وسيلان».

المدرسة الأمريكية – والتي يمثلها دالاس– فحدَّدت الشرق الأوسط بثلاث مجموعات: الأقطار العربية وإسرائيل في آسيا ، مصر والسودان وليبيا والحبشة (أثيوبي) في إفريقيا، تركيا واليونان وقبرص في أوروبا.

أما المدرسة الإسرائيلية، بحسب **الجمعية الإسرائيلية للدراسات الشرقية**؛ فالشرق الأوسط هو المنطقة الممتدة من تركيا شمالا إلى أثيوبيا والسودان جنوبا، ومن إيران شرقا إلى قبرص وليبيا غربا، وبحسب مركز **جافي للدراسات الإستراتيجية** فهو يورِد تعريفًا للشرق الأوسط يضم جميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية باستثناء موريتانيا والصومال، هذا فضلا عن إسرائيل وإيران.[15]

المتأمل لهذه التعاريف المقدَّمة يلاحظ ما يلي:

- أن التحديد يتعلق بمصالح الدول؛ أي أن كل مدرسة توَسِّع وتُقلِّص المنطقة التي يشملها مفهوم الشرق الأوسط بحسب مصالح دولتها.
- إن طروحات كل مدرسة تستمد قوتها من قوة الدولة التي تتبناها؛ أي أنه عندما برز تحديد المدرسة البريطانية كانت بريطانيا تتسيَّد العالم، وهكذا لبقية المدارس.
- غياب أطروحات « مدرسة عربية» أو ضبابيتها إن وُجِدَت، على الرغم من أنها يجب أن تكون وجهة النظر الفاعلة بوصف العرب أصحاب الثقل في المنطقة.

ب- جغرافية الشرق الأوسط حسب الموسوعات والمعاهد المتخصصة:

تُقدِّم **الموسوعة السياسية اللبنانية** تعريفا للشرق الأوسط بأنه: «مصطلح غربي استعماري كَثُر استخدامه إبّان الحرب العالمية الثانية وهو منطقة جغرافية تضم كلا من سوريا، لبنان، فلسطين، الأردن، العراق، الخليج العربي، مصر، تركيا، وإيران، وتتوسع لتشمل أفغانستان، قبرص، وليبيا أحيانا.»[16] تبرز في هذا التعريف أكثر فرضية «ضبابية الطرح العربي»؛ فقد طغت على الكتابات العربية فكرة أن المصطلح أجنبي استعماري ولا يجوز التعامل معه، وهو ما يعني فسح المجال وإبقاء المنطقة تحت تأثير المدارس الغربية ومن ورائها القوى الفاعلة العالمية، ولا أدلَّ على هذا من التعريف الذي قدمته **الموسوعة السياسية**- التي تتبنى وجهة النظرة العربية- الذي يشير إلى أن هذا المصطلح ليس له مدلول دقيق؛ لكن «سوريا، ولبنان، فلسطين، الأردن، العراق ومصر» تشكل نواة هذه المنطقة؛ مما عزا ببعض المحللين السياسيين إلحاق كل من تركيا، إيران، شبه الجزيرة العربية، السودان، بل إن بعضهم ضم باكستان وأفغانستان أيضا.[17]

في حين نجد أن **القاموس السياسي** يُطلِق مصطلح الشرق الأوسط على الإقليم الذي يضم الدول الآسيوية والإفريقية المجاورة القريبة من أوروبا والتي يطل أكثرها على البحر المتوسط وتشمل إيران، والعراق، شبه الجزيرة العربية، ثم تركيا وسوريا، لبنان، فلسطين، الأردن، مصر، ليبيا».[18]

الملاحظ، أن هذا التصنيف يضم دولا عربية أو إسلامية من جهة، ومن جهة أخرى كان أكثرها إلى عهد قريب ضمن مناطق النفوذ البريطاني والفرنسي.

أما **مجلد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،** الذي يصدر في لندن، فقد حدد منطقة الشرق الأوسط جغرافيا بالمنطقة التي تشمل كل من « قبرص، تركيا، إيران، الهلال الخصيب، مصر، السودان، شبه الجزيرة العربية، إسرائيل، أفغانستان، ليبيا، تونس، الجزائر،

والمغرب».[19] الملفِت للانتباه في هذا التعريف هو ما تمت الإشارة إليه سابقا بخصوص مسألة توسيع وتحجيم جغرافية الشرق الأوسط انطلاقا من مصالح الدول ويتجلى ذلك في إدخال الأقطار العربية الأربعة الأخيرة والتي تعرف بدول شمال إفريقيا.

ج- جغرافية الشرق الأوسط حسب شركات الطيران:

أحد تعريفات **«الشرق الأوسط»** المستخدمة على نطاق واسع هو المصطلح المستخدم في صناعة خطوط الطيران، وترعاه منظمة المواصفات (IATA) هذا التعريف تضمن أفغانستان، البحرين، مصر، إيران، العراق، إسرائيل، الأردن، الكويت، لبنان، باكستان، فلسطين، عمان، قطر، السعودية، السودان، سوريا، الإمارات العربية المتحدة، واليمن. يجري استعمال هذا التعريف في جميع أنحاء العالم فيما يتعلق بحساب سعر تذكرة الطيران والضريبة للمسافرين والبضائع. تضمن أفغانستان، البحرين، مصر، إيران، العراق.[20]

د- جغرافية الشرق الأوسط حسب بعض المهتمين بالمنطقة

نصنف هذه التعاريف إلى مجموعتين:

1ـ تعاريف المجموعة الأولى:

قدم «**تومسون**» في عام 1970م تعريفا لجغرافية المنطقة، فالشرق الأوسط بحسبه يضم كلا من «الأردن، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، سوريا، العراق، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، اليمن الجنوبي واليمن الشمالي»؛ لكنه عاد في عام 1976م وقدم تعريفا أشمل من الأول، فالشرق الأوسط هذه المرة يشمل كلا من «الأردن، إسرائيل، أفغانستان، باكستان، تركيا، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، سوريا، العراق، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، اليمن الجنوبي، واليمن الشمالي».[21]

يُعرِّفه كل من «**أبي عاد ناجي**» و«**ميشيل جرينون**» بأنه المنطقة الممتدة من مصر إلى إيران ومن تركيا إلى اليمن، إضافة لكل من هذه الدول الحدودية الأربعة فإن: «البحرين، العراق، إسرائيل، الأردن، الكويت، لبنان، عمان، الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة)، قطر، السعودية، سوريا، الإمارات العربية المتحدة» هي الدول الأوسطية.[22]

أما «**يحيى أحمد الكعكي**» فقد حدّد المنطقة وعرّفها بأنها: «**تشير إلى مجموعة كبيرة من الدول؛ ففي أوروبا تدخل تركيا الأوروبية، وفي آسيا تدخل تركيا وإيران وأفغانستان، باكستان، وكشمير، بالإضافة إلى كل الدول العربية الخليجية واليمن، وفي إفريقيا مصر وليبيا ومعظم السودان والصومال ومن الممكن أن نُضيف إلى هذه كلاً من تونس، الجزائر، والمغرب، في بعض الأحيان.**»[23]

2ـ **تعاريف المجموعة الثانية**:

أما «**بايندر**» فقد وضع تعريفا قسّم فيه الشرق الأوسط إلى ثلاثة أقسام، الأول يضم دول القلب: الأردن، إسرائيل، السعودية، السودان، سوريا، العراق، لبنان، مصر، ليبيا، ودولتان خارج القلب هما إيران، تركيا، ودول الهامش: تونس، المغرب، أفغانستان.

في حين التزم «**كانتوري**» بتقسيم ثنائي؛ فهناك دول القلب: الأردن، الإمارات، السعودية، السودان، سوريا، العراق، الكويت، لبنان، مصر، اليمن الجنوبي، اليمن الشمالي، وفي الهامش إسرائيل، تركيا وإيران. على خلاف «**كانتوري**»، ركز «**بيرسون**» عام 1970م على دول القلب في تعريفه وهذه الدول بحسبه هي: الأردن، إسرائيل، السعودية، سوريا، العراق، الكويت، لبنان، مصر، واليمن الشمالي.[24]

إذا ما أمعنا النظر في التعاريف سنلاحظ أن:

- بعض المهتمين بمنطقة الشرق الأوسط يتعاطى معها على أنها كتلة واحدة، وهو حال المجموعة الأولى، الأمر الذي جعلها تبدو عامة.
- البعض يتعاطون معها على أساس أنها نظام إقليمي وهو حال المجموعة الثانية.
- تعاريف المجموعة الثانية تتفق على أن مصر، العراق، سوريا، لبنان، الأردن، تمثل دائما قلب النظام، لكن الخلاف حول وضع إسرائيل ودول المغرب العربي، ودول الجوار الجغرافي: إيران، تركيا، أفغانستان.
- كلا من المجموعة الأولى والمجموعة الثانية تضم دولا عربية وإسلامية، وليس فيها خارج هاتين الدائرتين (العروبة والإسلام) سوى إسرائيل.

لعل النقطة الأخيرة هي التي دفعت مراكز الدراسات الإسرائيلية إلى إدراج قبرص وإريتريا، بل إن **بيريز** ذهب إلى أبعد من ذلك في مؤلفه الشرق الأوسط الجديد عام 1994م؛حيث جعل المنطقة تمتد من مصر حتى حدود الباكستان الشرقية ومن تركيا وجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية شمالا وجنوبا حتى المحيط الهندي والسودان.[25]

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، قدمت الإدارة الأمريكية تعريفا للشرق الأوسط في إطار ما اصطلح عليه «الشرق الأوسط الكبير» وقد جاء على لسان رئيسها آنذاك «**جورج بوش**» أمام رؤساء قمة دول الثمانية 2004م أن الشرق الأوسط الكبير سيضم كل الدول العربية زائد إسرائيل، إيران وتركيا، أفغانستان وباكستان. وبعد الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان علم 2006 قدمت وزيرة الخارجية الأمريكية «**كونداليزا رايس**» مشروعا آخر أسمته «الشرق الأوسط الجديد» تغير خارطة أغلب دول المنطقة التي شملها الشرق الأوسط الكبير.

الملاحظ حول هذه التعاريف «**تعريف شمعون بيريز**»، ثم «**جورج بوش**»، و«**كونداليزا رايس**» أنها تحمل في طياتها مشاريع سياسية أكثر منها تعاريف

لجغرافيا منطقة،[26] الأمر الذي يطرح فرضية ما إذا كان الهدف من تسمية الشرق الأوسط سياسي أكثر منه جغرافي، وهو ما سنبحثه في العنصر الموالي.

المحور الرابع: الشرق الوسط: مشروع سياسي بمضامين جيوبوليتكية.

تمت الإشارة سابقا إلى أن فكرة الشرق أوسطية شاعت في السياسة البريطانية وكذا في أدبيات السياسة الفرنسية وعكست استراتيجياتهما لتقاسم مناطق النفوذ بينها؛ خصوصا مع اكتشاف البترول في كل من إيران والعراق وشبه الجزيرة العربية، وفي هذه النقطة يقول أحمد ثابت «**...وهكذا تداخل في المشروع الاستعماري الجغرافيا والتاريخ والإيديولوجيا، ويحمل المشروع في طياته تصورا لعلاقة الوطن العربي بالعالم الغربي**»، وعندما ظهرت ما يسمى المسألة اليهودية أُنشِئت إسرائيل في فلسطين بدعم غربي مباشر خصوصا من قبل القوتين الاستعماريتين آنذاك(فرنسا وبريطانيا) وحققتا بذلك هدفين متقاطعين عبر عنها أحمد ثابت بـ «**تجزئة المنطقة العربية من جهة وحل المشكلة اليهودية التي أرقت أوروبا من جهة أخرى**».[27]

غير بعيد عن هذا الطرح ذهبت جريدة العرب الأسبوعية، بتاريخ 20 جوان 2009، إلى القول بأن هذا المشروع بدأ بصفة أساسية في خمسينيات القرن الماضي، وكان هدفه فرض هوية جديدة على أبناء الأمة العربية، تتلاشى فيها أو تضيع المرجعية العربية لصالح وعاء فضفاض تحت تسمية الشرق أوسطية، ويتحول الوطن العربي الجامع بكل مكَوِّناته الثقافية والأساسية والحضارية إلى واقع جغرافي مختلف غايته إدخال دول غير عربية مثل تركيا وإيران فيما يسمى بالإقليم الشرق أوسطي، تمهيدا لإضفاء الشرعية في إطار الإقليم على كيان آخر هو إسرائيل، وفي هذه الفترة «1950م» بدأ ظهور المد القومي العربي وظهرت معه مشروعات عدة استهدفت حصاره ومن أمثلة ذلك مشروع حلف بغداد ونظرية ملء الفراغ للرئيس الأمريكي السابق

«**إيزنهاور**» وغيرها من المشروعات المختلفة التي حاولت جاهدة ربط المنطقة بالتحالفات الغربية وطمس هويتها العربية والحيلولة دون تحقيق مشروع وِحدَوي عربي أصيل، لكن بالفعل نجحت في ذلك وتمَّ في عام 1982م –وهو عام غزو إسرائيل لبنان– أين ظهر بشكل واضح التقاعس العربي عن نجدة لبنان، وبدأت ملامح التصور الحديث للمشروع الشرق الأوسطي بالظهور.

تجلى ذلك في صورة مشروع أعدَّه «**شمعون بيريز**» (الذي كان رئيس الوزراء آنذاك) واشترك معه مصطفى خليل (نائب رئيس الحزب الحاكم في مصر) وهو المشروع الذي يتبنى استيعاب الثروة الخليجية وإدماجها في اقتصاديات الغرب عن طريق برنامج مشترك برصيد قدره 30 مليار دولار تديره الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية والدول العربية النفطية، وقد قوبل هذا المشروع بالرفض، وهو ما عبر عنه «**نيفين عبد الخالق مصطفى**» بقوله: « **...وهكذا نجد أنه في الوقت الذي كان فيه الوعي القومي العربي في عافيته وقف ضد محاولات التغلغل واختراق المنطقة** ».[28]

من هنا نلاحظ أن الشرق الأوسط كمشروع قديم، قدم هذا الصراع حول هذه المنطقة، وطوال هذا الصراع لم يَغِب الهدف وتعددت الوسائل التي تمثلت في الحفاظ على الهدف (تقويض النظام العربي والإسلامي في مقابل الزعامة الإسرائيلية)،[29] حتى تم تمهيد الأرضية لبروز هذا المشروع من جديد خاصة بعد التداعيات التي أعقبت حرب الخليج الثانية، وفي هذه النقطة بالذات يقول نبيل عبد الفتاح: « **بعد الضربة التي وُجِّهت إلى النظام الإقليمي العربي تأسيسا على ما حدث من غزو دولة عربية لدولة عربية أخرى، أصبح الخطر المحتمل يتوقع قدومه من الجار العربي. وقد زاد من غرابة الأحداث إبان تلك الأزمة أن رأينا إسرائيل والسعودية هدفا للصواريخ العراقية في وقت واحد، الأمر الذي أدى ببعض الأطراف العربية إلى إدارة الظهر للوطن العربي وتحويلها وإدماجها ضمن منظومة الشرق الأوسط** ».[30]

كل هذه التطورات كانت مَحَطَّ أنظار كثير من الباحثين، وقد تعددت تعبيراتهم فقد قال بعضهم «عرب، نعم، وشرق أوسَطِيّون أيضا»، وبعد شد وجذب يقول «**عبد الخالق مصطفى نيفين**»: «**خرج علينا نزار قباني في قصيدته التي تساءل فيها متى يعلنون موت العرب؟**».[31] وفي هذه الفترة بالتحديد قدم بيريز مشروعه تحت اسم «الشرق الأوسط الجديد» وعبر عنه «**محمد الأطرش**» بقوله: «**لم تكن الجرأة تتوافر لطرح هذا المشروع وهذه الشمولية لولا التمزق والتشرذم العربيين واعتقادهم بأن القومية العربية ولّى زمانها وهو نفس اعتقاد الغرب كذلك**».[32] وهو المشروع الذي يحفز بدعم غربي كبير خصوصا من الولايات المتحدة الأمريكية.

أمام الجدال الدائر حول هذا المشروع فإن الملفِت للنظر هو ذلك الاختلاط وعدم الفهم لفروع المشروع؛ حيث يقول «**عبد الخالق مصطفى**»: «**يبدو العقل العربي تائها وغير مستوعب ما يدبَّر له؛ فتجد الحديث مختلطا لا يفرِّق بين جوانب المشروع من حيث كونه نظاما إقليميا وترتيبات أمنية وسوق مشتركة؛ هكذا يظل العقل العربي أسيرا لِرَدِّ الفعل والجدل حول كل مُستَحدَث يَرِدُ عليه من المصطلحات**»، ويضيف قائلا: «**فما أكثر ما تعامل معنا أعداؤنا من هذا المنطلَق، حيث نسلِّم بكل ما يقذِفون به إلينا من مصطلحات وحلول، ونبدأ بالاشتغال في جدل حولها من دون أن نبذل جهدا كافيا للتحقق من وجود احتمالات أخرى منها ما قد يتعلق بعدم جدية هذه المشروعات أو صحتها أو لدينا بديلا آخر أفضل منها**»،[33] هذا الأخير يكفل تحريك العقل العربي للاستجابة والتحدي، من جهة أخرى فإن الدكتور يلتقي بفكرته هذه مع فكرة المفكر الجزائري «**مالك بن نبي**»، ونعني بها فكرة **القابلية للاستعمار** والتي أوردها في مؤلفه الموسوم بـ (شروط النهضة)،[34] هذه الحالة جعلتهم يتعرضون للضغط من قبل الغرب لقبول هذه المشروعات.

نُشِير هنا إلى أن الدول المعنية بالنظام الشرق أوسطي– سواء بمفهوم **«بيريز»**أو **«بوش»** أو **«رايس»**– تباينت مواقفها بين ترجيح ورفض ومواقفة بشروط على النحو التالي:

- المواقف العربية المباركة لنظام الشرق أوسطي هي السلطة الفلسطينية، الأردن، ومصر، بعض دول الخليج العربي كقطر، وعمان، وبعض من دول المغرب العربي كتونس، المغرب، وموريتانيا.
- مواقف الدول غير العربية في المنطقة التي تبارك النظام الشرق الأوسطي هي إسرائيل وتركيا.
- مواقف الدول غير العربية في المنطقة التي لا تبارك النظام الشرق الأوسطي هي إيران.[35]

نصل للقول بأن الشرق الأوسط، كمشروع سياسي، لم يكن وليد اللحظة بل يعود في جذوره إلى الحقبة الاستعمارية؛ وبالرغم من تغير الوسائل وتعددها إلا أن الهدف بقي واحدا ووحيدا وهو– كما تم الإشارة إليه– القضاء على النظام العربي والقومية العربية لصالح نظام يضمن تفوق إسرائيل من جهة، ومن جهة أخرى فقد استطاعت الولايات المتحدة أن تُنَفِّذ إستراتيجيتها على مدار السنوات الماضية وذلك «عن طريق إسرائيل عسكريا واستخدام مصر سياسيا دول الخليج ماليا».[36]

الخاتمة

تم التطرق في ثنايا المقالة إلى مفهوم الشرق الأوسط بداية من نشأة المصطلح وتَطَوُّره والذي بدا لنا أن بدايته كانت عسكرية ثم رُوِّج لها إعلاميا وفيما بعد أخذت بُعدا سياسيا تحديدا مع خمسينيات القرن الماضي ليتوالى استخدامه ليس للدلالة على الجغرافية التي يحتوي عليها بل ليغلِب الطابع السياسي على استخداماته وحتى الوقت الراهن ليس لشيء سوى القضاء على الهوية

الإسلامية والعربية للشعوب والدول المعنية بدعوى أن المنطقة كانت مسرحا لحضارات شتى تداولت فيها الزعامة شعوب مختلفة بدأت بالمصريين القدماء إلى البابليين والآشوريين واليونان والرومان والفرس والبيزنطيين والعرب والعثمانيين والأوروبيين وأصبحت الهيمنة اليوم للأمريكيين هذا من جهة، من جهة ثانية فإن ذلك يُمهِّد لفتح الباب أمام دولة إسرائيل الكبرى.والمهم في كل ذلك هو السعي لإدماج الكيان الإسرائيلي في المنطقة، لتكون هي الرائدة في قيادة هذا المشرق بما تملكه من دعم غربي.

الهوامش:

(1) عمر الحضرمي، **العلاقات العربية التركية تاريخها – واقعها ونظرة في مستقبلها**، عمان: دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010، ص 12- 13- 14 .
انظر أيضا: بيتر مانسفيلد، **تاريخ الشرق الأوسط**، ترجمة : أدهم مطر، سورية: النايا للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2011، ص13.

(2) غازي حسين، **الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والامبريالية الأمريكية**، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2005، ص 10.

(3) هد مزبان خزار الخزار ، الأبعاد الاستراتيجية لمشروع الشرق الأوسط الكبير وانعكاساته على الأمن القومي الإيراني"، **مجلة دراسات إيرانية**، عدد 10-11، 2009، ص 8.

(4) معين حداد، "مفهوم الشرق الأوسط بين الجغرافيا والجيوبوليتيكا "، **شؤون الأوسط**، عدد 38، 1994، ص 41.

(5) حدّد ألفرد ماهان مقومات هذه القوة بالموقع الجغرافي ومساحة الدول وظهيرها من حيث الفقر والغنى الذي يساعد على المتاجرة وطبيعة الساحل فضلا عن الشعب والحكومة وتوجهها نحو البحار، انظر : عباس غالي الحديثي، **نظريات السيطرة الإستراتيجية وصراع الحضارات**، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004، ص 16.

(6) انظر: https://www.marefa.org/الشرق_الأوسط#cite_ref-3 (28/12/2017).

(7) نصري ذياب خاطر، **الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا**، الأردن: الجنادرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010، ص 263.

(8) حسين، مرجع سابق، ص 14.

(9) شوقي علي، "مشروع الشرق الأوسط: دراسة في تطوره السياسي "، **المجلة السياسية والدولية**، عدد 16، 2010، ص11.

(10) مزبان خزار الخزار، "الأبعاد الاستراتيجية لمشروع الشرق الأوسط الكبير وانعكاساته على الأمن القومي الإيراني"، مرجع سابق، ص 8.

(11) محمد رياض، **"الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا"**، لبنان: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط 2، 1989، ص ص 291- 292

(12) شوقي علي، نفس المرجع السابق، ص9 .

(13) انظر: https://www.marefa.org/الشرق_الأوسط#cite_ref-3(28/12/2017)

(14) ممدوح محمود منصور، **"الصراع الأمريكي السوفياتي في الشرق الأوسط"**، القاهرة: مدبولي للنشر والتوزيع، (ب س ط)، ص 40.

(15) الحضرمي، مرجع سابق، ص ص 115- 116.

(16) حسام الدين جاد الرب، الجغرافيا السياسية، مصر: الدار المصرية اللبنانية، ط 1، 2008، ص 341.

(17) عبد الوهاب الكيالي، كامل الزهيري، **الموسوعة السياسية**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، 1974، ص 334 .

(18) ذياب خاطر، مرجع سابق، ص 267 .

(19) هشام محمود الإقداحي، **تحديات الأمن القومي المعاصر : مدخل تاريخي سياسي**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص 13.

(20) انظر: https://www.marefa.org/ الشرق_الأوسط#cite_ref-3(28/12/2017)

(21) ذياب خاطر، مرجع سابق، ص 269 .

(22) ناجي أبي عاد، ميشيل جرينون، **النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط**، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1999، ص 17 .

(23) يحيى أحمد الكعكي، **الشرق الأوسط والصراع الدولي**، بيروت: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، 1986، ص ص 149- 150 .

(24) جاد الرب، مرجع سابق، ص 345 .

(25) شمعون بيريز، **الشرق الأوسط الجديد**، ترجمة: محمد حلمي عبد الحافظ، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1994، ص ص 100- 106 .

(26) ماجد كيالي، **مشروع الشرق الأوسط الكبير : دلالاته وإشكالاته**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2007، ص ص 14- 15 .

(27) أحمد ثابت، **"الشرق الأوسط الكبير"**، (7-10-2012)، نقلا عن:
http://madarik.islamonline.net/servlet/satellite?C=articleA_C

(28) عبد الخالق مصطفى، مرجع سابق، ص ص 6 – 7.

(29) حسين مصطفى أحمد،"قراءة في مشروع الشرق الأوسط الكبير والمحاولات المطروحة لإصلاح النظام الإقليمي العربي"، **المجلة السياسية والدولية**، عدد 9، 2008، ص ص 5 – 12 .

(30) نبيل عبد الفتاح،"العرب من النظام العربي إلى النظام الشرق أوسطي تحت التشكيل"، **السياسة الدولية**، العدد111، جانفي 1993، ص 66 .

(31) عبد الخالق مصطفى، مرجع سابق، ص 8.

(32) محمد الأطرش، "المشروعان الأوروميتوسطي والمتوسطي والوطن العربي"، **المستقبل العربي**، العدد 210، أوت 1996، ص 4 .

(33) عبد الخالق مصطفى، مرجع سابق، ص ص 9 – 10.

(34) مالك بن نبي، **شروط النهضة**، ترجمة: عمر كامل مسقاوي، عبد الصبور شاهين، دمشق: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1986، ص ص 152 – 155.

(35) صاحب الربيعي، "مواقف دول الشرق الأوسط من النظام الشرق أوسطي"، (07-01-2013)، نقلا عن:
http//:www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=21303

(36) عبد الله الراعي، "ما المقصود بالنظام الشرق أوسطي" (2)، (10-09-2012)، نقلا عن:
http//:www.26sep.net/newsweekarticle.php?lng=arabic&sid=29816.

التنافس الإقليمي في الشرق الأوسط :مأزق مراجعة الوضع القائم

أ. د. دلال بحري– جامعـــة باتنة 1
أ. بوشاريف عياش – جامعة باتنة 1

مقدمة:

نسعى عبر هذه الورقة البحثية إلى بحث أدوار القوى الإقليمية في الشرق الأوسط.[1] التي شكل لها التحول البنيوي في النظام الإقليمي حوافز لتغيير سياستها الخارجية لتواكب الهيكل السائد للمكاسب حتى ولو كان تحت مقاصد صيانة النظام، إذ تقوم بدور مزدوج ما بين الحفاظ على الوضع أو التغيير في الإقليم وفقا لمصالحها. هذا التنافس الإقليمي أنتج مأزق أمني استراتيجي جوهري حول صيانة النظام. الإضافة إلى القيود الهيكلية التي يفرضها النظام الدولي عملية صيانة النظام مقترنة بمدركات القوى الأخرى وهي تتعلق بالسياق التاريخي للتنافس البيني، حيث يصبح سلوك القوى الإقليمية ينطوي على مخاطر تغيير الوضع الراهن وبالتالي خلق حالة من عدم الاستقرار في التوازن القائم.

وفقا لما سبق، فإن القوى الإقليمية لا يمكنها تغيير المعايير والقيم الدولية وإنما تقوم بسياسات تعديليه محدودة تهدف إلى صيانة الوضع القائم بما يتوافق ومصالحاها الإقليمية، وبالتالي ستنحسر الدوافع المتعلقة بمراجعة الوضع القائم بقدرات القوى الفاعلة في الإقليم وإدراك التهديد عن الوضع ذاته.

الإشكالية البحثية: تتضمن الإشكالية البحثية متغيرين أساسيين: الأول بنيوي يتمثل في توزيع القوة أما الثاني فهو معياري متعلق بالاستقرار. حيث هيكل النظام الإقليمي يحدد أنماط التفاعل في السياق، وفي المقابل استمرار/ تغير أنماط هذه التفاعلات قد يحافظ أو يعيد تشكيل الهيكل. ولبحث هذه

العلاقة العكسية بين المتغيرين نصيغ السؤال التالي: **ما هي دوافع وتداعيات مراجعة الوضع القائم في الشرق الأوسط؟**

فرضية الدراسة: القوى التعديلية في الشرق الأوسط تسعى إلى مراجعة الوضع القائم بهدف خلق جوار إقليمي يمتاز بأقل قدر من التهديد.

منهجية البحث: تركز هذه المقالة على التنافس المتعدد على المستوى الإقليمي ما يجعلنا نعتمد نظرية توازن القوى وتوازن التهديد في التحليل،[2] كما تستفيد من مختلف إسهامات النظرية الواقعية في تعريف الوضع الراهن والدول التعديلية.

الكلمات المفتاحية: الشرق الأوسط، القوى الإقليمية، الوضع القائم، توازن القوى، توازن التهديد.

المحور الأول: مفهوم الوضع القائم و القوى التعديلية:

إن التمييز بين قوى الوضع القائم و التعديل له تقليد في العلاقات الدولية.تعود أولى الكتابات حول الصراع بين هذه الدول لعمل «**ادوارد ه كار**» **(E.H.Carr)** (1939) ثم إسهامات «**هانس مورجانتو**» ***(Hans Morgenthau)*** (1948) التي كان لها بالغ الأثر على أدبيات الواقعية البنيوية.[3] تهدف سياسة الوضع القائم إلى الحفاظ على التوزيع القائم للقوة في فترة معينة من لحظات التاريخ. عادة ما تكون عند انتهاء الحرب أي عندما يتحول هذا التوزيع إلى معاهدة صلح قانونية، وهكذا يكون الشكل النموذجي لسياسة الوضع القائم ظهورها بمظهر الدفاع عن معاهدات الصلح التي مثلت نهاية الحرب السابقة.[4] بذلك تمتاز هذه اللحظة التي يكون فيها الوضع الراهن الدولي مستقرا بالشرعية نظرا لتأييدها من قبل القوى الرئيسية في النظام، وفي ظل غياب سلطة عليا، الهيكلة الناشئة توفر مجموعة من القيود والفرص التي تسعى في إطارها الوحدات إلى النهوض بمصالحها، ما يخلق باستمرار حوافز قوية لدى الدول لولوج مكانة ضمن هذه التراتبية.[5] وهو ما يعني ضمنا وجود صراع لا مفر منه بين القوى التي تدافع عن استمرار هذا الوضع تحت شعار استقرار النظام والأخرى التي تعارض استمرار هذه الهيمنة.[6] بهذا الشكل يتم تحديد الدول

التعديلية «**revisionist states**» باعتبارها مشكلة بدلا من النظر إليها على أنها عنصر واحد من مشكلة ذات أبعاد أوسع، فبتحديها لهيمنة قوى الوضع الراهن تعد تهديد الأمن واستقرار النظام. لكن هل يكفي كون دولة ما منحازة للوضع الراهن «**statesstatus quo**» اعتبارها سلمية؟ فالوضع الراهن لا يتجلى في موقف محايد، فهو يشكل مجموعة من المصالح التي اكتسبتها دولة أو مجموعة دول وتسعى للحفاظ على موقعها المتميز في النظام من خلال إبقاء على هذا الوضع لتستفيد من النمط الحالي و بالتالي تدعمه. في حين تشعر الدول التعديلية بأنها غريبة عنه وبالتالي تعارض استمراره. وتتحيز الفرصة لتعديله.[7]

لذا يعد مفهوم الوضع القائم بمثابة نقطة مرجعية لتغيير في النظام. وهو يحمل ميزتين تفسيريتين وفقا «**لبول سيبيوري**»(**Paul Seabury**)، الأولى تشير إلى أمر سابق من التوزيع، أما الثانية فهي تشير إلى وضع حالي مفترض إما يتم الحفاظ عليه أو تعديله. حيث تصبح الدول الداعمة للنظام القائم هي التي تستفيد من القيم و المعايير السائدة في تسيير النظام سواء كانت مهيمنة[8] أو مسايرة للقوة المهيمنة، تكون هياكلها الداخلية مدعومة عموما بنمط العلاقات في النظام والمهم هو هياكلها المحلية المهيمنة تتوافق مع (ومن ثم تعتمد على) نمط العلاقات السائد في النظام حتى وإن كان ذلك لا يخدم مصالحها الداخلية.[9] أو قد تكون هذه الدولة في وضع لا يسمح لها باستغلال و/ أو تغيير التوزيع الحالي لصالحها.[10]

أما القوى التعديلية، والتي ينظر لها كقوى صاعدة ضمن النظام الدولي، بحيث تتوفر على نسبة من القوة والرغبة وبذلك تطمح إلى إعادة صياغة القواعد التي تحكم النظام الدولي والأهم من ذلك كله التوزيع الدولي لمناطق النفوذ. تنظر الدول المهيمنة إلى الحرب الوقائية باعتبارها الوسيلة الأكثر جاذبية للقضاء على التهديد الذي تمثله الدول المتحدية.[11] لذا لتحديد دولة ما إن كانت قوة مراجعة أو قوة قائمة، فإننا نشير إلى أهدافها وليس نواياها أي

الإجراءات التي تخطط الدولة لاتخاذها في ظل ظروف معينة، وهو أهم بعد في السلوك التعديلي وفق «**أورقانسكي**»(**Organski A.F.K**)، يتعلق بدرجة الرضا إضافة إلى قوة الدولة، لتصبح الدولة القوية و الغير راضية هي الأكثر تهديدا للوضع القائم وذات السلوك العدواني.[12]

وفي السياق ذاته يميز «**رابوبورت**» (**Anatoi Rapoport**) بين نوعين من السياسات التعديلية؛ الأولى تخص القضايا التي يمكن حلها دون تغيير الهيكل الأساسي للعلاقات، أما الثانية فهي الموجهة نحو الهيكل أي التي لا يمكن حلها دون تغيير هيكل العلاقات.[13] ما يجعل سياسة الوضع القائم لا تتعارض حتما مع أي تبدل مهما كان شكله. ففي الوقت الذي لا تعترض فيه على أي تبديل لمجرد تبديل، نراها تعترض على أي تبديل يصل حدود الانعكاس في علاقة السلطان بين دولتين أو أكثر، كالسلوك الذي يعمل على إنزال منزلة أي دولة إلى منزلة ثانوية لتحل هي محلها لكن التعديلات الثانوية والفرعية في توزيع السلطان بحيث تبقي الأوضاع النسبية للسلطان الدول المعنية على حالها، لا تتعارض مع سياسة الوضع القائم على الإطلاق.[14]

السلوك التعديلي في النظام الإقليمي، على مستوى النظم الدولية الفرعية ميزان القوى الإقليمي ليس مستقلا بل يتأثر ببنية النظام الدولي السائد وعلى نوع تدخل القوى العظمى في الإقليم ما يجعل الوضع الراهن المحلي هو متغير تابع لأنماط العلاقات السائدة على الصعيد الدولي.[15] لذا في النظم الإقليمية الدول المسايرة غالبا هي ممثلة للوضع الراهن، في حين القوى التعديلية ترفض السلام الإقليمي الذي تروجه القوة العظمى المهيمنة. لذا تكون السمة الغالبة للسياسات الإقليمية توجيه موازنة ضد الدول الأكثر تهديدا، وخاصة ضد القوى المجاورة التي لديها قدرات هجومية والنوايا التعديلية التي تشكل أكبر تهديد لأمنها.[16]

وبما أن القوى الإقليمية لا يمكنها تغيير المعايير والقيم الدولية، فهي تقوم بتغييرات محدودة تتعلق بالمسائل ذات الاهتمام الإقليمي التي لا يتناولها الوضع

الراهن الدولي والتي من شأنها أن تشكل فقط جوهر التنافس المحلي، من المرجح أن تكون المسألة المحلية الأكثر أهمية هي القواعد التي تنظم السيطرة على مناطق النفوذ أما إذا كانت هذه التعديلات تخص ظهور مهيمن إقليمي أو قيام وضع راهن محلي لا يتوافق وتفضيلات المهيمن الدولي، هذه الأخيرة ستتدخل في الإقليم وتفرض الموازنة على الدولة التعديلية. (17)

المحور الثاني: عواقب التحول الهيكلي في الشرق الأوسط

يعرف النظام الإقليمي الراهن اضطرابا في هيكله انعكس على العلاقات البينية بين أجزائه وهذا راجع للتأثير المتبادل على مستويين:

تغير على مستوى الماكرو: على اعتبار النظام الإقليمي هو متغير تابع لنظام أوسع، ما يجعل أي تغير على مستوى النظام الدولي يؤثر طردا على النظم الإقليمية. هناك عاملان رئيسيان دفع فيها الأول إلى تمكين الثاني:

1) فك الارتباط بين القوة الدولية المهيمنة والإقليم في إطار استراتيجية «**أوباما**» الارتكاز الآسيوي بعد زيادة تكاليف الهيمنة.
2) تنامي دور روسيا القوة العائدة والصين كقوة صاعدة في النظام الدولي في تحديد مسائل السياسة الدولية كالملف النووي الإيراني وإدارة النزاعات الإقليمية وهو ما يتضح في الأزمة السورية.

تحول على المستوى الميكرو: إذ يمثل ضعف/ انهيار الدولة أهم تحدي أمام استقرار/ استمرار النظام الإقليمي الشرق أوسطي.فبمجرد وجود هذا النوع من الدول أو الفراغات السياسية الناشئة عن ضعف البناء المؤسساتي، تعمل على جذب الدول القوية وتسهل لها سياساتها التعديلية.(18) سواء بدافع إغراء الربح لتحقيق مكاسب إقليمية أو لتشييد منطقة عازلة أو تحييدها على الأقل.

دفعت المسببات على المستويين الماكرو والميكرو إلى تحول هيكل النظام الإقليمي من القطبية الدولية المهيمنة إلى تعدد الأقطاب المحلي حيث ديناميات أمن الإقليم تتشكل من خلال التفاعل بين القوى الإقليمية والاستقطاب الداخلي. واستنادا للمنطق الواقعي البنيوي القائل إن تغير البنية يمكن أن تشهد الفوضى تحولا جذريا، بحيث التحول اللاحق في عدد الأقطاب يغير هيكل النظام و بالتالي يؤدي إلى توقعات مختلفة حول تأثير الهيكل على الوحدات.[19] ما يستلزم أن المعضلة الأمنية ومشكلة المكاسب النسبية ستهيمن مرة أخرى على مخاوف الوحدات و ترسم السياسة الإقليمية.

هذه التحولات الجيوسياسية أبرزت أدوار إقليمية جديدة بيد أن غزو أفغانستان والعراق عام 2001 و2003 أزال تهديدا و منافسا قويا لإيران وفي الوقت ذاته مكن لها الانسحاب الأمريكي من المنطقة تثبيت نفوذها عبر الحدود، و عودة سلوكها التعديلي الذي انتهجته منذ الثورة الإسلامية 1979. في حين تركيا ما كان لها أن تنخرط في القضايا الأمنية للشرق الأوسط إلا عبر ظهور قضية كردستان العراق ولاحقا بانهيار سوريا وقد تعزز الوضع الإقليمي لإيران وتركيا بعد إضعاف الأنظمة العربية في أعقاب موجة الحراك العربي بعد 2011، وما تبع ذلك من انقسام حول دور حركة الإخوان المسلمين. في حين كان لحالة الفراغ في كل من العراق وسوريا ثم انكفاء مصر باعتبارها القوى العربية التقليدية الموازنة، أن شجع السعودية إلى انتهاج مقاربة هجومية لملأ الفراغ الاستراتيجي، خاصة ضد القوى المجاورة التي لديها قدرات هجومية والنوايا التعديلية التي تشكل أكبر تهديد لأمنها

من هنا تحول كل من العراق، سوريا، اليمن ولبنان ساحة نفوذ وتنافس بين القوى الإقليمية.[20] الفوضى الإقليمية أوجدت لدى كل دولة دوافع قوية لتحقيق التفوق على الدول الأخرى، سواء بدافع الأمن أو الهيمنة لكن كيف

يمكننا التمييز بين الدول التي تسعى للحصول على الأمن فقط والجهود المبذولة لتعظيم القوة التي غالبا توصف بأنها تعديلية؟ لذا من المهم فهم أهداف الدول الإقليمية وسلوكها اللاحق في الإقليم.

من هذا المنطلق إذا كانت الدول تبحث عن الأمن فقط، فهي تسعى إلى إحداث تعديلات ثانوية وفرعية دون تبديد توزيع السلطان النسبي في الإقليم أهدافها تكون محدودة إما تغييرات طفيفة في الوضع الراهن أو العودة إلى الوضع القائم السابق المعدل حديثا. أما إذا كانت تسعى إلى تعظيم نصيبها من القوة الإقليمية سواء كانت تسعى للحفاظ على الوضع القائم أو الإطاحة به بحكم الضرورة إلى صورة أو تشكيلة تسمى توازن القوى وإلى سياسات تهدف إلى الحفاظ عليه .[21]

المحور الثالث: لماذا القوى الإقليمية تتخذ سلوك تعديلي؟

من المفارقة أن القوى الفاعلة في الشرق الأوسط كل ينظر إلى الآخر كقوة مراجعة للنظام الإقليمي بفعل سلوكاتها التعديلية، إذ تعتمد مقاربة تصحيحية تجاه الوضع القائم على حدودها، إذ يرى «**ارنولد وولفرز**» (**Arnold Wolfers**) بان الدولة عندما تجد دولة ما بنيتها الداخلية خارج النمط السائد من العلاقات وبالتالي تشعر أنها مهددة عبر الوضع القائم.[22] فهي تهدف إلى خلق واقع إقليمي يتميز بأقل قدر من التهديد الخارجي. لذا تقوم القوى الإقليمية بدور مزدوج ما بين الحفاظ على الوضع أو التغيير في الإقليم وفقا لمصالحها إذ تدعم إيران النظام في سوريا والعراق وتعمل من خلال وكلائها مادون الدولة حزب الله في لبنان والحوثيين في اليمن على التغيير، أما السعودية فتحافظ على الوضع في البحرين وتدعم الحكومة اليمنية، فهي بذلك تسعى إلى التغيير من خلال وكلائها في العراق وسوريا وتدعم قوى 14 آذار في لبنان. في حين تتدخل تركيا عسكريا في شمال العراق وسوريا، للحفاظ على الوضع القائم في الأولى والتغيير في الثانية. كما إن إنشاء قاعدة عسكرية في قطر له العديد من الدلالات نحو لعب دور اكبر في النظام الفرعي الخليجي.

المفارقة الثانية، تتمثل في تحديد الوضع الراهن، أو النقطة المرجعية للتغيير. في الواقع تهدف إستراتيجية القوى المعادية للسلوك الإيراني أي استمرار الوضع الراهن للعودة بالسياسة الإقليمية إلى فترة التواجد الأمريكي في المنطقة، على الرغم من انسحابها، لذا مسار تحدي الوضع الراهن وحمايته يمكن أن يبرز من خلال التصعيد التدريجي تجاه القضايا الإقليمية. فعودة إيران إلى الساحة الإقليمية لا يمثل فقط تغيير الوضع الراهن للدول الخليجية بل أكثر من ذلك، فهي تهدد شرعية نظمها السياسية من خلال انتقادها للحكم الملكي، كما تستهدف إيران السيطرة الإقليمية عن طريق استخدام أطراف غير رسمية مرتبطة بطهران أيديولوجيا وصولا إلى تقويض المشروعية الداخلية لمنافسيها الإقليميين. وبرفض إيران النظام الإقليمي الذي فرضته الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة تمثل بذلك تحديات مباشرة للسياسة الخارجية لكثير من الدول المجاورة.[23]

وانطلاقا من هذه الرؤية جاء السلوك الهجومي للسعودية للحد من تنامي الدور الإيراني وتتناقض هذه الثقة بالنفس لدى القادة السعوديين بشكل صارخ مع طموحاتها الإقليمية، فهي مقيدة بشكل كبير نظير قدراتها العسكرية ومنخرطة في الحرب اليمنية وتقوم بدور تنافسي في العراق وسوريا.[24] استمرار هذا الوضع يشكل حرب استنزاف لها وقد يعود بنتائج عكسية ما قد يفقدها قدرة المنافسة في احد الإقليمين الفرعين الخليج أو الهلال الخصيب وبالتالي انحسار دورها الإقليمي.

من خلال ذلك، تسعى السعودية إلى تشكيل حلف عسكري على شكل ناتو شرق أوسطي، في حين تتطلع تركيا لتكون طرفا إقليميا فعالا من خلال الملف السوري، لتعزيز نفوذها، فتركيا التي يحكمها حزب إسلامي معتدل حزب العدالة والتنمية، عازمة على تعزيز علاقاتها مع إيران وتلعب دورا إيجابيا وتقوم إستراتيجية السياسة الخارجية لتركيا في الغالب على التعاون مع

إيران بشأن المسائل الإستراتيجية مثل أمن الطاقة، البرنامج النووي الإيراني، حل الأزمات الإقليمية، والأهم من ذلك قضية الأكراد. تركيا ترغب في علاقات التعاون مع إيران ولذلك لديها القليل من الاهتمام في هذا النوع من التوازن الإستراتيجي للقوة.

وفقا لما سبق، حتى وإن كان النظام الإقليمي قائم على دول الوضع الراهن، بحيث الدول تبحث فقط عن أمنها فان ظهور دولة واحدة تسعى لتعظيم مكاسبها الإقليمية يكون كفيلا بتحفيز الدول الأخرى لمنافستها .

المحور الرابع: العلاقات بين مثلث القوة الإقليمي

مكن انهيار العراق وسوريا لانتشار المعضلة الأمنية في الشرق الأوسط من الأطراف إلى قلب النظام، جيوسياسيا تكمن أهمية منطقة التنافس المركزية إنها همزة وصل بين الهلال الخصيب والخليج العربي.[25] بمعنى استمرار الوضع القائم هو استمرار لنفوذ إيران من أفغانستان، إيران، العراق، سوريا حتى جنوب لبنان إضافة إلى تشكل كيان شيعي في اليمن ما يجعل السعودية ودول الخليج في حالة طوق شيعي والشيء نفسه لتركيا إذ يعزلها عن عالمها السني ويقوض أي نفوذ لها في الخليج (ينهي أحلام العثمانية الجديدة)، وبحكم جوارها الجغرافي يمثل لها انهيار الدولة السورية تهديد مباشر لأمنها القومي، خاصة في ظل تهديد الحركات العبر قومية بإنشاء الأكراد كيان مستقل ذاتيا، إضافة إلى التهديدات العابرة للحدود داعش واللاجئين.[26] وإذا استعنا بتعبير «**ماكيندر**» تحولت هذه المنطقة إلى «**هارتلاند**» (قلب الإقليم) من يبسط نفوذه عليها يصبح المتحكم في الإقليم.

نتيجة لذلك يعرف الشرق الأوسط منطقة تنافس مركزية (العراق، سوريا) بين مثلث القوة الإقليمي[27] يحدد على ضوئها مستقبل توازن القوى الإقليمي وبناءا على الدوافع الأمنية (إدراك التهديد) والأهداف (مصالح إستراتيجية) تعد لعبة صفرية بين إيران والسعودية، لعبة مصالح مختلطة بين تركيا وإيران،

لعبة تعاون تام بين السعودية وتركيا. في حين تتغير أنماط العلاقات الثنائية بين أطراف المثلث بناءا على ذات الدوافع والأهداف في قضايا مختلفة تلعب على الرقاعة الطرفية في النظام (اليمن، البحرين، لبنان).

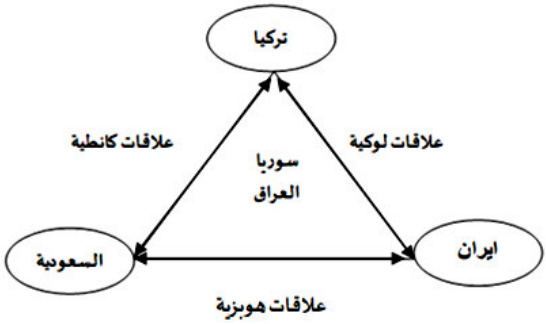

الشكل 1 : نمط العلاقات بين مثلث القوى الإقليمي وفق مفهوم الفوضى للووندت (من إعداد الباحثين)

العلاقات التركية السعودية: لها ميزة كانطية، حيث تتناغم وتتوافق أهدافهم في قضايا المركز، وتخص المستقبل السياسي لكل من العراق وسوريا. فهي تعمل معا لتحقيق مكاسب جديدة لكل منها مع الحد من النفوذ الإيراني حتى وان كان في سياق تنافس إستراتيجي لتركيا، وتهديد أمني للسعودية.[28] في حين لها ميزة لوكية حول قيادة الائتلاف السني، بمعنى تنافس حول من يقوم بالريادة الإقليمية إضافة إلى ما نوع السياسة الإقليمية المستقبلية فحكومة حزب العدالة والتنمية كتيار يمثل قاطرة الإسلام السياسي المعتدل في الشرق الأوسط تمثل جماعات الإخوان المسلمين ابرز حلفائها، وتتقاسم هذا التوجه مع قطر، في حين يمثل الإخوان جماعة إرهابية من المنظور السعودي والإمارات بإضافة إلى مصر.[29]

العلاقات الإيرانية السعودية: لها ميزة هوبزية منذ الثورة الإسلامية 1979 ينظر إلى إيران كدولة ثورية تهدف إلى تغيير الوضع الإقليمي ومن وجهة النظر الإيرانية

السعودية ودول الخليج مكنت لتواجد الأجنبي في المنطقة وهو ما يشكل تهديدا لأمنها القومي. على الرغم من التهديد المتبادل بين الدولتين خلال العقود الماضية واقترابها من حد حافة الهاوية في أكثر من مناسبة إلا أن الدولتين لم يخوضا حربا مباشرة ما يصفه «**جريجوري غوس**» (**Gregory Gause**) بالحرب الباردة الجديدة للشرق الأوسط. يمتد تنافسها على مختلف رقاع الإقليم من الأطراف اليمن، البحرين ولبنان إلى دول المركز العراق وسوريا.[30]

العلاقات التركية الإيرانية: على الرغم من كونها مهمة في مختلف أطراف النظام نظير طموحاتهما التوسعية، إلا أنها لم تظهر كتهديد للأمن القومي للبلدين. تتنافس الدولتان في العراق وسوريا لتحقيق اكبر عوائد إقليمية، لكن ما يجمعهما اكبر مما يفرقهما. لان مصلحة البلدين المشتركة تتمثل في تفادي تقسيم العراق وسوريا. إذ يعتبر المتغير الكردي المحدد الرئيسي للعلاقات البينية إضافة إلى المصالح الاقتصادية. على غرار العراق مظاهر تجنب الصدام المباشر برزت في تقسيم مناطق النفوذ في سوريا حتى وإن كان تحت تسمية رعاية مناطق التخفيض، وهو ما يشكل تحول المقاربة التركية تجاه إدارة الأزمة السورية.[31]

المحور الخامس: مستقبل التوازن الإستراتيجي:

انطلاقا من إسهام «**ستيفن والت**» (**Stephen M. Walt**) في تعديله لنظرية توازن القوى، حيث يؤكد على الدور الذي تلعبه تصورات التهديد في تحفيز سلوك التوازن بين الدول، إذ تميل إلى الموازنة ضد التهديدات وليس بالضرورة ضد القوة. وبالتالي يمكن للجهات الفاعلة الضعيفة إدراك قوة دولة قائمة أو صاعدة كدولة حميدة وعدم موازنتها عن طريق القوة المضادة.[32] نعتمد توزيع القوة والدوافع الأمنية (إدراك التهديد). متغيرنا المعتمد لبحث مستقبل التوازن الإستراتيجي بين مثلث القوة الإقليمي. على اعتبار المعطيات الموضوعية كالقرب الجغرافي والقوة

الهجومية ثابتة، وهـذا عـبر تحديـد أربعـة مراحـل رئيسـية تشـكل مسـتقبل الأدوار الإقليمية وكيف يؤثر ذلك على الأمن الإقليمي وفق النموذج التالي:

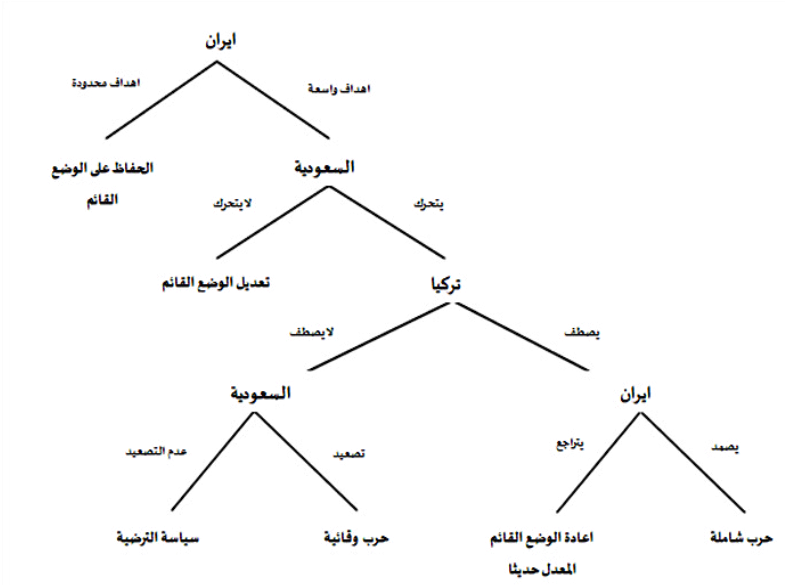

الشكل 2: نموذج التوازن الإستراتيجي بين مثلث القوة الإقليمي[33]

شرح النموذج : ينقسم النموذج التحليلي إلى أربع مراحل رئيسية:

المرحلة الأولى: تتحدد هذه المرحلة بظهور السلوك التعديلي في الإقليم، ما هي الأهداف التي تطمح إليها إيران؟ إذا كانت تهـدف إجـراء تعـديلات خفيفـة دون التأثير على الهيكل ما يعمل على اسـتمرار الوضـع القـائم المحلـي، أمـا إذا كانـت تسعى نحو أهداف واسعة أي موجهة نحو تغيير الهيكل وبالتالي يتم تصـنيفها علـى أنها تعديلية. من وجهة نظر دول الخليج، فالسلوك الإيراني لا يهدد توزيـع القـوة فقط بل المبادئ المنظمة للنظـام (السـيادة والاسـتقرار)، فهـي تهـدد القـيم المحليـة وهياكل الدول المرتبطة بالوضع الـراهن وعـبر أيـديولوجيتها الثوريـة تأمـل علـى المدى الطويل إلى تحويل دول الإقليم إلى ميولها السياسية.

المرحلة الثانية: في حالة عدم ظهور الموازن، ستستمر القوة التعديلية استثمار جهودها إلى غاية تحقيق طموحاتها الإقليمية. غير أن أدبيات الواقعية البنيوية تفترض أن ظهور الموازن يكون تلقائيا في النظام. وحجة نظرية ميزان القوى أن المصلحة العليا للدول هي الحفاظ على استقلاليتها باعتبارها وحدات ذات سيادة. هذا الهدف الأساسي في الحفاظ على الذات بدوره يولد مصلحة في منع ظهور دولة مهيمنة[34] غير أن من سيتولى هذه المهمة هي عملية إدراكية لا تتعلق فقط بتوزيع القوة وإنما بتحديد إذا ما كانت سياسات المراجعة هذه تشكل تهديدا أم لا.[35] وفقا لتوزيع القوة، إدراك التهديد والقرب الجغرافي تطلع السعودية بلعب دور الموازن. برزت مؤشرات التوازن الداخلي ضد إيران مع صفقات التسلح الإقليمية خاصة السعودية. على الرغم من ذلك تبقى السعودية بحاجة إلى توازن خارجي عبر إنشاء تحالف دفاعي عن الوضع الراهن.

المرحلة الثالثة: تكمن قوة الحليف أنها الدولة القادرة على تغيير الموازيين بين القوى المتنافسة ما يمنحها قوة مساومة في قضايا أخرى غير أن الدخول في إستراتيجية التوازن الصلب تشترط توفر إدراك لدى الدولة التعديلية لاحتوائها. من هنا هل السلوك الإيراني يمثل تهديدا لتركيا أم لا؟ وهو ما يحدد ميل تركيا نحو الاصطفاف مع الموازن من عدمه.

ملاحظة: هناك خيارين قائمين للسعودية عبر الموازنة الخارجية إذا لم تصطف تركيا:

الخيار01: تشكيل تحالف دفاعي سني شرق أوسطي لفرض التوازن على إيران. إذا ما تم تشكيل هذا التحالف كيف ستكون خيارات تركيا الإستراتيجية؟ هل تساير تحالف الهيمنة بقيادة السعودية أم تنظم إلى جانب الطرف الأضعف (إيران) ليتشكل على إثرها حلفان متنافسان يقيمان توازن قوى إقليمي.[36]

الخيار02: على الرغم من أن المهيمن الدولي يفضل عادة ترك القوى الإقليمية تكبح الدولة الطموحة للهيمنة فيما هي تراقب من بعيد، لكن إستراتيجية تمرير المسؤوليةbuck-passing إلى الآخرين من هذا النوع لا تكون عملية أحيانا في احتواء التهديد، لذلك تضطر الدولة المهيمنة البعيدة لان تتدخل و تفرض التوازن **balancing** على القوة الإقليمية الصاعدة كفارض لتوازن من وراء البحار **offshore balancers**.(37)

المرحلة الرابعة: خلال هذه المرحلة نميز موقفين

- **تركيا لا تصطف**: ما يعني غياب تحالف صلب موسع ضد إيران سواء لعدم قدرة الدول أو افتقارها إلى الإرادة على تشكيل نوعٍ من التحالف المضاد blocking alliances، التي تتنبأ بظهورها نظرية توازن القوى وهذا نتيجة لعدم قدرة أو رغبة القوى الفاعلة لتحقيق نوع من نظام الأمن الجماعي سبب ذلك الأنظمة في المنطقة لديها مصالح وأولويات أمنية مختلفة من هنا خيارات السعودية تكون إما إتباع سياسة الاسترضاء وبالتالي التنازل عن إدارة المسائل الإقليمية للقوة التعديلية. أو خيار القيام بحرب وقائية يبقى هذا الخيار الفردي فيه كثير من المغامرة لاعتبارات إمكانية توسع المواجهة إلى حرب غير محدودة في حالة عدم تحقيق الهجوم الوقائي أهدافه المرجوة.
- **اصطفاف تركيا:** نتيجة زيادة القوة النسبية للتهديد المشترك من جانب إيران، فكلما زادت القوة العسكرية الإيرانية النسبية ونفوذها الإقليمي كان حريا بالقوى الإقليمية إن تتحالف مع بعض ضد التهديد الصاعد. لذا يتم تشكيل حلف دفاعي ضد إيران، تبقى خيارات القوة التعديلية ما بين التراجع وبالتالي إعادة الوضع المصحح حديثا، من ثم يتم احتوائها، عزلها أو إعادة إدماجها في القواعد الإقليمية الجديدة أو تستمر في سياسة التصعيد قد تنتهي بحرب إقليمية شاملة.

الخاتمـــة:

نخلص في هذا المقال، إلى أن الفراغ البنيوي في الشرق الأوسط يزيد من التنـافس الإقليمي بين الدول إلى تقسـيم منـاطق النفـوذ الجيوسياسـي. فانهيـار الدولـة يـوفر الظروف الملائمة للقوى الإقليميـة للتـدخل مـن أجـل حمايـة أنفسـهم، أو لتحقيـق مكاسب إقليمية، فهي تسعى بشكل استباقي لخلق جوار إقليمي يمتاز بأقل قـدر مـن التهديد الخارجي. و بالمقابل تولد هذه المحاولات إدراكات بالتهديد والشعور بانعـدام الأمن للقوى المنافسة، ما يدفعها لاتخاذ خطوات احترازيـة، فمـن المؤكـد أن تسـتمر المنافسة الإقليمية بإجراء تعديلات في الوضع الراهن المحلي من خلال عملية التـوازن أو تعديلها استجابة لمصالحها الأمنية وهو ما يؤكد صحة فرضيتنا.

وكمحصلة لما سبق، بناء مثل هكذا نظـام يتميـز بانعـدام الأمـن واخـتلال توازن القوى يصبح في حد ذاتـه مصـدرا لعـدم الاسـتقرار، كـل دولـة تشـعر بتهديد عسكري من واحد أو أكثر من جيرانها وهو أشبه بالنظام الهوبزي.

الهوامش:

[1] الشرق الأوسط في مقالتنا محدد وفق تعريف ألفريد ثأير ماهان، جغرافيا يشمل دول غرب آسيا ومصر.

[2] النظريات الواقعية تضع آليات عديدة لشرح التغيير النظمي، وكلها متأصلة في التغيرات في ميزان القوى وتختلف حول التكافؤ كعامل استقرار لمنظري توازن القوى ومسبب للحروب بالنسبة لمنظري انتقال القوة. كما تركز هته الأخيرة على التنافس الثنائي وبالتالي تتجاوز دور القوى الأخرى وإستراتيجيات الموازنة كالتحالفات والسياسات المتبعة في تحقيق التوازن . للإطلاع على الفروق بينهما انظر :

Randall L. Schweller , William C. Wohlforth . Power test: Evaluating realism in response to the end of the cold war, (Security Studies, 9:3, 60-107.2000)pp.73-75.

[3] Barry Buzan, People, States and Fear: An Agenda For International Security Studies in the Post-Cold War Era .(1st edion, GB: wheatsheaf, 1983) .p.175.

[4] هانز جي مورجانتو. السياسة بين الأمم : الصراع من اجل السلطان والسلام. (ترجمة : خيري حماد.القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر) .ص.70.

[5] Robert Gilpin , war and change in world politics . (Cambridge university press.1981) .pp.11-12.

[6] Barry Buzan, ibid .

[7] Barry Buzan, ibid .pp.176-177.

[8] Robert Stewart-Ingersoll , Derrick Frazier. Regional Powers and Security Orders. (New York: Routledge.2012).p.153.

[9] Barry Buzan, ibid .p.178

الدول الداعمة للوضع القائم في الشرق الأوسط لا تقوم على المعايير الليبرالية التي تنادي بها أمريكا .

[10] Robert Stewart-Ingersoll, Derrick Frazier.ibid.p.154.

[11] Robert Gilpin ,ibid.187

القوة الصاعدة تعتبر تعديلية هو افتراض متجذر في نظرية انتقال السلطة، والمنطق الأساسي وراء مفاهيم "دورة الهيمنة " لتغيير النظام

[12] Randall L. Schweller , William C. Wohlforth .ibid.p.

[13] Barry Buzan, ibid .p.181.

[14] هانز جي مورجانتو، مرجع سابق، ص.73.

[15] Banjamin miller, The International System and Regional Balance in the Middle East, in Balance of power in 21 century , theory and practice. edited by: T. V. Paul, J. J. Wirtz, and M.Fortmann. (California : Stanford university press.2004) ,p.239.

[16] Banjamin miller .ibid, pp242-243

[17] Douglas Lemke, Regions of War and Peace, (Cambridge: university press.2002) .p.54.

[18] هانز جي مورجانتو، مرجع سابق، ص.91.

19Christopher Layne, The Unipolar Illusion: Why New Great Powers Will Rise. (International Security, Vol. 17, No. 4 Spring, 1993, pp. 5-51). p .9.

[20] محمد أيوب، تركيا وإيران وعصر الانتفاضة العربية . في الشرق الأوسط الجديد : الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي .(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 2016).ص. 370.

[21] هانز جي مورجانتو، مرجع سابق، ص .237.

[22] Barry Buzan, ibid, p. 80.

[23] هنري كيسنجر، النظام العالمي " تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ "،(ترجمة: فاضلجتكر، بيروت : دار الكتاب العربي . 2015). ص.147.

[24] غريغوري غوس، ما وراء الطائفية، الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط.(الدوحة : معهد بروكينغز.2014) .ص. 11 . انظر موقع: goo.gl/kn7sUC

[25] محمد أيوب، مرجع سابق .ص. .1361

[26] غريغوري غوس، مرجع سابق، ص.12.

[27] تم تحديد أركان مثلث القوة الإقليمي السعودية، تركيا وإيران بناءا على سلوكها التعديلي في الإقليم فهي تتدخل عسكريا في الدول المنهارة (اختراق صلب)، لذا يتم التركيز على التنافس بينها . إسرائيل رغم قدرتها العسكرية لا تمتلك قدرة التأثير الإقليمي لسبب فقدانها للروابط الأيديولوجية والهوياتية انظر : محمد أيوب، مرجع سابق، ص.362، غريغوري غوس، مرجع سابق، ص.4.

[28] هنري كيسنجر، مرجع سابق.ص ص. 146-147.

[29] غريغوري غوس، مرجع سابق .ص ص.15- 16.

[30] غريغوري غوس، مرجع سابق .ص.11.

[31] محمد أيوب، مرجع سابق .ص. 371.

[32] Paul T.V, Introduction: The Enduring Axioms of Balance of Power Theory and Their Contemporary Relevance in the Middle East, in Balance of power in 21 century ,p. 8.

في عمله The Origins of Alliances على تشكيل التحالف في الشرق الأوسط، يختبر ستيفن والت نظريته ويخلص إلى أن الموازنة ضد القوة ليست شائعة، لكن الموازنة ضد التهديد أكثر انتشارًا في الأنظمة الفرعية الإقليمية .

[33] المخطط التحليلي مقتبس عن فكرة tripartie games انظر:

Frank C. ZAGARE.the games of july: explaining great war.(Michigan : university press.2011).p.65.

[34] Randall L. Schweller , William C. Wohlforth.ibid.p75

35Stephen M. Walt, The Origins of Alliances (Ithaca: Cornell University Press، M 1987),,p.265.

[36] مناقشة الاختلافات بين سلوك التوازن balancing behavior, ومسايرة الركب bandwagoning انظر: Stephen M. Walt, The Origins of Alliances (Ithaca: Cornell University Press، 1987) .pp.17-33.

[37] جون ميرشايمر، ماساة سياسة القوى العظمى، (ترجمة : مصطفى محمد قاسم .الرياض: جامعة الملك سعود.2012)، ص.298.

المثلثاتية الإقليمية في الشرق الأوسط: دراسة في الأدوار و التفاعلات

د. لزهر وناسي – جامعة باتنة 1

أ. فهيم رملي – جامعة البليدة 2

مقدمة:

شكّلت أحداث الحادي عش من سبتمبر 2001 أحد أبرز التحولات الإستراتيجية في العالم بشكل عام ومنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص خلال الفترة التي تلتها، فقد ترتب عنها حركة تنافس محموم بين دول معينة حول تبوء القيادة في المنطقة، وتصاعدت هذه الحركة لتكون أحد سمات بنية المنطقة، وصاحَب هذه الأحداث موجة عنف بدءًا من احتلال أفغانستان في عام 2001، فاحتلال العراق عام 2003، مرورا بحرب لبنان 2006، وكذلك حرب غزة أواخر 2008، وصولا إلى الأحداث الحالية في أكثر من بلد شرق أوسطي.

فإذا كانت أحداث هذه الفترة قد أثّرت بشكل أو بآخر على بعض الدول الشرق أوسطية، إلا أنها من جهة أخرى ساعدت على إبراز أدوار فاعلين في النظام الإقليمي الشرق أوسطي، ونعني بهذه الفواعل: إيران، تركيا، إسرائيل.

تأسيسا على ما سبق، فإننا سنبحث في هذا البحث في مضامين وحدود الأدوار الإستراتيجية للفواعل السابقة الذكر منطلقين، من إشكالية رئيسية تتمحور حول ماهية هذه الأدوار وطبيعتها سيما إذا علمنا أنها تتعدى نطاق الإقليم ليصبح لها شبه تفويض دولي نتيجة التداخل بين كل ما هو إقليمي بالدولي.

للإجابة على هذا التساؤل ستتبع خطة العمل التالية:

المحور الأول: نظرية الدور: من التوظيف الاجتماعي إلى تحليل الأدوار الإقليمية

المحور الثاني : مثلث القوى الإقليمية في الشرق الأوسط: بحث في المقومات.

المحور الثالث: تفاعلات المثلثاتية الإقليمية في الشرق الأوسط: مزيج بين التنافس والتعاون

الخاتمة

المحور الأول: نظرية الدور

من التوظيف الاجتماعي إلى تحليل الأدوار الإقليمية

سوف نتطرق في هذا المحور لدراسة كل من مفهوم الدور السياسي أولا ، ثم التوظيفات الاجتماعية لنظرية الدور ثانيا، وأخيرا نظرية الدور في تحليل الأدوار الإقليمية.

أولا- مفهوم الدور والدور السياسي:

يبدو للوهلة الأولى أن مفهوم الدور أو أن مصطلح الدور غاية في الوضوح ولكن عند التفكير في وضع تعريف له تظهر صعوبة هذا المصطلح، إذ يعدّ من أكثر المصطلحات السياسية غموضا ولاسيما انه يمكن أن يفهم بأكثر من معنى واحد.

ويرجع ذلك بدرجة رئيسة إلى التنوع الكبير في مجالات استخدامه، فالمصطلح لا يرتبط بمجال معين يتحدد دون غيره إذ يدخل في اختصاصات مختلفة اقتصادية و سياسية و اجتماعية و طبيعية وذلك ضمن عملية تحديد النتائج الخاصة بطبيعة العلاقات الإرتباطية بين جزيئات ظاهرة ما أو بين مجموعات محددة من الظواهر وحتى في نطاق المجال الواحد يمكن أن يظهر التنوع في معنى الدور وبالتالي في تعريفه ، وإذا ما نظرنا للدور في إطار حقل العلوم السياسية نجد إن له أكثر من تعريف فقاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية يعرفه بأنه (موقف أو سلوك أو وظيفة لشخص داخل مجموعة).[1]

وهناك من يرى أن مفهوم الدور يتبلور تبعا لتحديد صنّاع القرارات السياسية لأنواع القرارات والالتزامات والقواعد والإعمال الملائمة لدولهم والوظائف التي يتطلعون إلى إنجازها في كل الظروف والأوضاع.[2]

وتبدو هذه التعريفات على درجة من العمومية إذ تقرن الدور بمصطلحات غير محددة بشكل دقيق مما يزيد غموضه ويثير التساؤلات حول طبيعته وتؤدي إلى

اعتبار الدور أحد مكونات السياسة الخارجية لأية دولة بغض النظر عن إمكانياتها وحاجاتها وتوجهاتها وإذا كان هذا الاستنتاج صحيحا في سياق النظر إلى السياسة الخارجية للدول الكبرى فانه لا يبدو كذلك للدول الصغرى إذ لا تمارس بعض الدول أدوارا في معظم الأحيان وبذلك لا يدخل الدور ضمن مكونات السياسة الخارجية دائما. ثم إنها تضمنت عددا من الألفاظ كمترادفات وفقا لها (موقف، سلوك، وظيفة، قرار أو التزام) ومثل هذا الأمر ينطوي على الخلط بين المفاهيم يختلف كل واحد منها عن الآخر في مضمونه ودلالاته.[3]

وهناك من يرى أن الدور هو (تصور صانع السياسة الخارجية للمجالات الرئيسة التي تتمتع فيها دولته بنفوذ وتصوره للدوافع الرئيسة للسياسة الخارجية لدولة، ولوظيفة أو الوظائف التي يمكن أن تؤديها توقعاته لحجم التغيير المنتظر في النظام الدولي أو الإقليمي نتيجة قيامها بهذه الوظيفة).[4]

ففي هذا التعريف يكون (الدور) عبارة عن وظيفة تؤديها الدولة وفقا لموقعها في المجتمع الدولي ،فالتوافق بين الدور كمفهوم وبين ممارسته وتطبيقه لا يقتصر على افتراضات وتصورات ولكنه يرتبط بالقدرات والإمكانات التي تمكنه من التحول من المفهوم إلى الواقع العملي بشكل فاعل.[5] لقد درج العديد من علماء السياسة على استخدام لفظ الدور بمعنى الوظيفة أو الالتزام الذي ينبغي أن تقوم به الدولة في إطار تنفيذ سياستها الخارجية بحيث يكون الدور أحد عناصر هذه السياسة ، فلفظ (الدور) يعبر عن حقيقة ما تمارسه الدولة من نشاط فعال للتأثير في سلوك غيرها من الدول الأخرى على المسرح الدولي بما يلبي احتياجاتها وما تسعى إلى تحقيقه من أهداف ومثل هذا الأمر لابد أن يعني تضييقاً في الدلالات الوظيفية المرتبطة بمفهوم الدور مما يدفع إلى الابتعاد التدريجي من مفهوم الوظيفة وعلى نحو لا يسمح بالاستمرار بالنظر إليهما كمترادفين وعلى الرغم من أن الدور ارتبط في الأساس بالدراسات النفسية والاجتماعية،[6] إلا

أنه ومنذ بداية السبعينيات استخدم هذا المفهوم في معالجة دور الدولة كوحدة من وحدات النظام الدولي لاسيما بعد تبلور المنهج السلوكي.[7]

مما سبق يبدو أن التعريف الأنسب هو (أنه القدر الأكبر من العمل المفروض فعله للوصول إلى غايات المصلحة المطلوبة لدولة ما بغض النظر عن مشروعية هذا الفعل في نظر الآخرين).[8] فالدور سلوك سياسي تمارسه الدولة وفقا لموقعها في بنية النظام الدولي فإذا كانت تقع في مركز النظام أو قريبا منه فإنه يمكن أن تقوم بأدوار كافية ولكنها لا تستطيع ذلك إن كانت بعيدة وكلما بعدت كلما تضاءلت أهمية ما تمارسه من ادوار فإذا قلنا أن الولايات المتحدة تقع في المركز وان الاتحاد الأوربي على مقربة منه، بينما تبتعد عنه اليابان ثم الصين أكثر فالهند فتركيا فمصر فالبحرين وهكذا نستطيع أن نتصور الأدوار التي يمكن أن تقوم بها هذه الدول وإذا كان بعضها يقع في الوقت نفسه في مركز نظام إقليمي أو على مقربة منه كالهند في جنوب شرق آسيا وتركيا في الشرق الأوسط ومصر في المنطقة العربية ،فإنها يمكن أن تقوم بأدوار هامة على هذا المستوى ،ولا يختلف الأمر فيما يتعلق بموقع الدولة في النظام الفرعي الذي تنتمي إليه.

ثانيا-التوظيفات الاجتماعية لنظرية الدور:

ظهرت هذه النظرية في مطلع القرن العشرين، إذ تعدّ من النظريات الحديثة في علم الاجتماع، وتعتقد بأن سلوك الفرد وعلاقته الاجتماعية إنما تعتمد على الدور أو الأدوار الاجتماعية التي يشغلها في المجتمع، [9] فضلا عن أن منزلة الفرد الاجتماعية ومكانته تعتمد على أدواره الاجتماعية؛ ذلك أن الدور الاجتماعي ينطوي على واجبات وحقوق اجتماعية، فواجبات الفرد يحددها الدور الذي يشغله أما حقوقه فتحددها الواجبات والمهام التي ينجزها في المجتمع.[10]

علما بأن الفرد لا يشغل دورا اجتماعيا واحدا بل يشغل عدة أداور تقع في مؤسسات مختلفة، وأن الأدوار المؤسسة الواحدة لا تكون متساوية بل تكون مختلفة فهناك أدوار قيادية وأدوار وسطية وأدوار قاعدية.[11] والدور يعدّ الوحدة البنائية للمؤسسة والمؤسسة هي الوحدة البنائية للتركيب الاجتماعي، فضلا عن أن الدور هو حلقة الوصل بين الفرد والمجتمع.[12]

إن علماء الاجتماع الذين يعتقدون بنظرية الدور هم: ماركس فيبر الذي تناولها بالدراسة والتحليل في كتابه الموسوم «**نظرية التنظيم الاجتماعي والاقتصادي**»، وهانز كيرث وسي. رايت ميلز في كتابهما الموسوم «**الطباع والبناء الاجتماعي**»، وتالكوتبارسونز في كتابه الموسوم «النسق الاجتماعي»، وأخيرا روبرت مكايفر في كتابه الموسوم « المجتمع»، ونحن هنا لسنا بصدد تناول كل هذه الإسهامات، بل سنركز على المبادئ العامة لنظرية الدور، والتي تتلخص أساسا في ما يلي:

- يتحلل البناء الاجتماعي إلى عدد من المؤسسات الاجتماعية وتتحلل المؤسسة الاجتماعية الواحدة إلى عدد من الأدوار الاجتماعية.
- ينطوي على الدور الاجتماعي الواحد مجموعة واجبات يؤديها الفرد بناءً على مؤهلاته وخبراته وتجاربه وثقة المجتمع به وكفاءته وشخصيته، وبعد أداء الفرد لواجباته يحصل على مجموعة حقوق مادية واعتبارية.
- يشغل الفرد الواحد في المجتمع عدة أداور اجتماعية وظيفية في آن واحد ولا يشغل دورا واحدًا، وهذه الأدوار هي التي تحدد منزلته أو مكانته الاجتماعية، ومنزلته هي التي تحدد قوته الاجتماعية وطبقته.
- إن الدور الذي يشغله الفرد هو الذي يحدد سلوكه اليومي والتفصيلي، وهو الذي يحدد علاقاته مع الآخرين على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي.

- سلوك الفرد يمكن التنبؤ بـه مـن معرفـة دوره الاجتمـاعي إذ أن الـدور يساعدنا في تنبؤ السلوك؛ ذلك أن سلوك الطالب أو المدرّس يمكن التنبؤ به من معرفة دوره الاجتماعي.
- لا يمكن إشغال الفرد للدور الاجتمـاعي وأداؤه بصـورة جيـدة وفاعلـة دون التدريب عليه، علما بأن التدريب على القيام بالأدوار الاجتماعيـة يكون خلال عملية التنشئة الاجتماعية.
- تكون الأدوار الاجتماعية متكاملة في المؤسسـة عنـدما تـؤدي المؤسسـة مهامها بصورة جيدة بحيث لا يكون هناك تناقض بـين الأدوار، وتكـون الأدوار الاجتماعية متصارعة أو متناقضة في المؤسسـة عنـدما لا تـؤدي المؤسسة أدوارها بصورة جيدة.
- عند تفاعل دور مـع أداور أخـرى فـإن كـل دور يقـيم الـدور الآخـر، وعندما يصل تقييم الآخرين لذات الفرد فإن التقييم يؤثر في تقييم الفرد لذاته، وهذا ما يؤدي إلى فاعلية الدور ومضاعفة نشاطه.
- عن طريق الدور يتصل الفرد بالمجتمع ويتصل المجتمع بالفرد، والاتصـال قد يكون رسميا أو غير رسمي.[13]

ثالثا- نظرية الدور في تحليل الأدوار الإقليمية:

لم تتوقف نظرية الدور في تطورها عند دراسـة أو تحليـل الأدوار الاجتماعيـة ولا حتى الأدوار السياسية، بل تعدت إلى تحليل الأدوار الإقليميـة للـدول؛ فـلا يخفى علينا أن تعامل الوحدة (الدولة) مع النسـق الـدولي ووحداتـه المختلفـة يتطلب أن تحدد كل وحدة لذاتها وللآخرين طبيعة موقعها في هذا النسـق، ويـتم تعبيرها عن هذا الدور عن طريق الوظائف أو الوظيفـة الرئيسـية الـتي يمكـن أن تؤديها في إطار النسق الدولي، ويكون ذلك بشـكل مسـتمر، فضـلا عـن ماهيـة العلاقة الدولية الرئيسية للوحدة، بهـذا المعنـى فـإن لكـل وحـدة دوليـة دورا في

النسق الدولي، يصبح أحد علامات سياستها الخارجية.[14]علما أن موقع الدولة في النظام الدولي يرتبط بمكانتها حيث يفرض التزامات محددة تقع على عاتق دولة بعينها فالدولة ذات المكانة العالية كالولايات المتحدة. مثلا تشعر بأنها كدولة قائدة ملزمة بالقيام بالأعباء كافة التي يفرضها عليها وضعها المتميز.[15]

أما إذا تضاءلت المكانة كما حدث بالنسبة لبعض الدول الأوربية كفرنسا وبريطانيا عقب الحرب العالمية الثانية فإنه لابد أن يحدث تراجع مماثل في التزاماتها المتعلقة بدورها القيادي في بيئتها السياسية سواء كانت دولية أم إقليمية وتجدر الإشارة هنا إلى أنه يمكن للدولة أن تمارس أكثر من دور في الوقت نفسه في إطار علاقاتها وتفاعلاتها الإقليمية والدولية.[16]

كما نرى إن الدور لا يلتصق بأية دولة بصورة تلقائية ، فلا يمكن لكل الدول أن تمارسه في كل الأوقات ، فقد تقوم به دولة واحدة في مده زمنية معينة ويمكن ألا تفعل ذلك في مدة أخرى، لذلك فإن الدور القومي للدولة ضمن إطار النظام الدولي هو إدراك صناع السياسية الخارجية لمواقع بلدانهم في النظام الدولي، غير أن التعريف والتحديد يمرّ بثلاثة مراحل أساسية: مرحلة استكشاف الموقف، مرحلة تحديد الدور القومي للدولة، وأخيرا مرحلة تكييف الدور القومي، ويمكن التعبير عن هذه المراحل بالمخطط التالي:

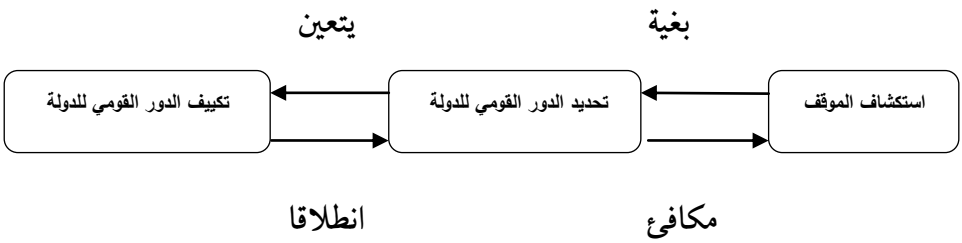

المصدر: تصور شخصي للباحثين

فالمرحلة الأولى، تكون مرحلة أولية يتم فيها الدراسة الجيدة و الوفية للوضع الدولي أو الإقليمي المحيط بالدولة. أما المرحلة الثانية ففيها يتم رسم السياسة الخارجية و ذلك على ضوء توجهاتها. بينما في المرحلة الثالثة يتم تكييف الدور القومي للدولة مع طبيعة التغيرات المحيطة بالبيئة أو المؤثرة في مختلف القدرات المادية والاجتماعية لدولة صانع القرار؛ بمعنى أخر أن يكون الدور مكافئا للموقف.

يتضح من خلال المراحل السابقة الذكر أن نظرية الدور تقدم حلولا للعلاقة بين التفسيرات البيئية المتعلقة بالبيئة العملية، وتفسيرات البيئة النفسية المتعلقة بمتغيرات الإدراك الذاتية لصانع القرار، إذ تعتمد عملية تحديد الدور بشكل كبير على التفاعل بين هذين العاملين.

ويتميز مفهوم الدور عندما يتعلق بسلوك الوحدات القومية بالخصائص التالية:

- مفهوم الدور ليس فقط هو تصور صانع السياسة الخارجية له بل يشمل كيفية ممارسته السياسة الخارجية.
- مفهوم الدور لا يشمل فقط تصور صانع السياسة الخارجية لدور دولته و لكن يشمل أيضا تصوره لأدوار الوحدات الأخرى وخاصة أدوار الأعداء.
- من المتصور أن تلعب الدولة أكثر من دور واحد في آن واحد.
- يمكن أن يكون للدولة دور على المستوى العالمي وفي نفس الوقت لها دور إقليمي.[17]

ومن المهم جدا الإشارة بأن الدراسات الخاصة بالأدوار الإقليمية تنصرف إلى الاهتمام أساسا بالأدوار التي تلعب أو يحتمل أنت تلعبها القوى الإقليمية الفاعلية، والتي تمتلك عناصر القوة التي تمكنها من التأثير بشكل ملحوظ في محيطها الإقليمي لذلك يمكن تتبع مقومات وعناصر قوة الدولة التي تؤثر في

طبيعة الدور الذي تلعبه على المستوى الإقليمي أو الدولي أو الإثنين معا من خلال المتغيرات التالية: المتغيرات الجغرافية، الموارد الاقتصادية والطبيعية والبشرية والمتغيرات الاجتماعية، والمتغير الأخير هو المهم وهو إدراك تصورات صناع القرار، والذي يمكن أن نسميه بالمتغير المتحرك. لأنه قد يوجد مع المتغير الأول أو الثاني أو الثالث.

ويمكن التعبير عنها بهذا المخطط: المتغيرات الجغرافية

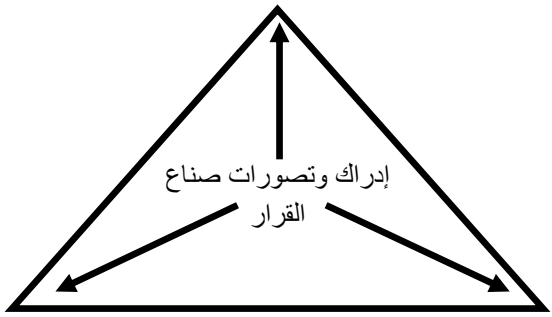

المتغيرات الاقتصادية المتغيرات المجتمعية والطبيعية والبشرية

المصدر : تصور شخصي للباحثين

فالمتغيرات الجغرافية تتمثل في الموقع الجغرافي الذي يحدد المجال الحيوي المباشر لسياسة الدولة الخارجية، كما يحدد طبيعة التهديدات الموجهة إلى أمن الدولة التي توجه سياستها الخارجية في أغلب الأحيان باتجاه المنطقة الجغرافية التي تقع في إطارها والتي تشكل المجال الحيوي هذا فضلا عن مساحة الدولة وتضاريسها ومواقع المرور.

أما بالنسبة للموارد الاقتصادية والطبيعية والبشرية: فهي التي تشكل الأساس المادي للنمو الاقتصادي هذا الأخير يمكن الدولة من الدخول في علاقات اقتصادية مكثفة. فضلا عن كونه يؤثر في تطويرها لقدراتها العسكرية و التي تتطلب تدريب القوات وتحديثها، وقدرتها على دخول سباق التسلح أو شن حرب.

في حين أن المتغيرات الاجتماعية – وما يتصل بها – تؤثر في تكوين الرأي العام و الجماعات الضاغطة. والإطار الاجتماعي للنظام السياسي، وكل ما يتعلق به من أحزاب وإيديولوجيات و إرادات.

أما بالنسبة لإدراك وتصورات صناع القرار(وهو المهم) والذي أسميناه بالمتغير المتحرك ذلك لأنه قد يكون إلى جانب كل من المتغيرات السابقة الذكر، ذلك مرده أن امتلاك مقومات القوة سواء كانت مادية أو غير مادية لا يعني بالضرورة تمكن تلك الدولة من لعب دور إقليمي فاعل تتمتع الدولة بالدور الريادي في الإقليم، فحتى تستطيع أن تؤدى هذا الدور يجب أن تمتلك الدولة القائد إرادة القيادة فقد يكون لدى دولة ما، ما يؤهلها من قدرات وكفاءات للقيادة لكنها تفتقد لإرادة القيادة فعندها لن تكون أمامها فرصة حقيقية من أجل القيام بالدور المطلوب لقيادة هذا النظام.

ما يمكن استخلاصه من هذا الجزء هو كيف أن نظرية الدور تحاول التعرف على ما يقوم به كل فرد من وظائف و مهام إذا كان عضوا في تنظيم سواء كان هذا التنظيم إداري، أو اجتماعي، أو سياسي، أو اقتصادي، فالفرد في أي منظمة لديه أدوار محددة يجب عليه أن يقوم بها وينسحب هذا الكلام على الوحدات السياسية سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الدولي أو الإقليمي، والذي يفرض عليها كما رأينا عناصر قوة لتتبوأ المكانة التي تريدها والتأثير في الوحدات السياسية الأخرى (الدول) في النسق الدولي.

المحور الثاني : مثلث القوى الإقليمية في الشرق الأوسط: بحث في المقومات

تمّت الإشارة في المحور الأول إلى نظرية الدور وكيفية تحليلها للأدوار الإقليمية، وقلنا بأن أي دور تضطلع به دولة ما يكون محصلة لعناصر القوة التي تم تحديدها بالمتغيرات الجغرافية، والمتغيرات الاقتصادية، والطبيعية، والبشرية، وكذا المتغيرات المجتمعية، وتم اعتبار إدراك وتصورات صناع القرار و إدارتهم

لهذه المتغيرات متغيرا متحركا، لذلك سيكون التركيز في هذا المحور على مقومات الدول التي تمارس أدوارا إقليمية في الشرق الأوسط ونعني بها كل من إيران، تركيا وإسرائيل، و لم يتم التركيز على كل من مصر والسعودية لعدة أسباب لعل من أهمها أن كلا البلدين يمرّان بمرحلة انتقالية دقيقة لا تزال معالمها وآفاقها غارقة في لجج الغموض، الأمر الذي حدّ كثيرا من دورهما الإقليمي والتقليدي وهو الملاحظ حاليا بشكل جلي.

أولا- إيران: ومتطلبات الدور الإقليمي

سيتم التطرق هنا إلى النقاط التالية: المقومات المادية للدولة الإيرانية ممثلة في: مقومات الجغرافيا السياسية والتي تضم كل من(الجغرافية الطبيعية والجغرافية البشرية)، المقومات العسكرية وتضم هي الأخرى(القدرات العسكرية التقليدية، و المشروع النووي الإيراني)، وكذا المقومات المعنوية للمجتمع الإيراني ممثلة في: المقوم القيمي للمجتمع الإيراني ويضم كل من (القومية الفارسية والمذهبية الشيعية)، المقوم السياسي ويضم كل من (الرضا الشعبي عن السلطة والمشاركة في الانتخابات).

1- المقومات المادية للدولة الإيرانية:

أ- مقومات الجغرافيا السياسية: تتجمع الجغرافيا السياسية في عنصرين هما: الجغرافيا الطبيعية والجغرافيا البشرية، وتتشكل الجغرافيا الطبيعية من الحدود البرية والبحرية، والموقع الجغرافي، التضاريس، المناخ، الموارد الاقتصادية، في حين تتكون الجغرافيا البشرية من عدد السكان، ومعدل النمو، التركيبة العرقية والمذهبية.[18]

- **الجغرافية الطبيعية:** تمتلك إيران موقعا جغرافيا مُهِمًّا عبر مختلف الأزمنة التاريخية، إذ أنها تمثل حلقة الوصل بين الشرق والغرب وبمثابة حصر طبيعي للتجارة العالمية بين الشرق الأقصى وحوض البحر المتوسط، لذلك أُطلِق عليها بمفتاح

الشرق،[19] وقد ساعد ذلك على إتاحة الفرصة أمامها للاتصال بمختلف الدول لأنها الطريق الحيوي في الاستيراد والتصدير بين الشرق والغرب، لكن هذه القيمة سرعان ما تضاءلت ولاسيما بعد افتتاح قناة السويس عام 1869م، مما حذا بإيران إلى زيادة توجهها صوب الخليج العربي، الذي يتمتع بأهمية اقتصادية وإستراتيجية تتزايد يوما بعد يوم في خريطة الاهتمامات الدولية،[20] وهذا ما عبّر عنه بعض الكُتّاب صراحة « لو كان العالم دائرة سطحية وكان المرء يبحث عن مركزها، لكان هناك سبب جيد للقول بأن المركز هو الخليج العربي، فما من مكان مثله في العالم تتلاقى فيه المصالح الكونية وما من نقطة مثله مركزية بالنسبة لاستمرار صحة اقتصاد العالم واستقراره».[21]

ويحتل موقع إيران الجغرافي أهمية كبيرة لدى واضعي النظريات الإستراتيجية، إذ أنه يقع ضمن نظرية النطاق الأرضي **لسبايك مان** التي مفادها من يُحكِم سيطرته على منطقة الأطراف يحكم أوراسيا ومن يحكم أوراسيا يتحكم بأقدار العالم، وتقع إيران ضمن منطقة الهلال الداخلي في نظرية قلب الأرض التي وضعها **هالفورد ماكندر** والتي تتلخص بأن من يسيطر على منطقة الهلال الداخلي يسيطر على قلب الأرض، ويقع جزء من إيران ضمن المنطقة الإستراتيجية التي حددها **فير جريف** والتي أسماها منطقة التصادم والارتطام.[22]

بالنسبة للموارد الاقتصادية فإيران كغيرها من الدول الريعية موردها الأساسي هو النفط ، هذا الأخير الذي تعود أولى بدايات إنتاجه إلى عام 1913،[23] و للإشارة فقطاع النفط في إيران يمثل مصدرا لحوالي 80% من الدخل الأجنبي ويشكل 60% من دخل الحكومة وحوالي 30% من إجمالي الناتج المحلي، هذا فضلا على أن إيران تعد من أهم الدول النفطية في العالم لامتلاكها 10% من مخزون النفط العالمي، وتحتل المرتبة الرابعة من حيث الإنتاج بعد السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، وتحتل المرتبة

الثانية للإنتاج بين دول منطقة الشرق الأوسط، كما تمتلك 15% من احتياطي الغاز الطبيعي في العالم.[24]

- **الجغرافية البشرية:** يبلغ تعداد سكان إيران أكثر من 70 مليونا وفق التقارير الأممية، يعيش 68% من إجمالي السكان في المدن منهم 13 مليون في طهران، الذي يجعلها أكثر مدن البلاد كثافة سكانية،[25] كما تُعَدُّ إيران من الدول ذات التعددية العرقية، حيث يشكل الفرس فيها نسبة 51% من مجموع السكان، وبإلقاء نظرة سريعة على الخريطة العرقية لإيران نصل إلى نتيجة مفادها أن هذه الأقليات متمركزة على الحدود وهو ما يعني أن لها امتداداتها في الخارج؛ حيث يتواجد الأكراد في المناطق الجبلية الغربية لإيران في جبال زاغروس على الحدود مع العراق وتركيا، بينما يتواجد اللور (شبه بدو) في المناطق الغربية الجبلية في أواسط جبال زاغروس، أما البلوش فيتمركزون على الحدود مع باكستان، بينما يتركز العرب في المناطق الوسطى الغربية على الحدود مع العراق وفي المناطق الجنوبية الغربية مع منطقة الخليج، ويتركز الآذريون وهم من أصول تركية في أقصى الشمال الغربي وهم الأقلية الأكبر بعد الفرس بنسبة 24% السكان، وقد بدأوا بالنزوح إلى إيران منذ القرن الحادي عشر، ومع القرن العشرين أصبحت مقاطعة أذربيجان تضم 90% منهم، ثم بدأ بعضهم بالنزوح إلى المدن الإيرانية الداخلية مثل طهران التي بلغوا فيها نسبة 25%.[26]

ب- المقومات العسكرية: تبقى القوة العسكرية أحد أبرز محددات القوة الشاملة للدولة في عصرنا الحديث، فعلى الرغم من أن هناك محددات أخرى للقوة قد شهدت تناميا وبروزا على الصعيد الدولي، من حيث درجة الاهتمام والفاعلية في أداء الدول، إلا أن القوة العسكرية تبقى ذات أهمية خاصة حتى

ولو على سبيل تحقيق عامل الردع، وتعظيم المكانة الدولية للوحدة على الصعيد الدولي بشكل عام.[27]

- **القدرات العسكرية الإيرانية التقليدية:** استنادا إلى المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية فقد وصلت قوة الجيش النظامي الإيراني أواخر تسعينيات القرن الماضي إلى ما يعادل 12 فرقة و40 لواء متحركا تقريبا، في حين تشير تقديرات أخرى أن لدى إيران 5-6 فرق مدرعة و3-6 فرق ميكانيكية و13-14 فرق مشاة، وفرقة واحدة للقوات الخاصة تتكون من 4 ألوية، وربما شملت تلك التقديرات تشكيلات قوات الجيش النظامي الإيراني وجهاز الحرس الثوري معا، وحسبت بعض التشكيلات فرقا برغم أنها بحجم ألوية.[28]

في حين تم تقسيم جهاز الحرس الثوري الإيراني إلى أكثر من إحدى عشر تشكيلا موزعة على الأقاليم للحفاظ على الأمن الداخلي، وتشير تقارير ذات المعهد إلى أن قوات الحرس الثوري تضم 2- 4 فرقة مدرعة، لكنها لم تؤكد وجود أية تشكيلات مدرعة أكبر من حجم لواء، كما أن مدرعات تلك الوحدات هي مدرعات خفيفة قياسا بألوية مدرعات الجيش النظامي الإيراني.[29]

أما بالنسبة للقوات البحرية فيمكن القول أن إيران تمتلك قوة بحرية تُعَدّ بالمقاييس الإقليمية قوة كبيرة نسبيا؛ حيث تكونت عام 2000 من (20600 و20000) فرد على التوالي لكل من الجيش والحرس، مضافا إليها (2600) فرد من منشأة البحرية (المارينز) و2000 فرد تابعين لطيران البحرية، ويرجع البعض من المتتبعين للشؤون العسكرية أن موقع إيران المتميز خليجيا قد أضفى عليها مزيدا من الاهتمام بقواتها البحرية، فهي تمتلك واحدا من أطول السواحل المطلة على الخليج العربي، والذي يمتد بها طولا من حدودها مع العراق حتى مضيق هرمز الذي تمارس فيه البحرية الإيرانية حضورا متميزا

يمكنه من التأثير في حرية الملاحة حيث نشاطه من الشمال والشمال الغربي، وتمتلك عددا من الجزر الواقعة فيه (لاراكوهنجام و هرمز) إلى جانب جزيرة (قشم) التي تشكل شاطئه الشمالي وجزيرتي (سيري ويني فرور) اللتين تشكلان مدخله الغربي، الأمر الذي يمنحها إمكانية التحكم في المسارات البحرية للسفن الداخلة والخارجة من الخليج (مركز التموين النفطي)، في الوقت الذي تُحكِمُ فيه سيطرتها على الجزر العربية الثلاث والتي تشكل «عنق الزجاجة بالنسبة لمضيق هرمز».[30]

وبخصوص القوات الجوية فقد أصبح العمل على امتلاك قوة جوية متطورة ورادعة من أولويات برنامج التحديث العسكري الإيراني بعد انتهاء حرب الخليج الأولى وهُوَ مَا كان لها بموجب اتفاقية التعاون التسليحي بينها وبين روسيا والصين، والذي سيعزز قدرات إيران الهجومية وقدراتها على الردع والاعتراض والدفاع الجوي المبكر، ومن ناحية يُمَكِّن قوتها الجوية من استخدام الطائرات العراقية التي لجأت لها أثناء حرب الخليج الثانية والبالغة عددها 148 طائرة من بينها 115 طائرة عسكرية التي قامت إيران باحتجازها ومن ثم دمجها مع الهيكل التنظيمي لسلاح الجو الإيراني.[31]

- **القدرات النووية الإيرانية:** يعود تاريخ المشروع النووي الإيراني إلى عام 1960، في عهد محمد رضا بهلوي، حين أنشأ منظمة الطاقة النووية ومركز طهران للبحوث النووية بمبلغ 40 مليون دولار، إلا أن المركز لم يأخذ دوره البحثي إلا في عام 1967، وما إن بدأ العمل حتى أهدت الولايات المتحدة المركز مفاعلا نوويا بقدرة 5 ميغاواط لأغراض البحث وكان لهذا المفاعل القدرة على إنتاج 600 غرام من البلوتيوم.[32] ومع بداية السبعينات بتشجيع أمريكي نتيجة حاجة إيران في تلك الفترة إلى 27000 ميغاواط من الطاقة الكهربائية ثم اختيار شركة «سينس» الألمانية

لتوفير 100 ميغاواط من الطاقة النووية لمعمل بوشهر، ومن المفارقات التي أحاطت بالمشروع النووي الإيراني والتي عكست في أغلبها دلالات سياسية، انطلاق البرنامج برعاية أمريكية وعون أوروبي وتحول ذلك الموقف الإيجابي إلى الرفض مباشرة بعد قيام الثورة الإسلامية، ومن المفارقات الأخرى التي تخص الداخل الإيراني أن البرنامج النووي توقف نتيجة فتوى الخميني التي حرمت هذا النوع من الأسلحة، لتستأنف إيران برنامجها بعد رسالة من الخميني إلى هاشمي رافسنجاني تراجع فيها الخميني عن فتواه الأولى ليعلن الرئيس رافسنجاني عام 1989 أن «إيران لا تستطيع تجاهل العنصر النووي في العالم الحديث».[33]

ولم يقتصر ذلك الاستئناف على الأغراض السلمية فالتحولات العالمية والإقليمية حتمت التحول إلى الجوانب العسكرية من البرنامج، والدليل على ذلك لجوء إيران في مرات عديدة إلى السوق السوداء للحصول على المواد والأجهزة والتكنولوجيا النووية وخصوصا من روسيا، وأوكرانيا، وكازاخستان، وشبكة عملاء عالم الذرة الباكستاني **عبد القادر خان** ومن دلائل ذلك أيضا قيام إيران ببناء وتجهيز منشآت نووية سرية خصوصا في نطنز ومناطق في طهران، وأراك، وأصفهان، وبوشهر.[34]

2- المقومات المعنوية للمجتمع الإيراني:

أ- المقوم القيمي للمجتمع الإيراني: يشتمل على القومية الفارسية وكذا المذهبية الشيعية

- **القومية الفارسية:** يُعرِّف **إرنستغيلز** القومية بقوله: « القومية أساسا مبدأ سياسي ، والذي يقول إن على الوحدتين السياسية والقومية أن تتواءمان»، ويشير في موضع آخر بقوله : « بإيجاز ، القومية نظرية للشرعنة

السياسية، والتي تتطلب ألا تتقاطع الحدود العرقية عبر الحدود السياسية»، القومية وفقا لوجهة النظر هذه هي الإيديولوجيات العرقية التي تقول إن جماعتهم ينبغي أن تهيمن على الدولة ؛ معنى هذا أن الدولة القومية يكون مهيمن عليها من قبل جماعة عرقية ، ممن تتجسد معالم الهوية فيها « كاللغة والدين» في الأغلب برموزها وتشريعاتها الرمزية.[35]

ترجع بدايات القومية الإيرانية الحديثة إلى سلالة « القجار» وإن كانت هذه السلالة قد احتفظت ولمدة طويلة بثقافة قبلية وبدوية خارج الحركات السياسية، والثقافية وبالطبع الحركات الاقتصادية التي بدلت العالم في القرن التاسع عشر، وقد كانت أول تظاهرة قومية ناشئة لرجال دين شيعة حضوا الشعب على الثورة ضد تجارة الدخان التي كان الإنجليزي **تالبو** قد حثّ على امتيازها ، كما أثارت الثورة المؤسساتية في العام 1906 واكتشاف النفط في العام 1908، ثم الحرب العالمية الأولى ردّات فعل وخطابات قومية، ومع ذلك كان لا بد من انتظار العام 1921 – وهو تاريخ الانقلاب العسكري الذي قام به محمد رضا بهلوي – حتى تبدأ فارس ببناء نفسها من جديد.

وثمة من المفكرين من يعتبر أن الفترة التي تلت نجاح الثورة الإسلامية في إيران تعتبر بمثابة «عصر القومية الذهبي»، أين بلغ فيها تقديس القومية وتأكيد الولاء الإيراني ذروته - بلا شك – عندما اجتاح العراق في 20 سبتمبر 1980 مقاطعة «خوزستان»، وللمرة الأولى في تاريخ إيران الحديث تتعرض فيه البلاد لعدوان أجنبي، فانطلق الجيش الذي أسسه محمد رضا شاه بهلوي بلا شفقة لمواجهة العدو، كما أجمعت كل الأطياف السياسية على إدانة العدوان وتحركت للدفاع عن الوطن في محنته.

كما شكلت القومية الفارسية وحدة إيران؛ ذلك أنها لم تكن حكرا على جماعة إثنية بعينها، فتاريخها والثقافة الناتجة عنها جعلت منها عنصرا من عناصر

الهوية وكنزا مشتركا لجميع الإيرانيين، ويفتخر الإيرانيون بأن الفارسية كانت اللغة الوحيدة المشتركة في القرن الرابع، واللغة الرسمية لشركة الهند الشرقية، ولغة الإنتاج الثقافي للبلاط العثماني في الهند الشمالية، ولغة وجهاء الأتراك في «سراييفو» حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، كما كانت لغة التعامل خلال مؤتمر «بون» الذي انعقد في 2001 حول أفغانستان بين إيران وأفغانستان وبعض الديبلوماسيين الأمريكيين، وتكمن مفارقة الهوية الثقافية الفارسية في أنها استفادت من أحداث مأساوية حصلت في التاريخ؛ فقد سمحت الغزوات العربية ببناء الفارسية الحديثة والغزوات التركية- المغولية في انتشارها.[36]

- **المذهبية الشيعية:** من المعروف أن المذهب السائد في إيران هو المذهب الشيعي الاثنى عشري وأشار إليها الدستور في المادة 12 فَـوَرَدَ فيها أن «الدين الرسمي لإيران هو الإسلام والمذهب الجعفري الإثنى عشري...»،[37] ويعتقد الشيعة الاثنى عشرية بإمامة أحد عشرة إماما من ولد الإمام علي «ظاهرا مشهورا أو غائبا مستورا» ولا تكون الإمامة إلا في الأعقاب كما لا تكون في آخرين بعد الحسن والحسين، ولا تجوز في أخ ولا عم ولا في غيرهما من القرابات، وحجتهم في ذلك قول الإمام جعفر الصادق قوله: «لا تجتمع الإمامة في أخوين بعد الحسن والحسين إنا هي في الأعقاب وأعقاب الأعقاب».[38]

من خلال التطرق إلى القومية الفارسية والمذهبية الشيعية، وللإجابة على التساؤل السابق -حول مدى تأثير النزعة القومية الفارسية على المذهب الإثني عشرية ؟؟ - يتعين التطرق إلى نظرية ولاية الفقيه، هذه الأخيرة التي تعود جذورها إلى مقتل الحسين بن علي في كربلاء وبايع الشيعة من بعده زين العابدين سرًّا ثم توالى الأئمة حتى وصل إلى الإمام الثاني عشر، الذي يقولون أنه اختفى وهو الذي ينتظرون عودته، وحين طالت الغيبة جاء فقهاء الاثني

عشرية بفكرة الغيبة الصغرى والتي تعني أن الإمام المهدي المختفي في مكان ما يختار نائبا له يتصل من خلاله بأعوانه وأتباعه وينقل إليهم أحكامه وفتاويه، وكان النائب الأول أبو عمرو بن سعيد العمري وبموته خلفه ابنه أبو جعفر وبموته خلفه أبو القاسم الحسين بن روح، وبموته خلفه أبو الحسن علي بن محمد السمري، ويذكر أنه لما سئل عمن يريد أن يُعيِّنه المهدي نائب له أجابهم بأن المهدي لن يعين نائبا له لأن وقت الغيبة الكبرى قد حل.

من خلال ما سبق يتضح لنا جليًّا أن الشخصية الإيرانية الفارسية متوافقة مع نظرية ولاية الفقيه التي تعيد فكرة الحق الإلهي للحاكم ؛ حيث كان الفُرس قديما يؤمنون بأن روح الله تتجسد في الحاكم وأن تلك الروح تنتقل في أصلاب الملوك لأبنائهم.

ب- المقوم السياسي للمجتمع الإيراني: يشتمل على كل من الرضا الشعبي عن السلطة وكذا المشاركة في الانتخابات وهذا من أجل البحث عن مدى شرعية النظام.

- **الرضا الشعبي عن الحكومة** :قد يتساءل البعض عن جدوى التطرق لهذا الجانب؟ فنقول إنه بمقدار الرضا الشعبي عن سياسات النظام يمكن الاستدلال على حجم قاعدة التأييد له، كما أن درجة التوافق حول القضايا المختلفة تعكس مدى صعوبة اختراق المجتمع من قبل المعارضة أو القوى الخارجية بهدف زعزعة استقرار النظام،[39] ونذكر هنا أن الدكتور وليد عبد الحي أجرى عملية استطلاع خلال الفترة الممتدة من 5 جوان 2007 إلى غاية 18 جوان من نفس السنة و شملت مستويات الرضا عن الأداء الاقتصادي للنظام السياسي وكذا الرضا عن سياسات الحكومة في جميع المجالات ومدى اعتبارها ممثلة للشعب، ليصل في الأخير أن معدل الرضا العام للمجتمع الإيراني عن النظام السياسي طبقا لاستطلاعات الرأي العام هي بين 51-56%.[40]

- **المشاركة في الانتخابات:** إذا قلنا بأن رضا الشعب عن النظام الإيراني يقارب 56% فيتعين علينا إثبات ذلك، ومن وجهة نظرنا فإن معرفة المشاركة في الانتخابات كفيل بذلك؛ بمعنى آخر إذا كان النظام يتمتع بالشرعية فلابد له من مشروعية، فهذه الأخيرة هي التعبير القانوني عن الشرعية والتي تُنتِجُ علاقة رضا بين الحاكم والمحكوم، من جهة أخرى إذا قارنا إيران بمحيطها الخارجي من الدول فنجد أنها تتمتع بالديمقراطية التي يعكسها التداول السلمي على السلطة عن طريق الانتخابات هذه الأخيرة لم تكن تجرى لو لم يكن فيه رضا عن النظام، من جهة ثالثة فإن أهم ما ميّز الفترة التي تَلَت أحداث الحادي من سبتمبر على المستوى العالمي هو تراجع نسبة المشاركة الشعبية في الانتخابات، ورغم أن المشاركة في الانتخابات في إيران في تراجع إلا أنها ما تزال أعلى من بين عدد من الدول الديمقراطية.

وما يؤكد وجهة النظر هذه هو المقارنة التي قام بها الدكتور وليد عبد الحي بين عدة دول وخلص إلى إيران تأتي في المرتبة الأولى من حيث المشاركة في الانتخابات ووصلت إلى أزيد من 50.6 % متقدمة بذلك على كل من كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا و سويسرا.

أما المشاركة في الانتخابات البرلمانية فخلص ذات الباحث من خلال دراسته أن النسبة شبه مستقرة ووصلت عام 2008 إلى 65 % ، كما أن نسبة مشاركة النساء في الانتخابات عرفت ارتفاعا عما كانت عليه سابقا، فمثلا بلغت نسبة مشاركة الذكور في انتخابات مجلس الشورى لعام 2008 حوالي 51.32% مقابل 48.68% للنساء، كما أن نسبة مشاركة الشباب تعد جيدة قياسا بالنسب الدولية حيث بلغت 42% لمن تراوحت أعمارهم بين 18-30 سنة.[41]

ثانيا- تركيا: وتعاظم الدور الإقليمي

سيتم التطرق هنا إلى النقاط التالية: المقومات المادية للدولة التركية ممثلة في: مقومات الجغرافيا السياسية والتي تضم كل من (الجغرافية الطبيعية والجغرافية البشرية)، المقومات العسكرية وتضم القدرات العسكرية التقليدية والحديثة التي تحوز عليها تركيا في مختلف أصنافها، وكذا المقومات المعنوية للمجتمع التركي ممثلة في: المقوم القيمي للمجتمع التركي وسنركز على العثمانية الجديدة، والمقوم السياسي وما يحويه من فحص وتمحيص للمبادئ السياسية الأتاتوركية التي تتأسس عليها تركيا.

1- المقومات المادية للدولة التركية: سنجملها في كل من مقومات الجغرافيا السياسية وكذا المقومات العسكرية

أ- مقومات الجغرافيا السياسية: هي الأخرى تتفرع إلى كل من المقومات الطبيعية وكذا المقومات الاقتصادية.

- **المقومات الطبيعية:** تنطلق سياسات الدولة في تركيا من نقطة مركزية جغرافية سياسية، هي موقعها في الخارطة العالمية ،حيث تتمتع تركيا بموقع استراتيجي وإقليمي ذو أهمية كبيرة فهي تقع في موقع مركزي من مناطق العبور وهذا بإشرافها على مضيقي البوسفور و الدردنيل باعتبارها مسيطرة على الممر الملاحي الوحيد للسفن، بين البحرين الأسود والأبيض والمنفذ الوحيد لسفن كل من بلغاريا ورومانيا وروسيا نحو الموانئ العالمية.[42]

تقع تركيا بين خطي 45 و 36 من خطوط الطول الشرقية و 34 و43 من خطوط العرض الشمالية و تربط قلب آسيا بطرف أوربا الشرقي وتمتد الأراضي التركية في قارتي أسيا و أوربا و يشكل الجزء الأسيوي الملقب بالأناضول بحدوده 98% بينما يكون الجزء الأوربي الذي يدعى تراقيا نسبة 3% و تبلغ المساحة الإجمالية للدولة التركية 780.567 كيلو متر مربع وهكذا

حدد الموقع الجيوستراتيجي دور تركيا المهم في علاقاتها على مستوى البيئتين الإقليمية والدولية و كذلك جعلها أكثر دول الشرق الأوسط تأثرا بالحضارة الغربية إلى درجة اكتساب تركيا صبغة غربية في سياستها.[43]

كما اعتبرت تركيا جسرا يمتد من الشرق إلى الغرب بتوسطها ثلاث قارات: أوربا، أسيا وإفريقيا، فتتقاطع في تركيا النقاط التي تربط الكتلة البرية الأورو-أسيوية المركزية والبحار الساخنة وإفريقيا من خلال منطقتي عبور بريتين مهمتين : البلقان والقوقاز، ونقاط عبور بحرية متمثلة في المضايق، كذلك المناطق التي تربط أوراسيا مع منطقتي الشرق الأوسط وقزوين، فهما مركزان للمصادر الجيواقتصادية. تعتبر تركيا مطمع لكل القوى الكبرى، كما أكد **كيسنجر** في كتابه **«رقعة الشطرنج»** من سيطر على قلب العالم (أوراسيا) فهو بذلك يسيطر على العالم ككل ،مما جعل صناع القرار يدركون أن الدولة التركية تحت التهديد السوفياتي من جهة لذلك بادرت تركيا بعملية السلام في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب البارد حيث تحولت إستراتيجيتها الدفاعية إلى إستراتيجية الانفتاح على الخارج والمتعدد الأطراف وكذا دخولها في حلف عسكري أوربي تحت زعامة الو.م.ا «**الناتو**».[44]

- **المقومات الاقتصادية:** يمثل الاقتصاد التركي واحدا من أهم المرتكزات في تحليل السياسة الخارجية التركية، فكان اهتمام تركيا منصبا على الجانب الزراعي فقط لكن بعد القرن العشرين اتجه اهتمام الحكومة التركية إلى الصناعة والتجارة الخارجية، وتبنت سياسات ريعية وهذا لتعظيم المكاسب الاقتصادية والتفاعلات التجارية.[45]

ما يؤكد نجاح تركيا في المجال الاقتصادي هو التقدم في مختلف المجالات خصوصا الصناعية منها والتجارية، إذ باتت اليوم تركيا معروفة كأفضل دولة في العالم في الإنتاج فقدراتها التصديرية تطورت من مرحلة لأخرى، فقد تميزت تركيا

باقتصاد قوي في منتصف التسعينات و تطور منذ 2002 حيث احتل المرتبة السادسة عشر عالميا، فبلغ الدخل القومي الإجمالي 410 بليون دولار، وساهمت في التجارة العالمية ب 66 مليار دولار،[46] كذلك اعتبر الاقتصاد التركي اكبر اقتصاد في البلقان والشرق الأوسط حيث بلغ الناتج القومي عام 2008-750 مليار دولار وارتفع متوسط معدل النمو الاقتصادي 6.8% وارتفع معدل الدخل الفردي في الفترة ما بين 2002-2008 من 3300 إلى 10000 دولار، مع انخفاض في معدل التضخم وزيادة في حجم الاستثمارات وبفضل هذه المكانة الاقتصادية انتهجت سياسة خارجية فعالة ومنفتحة.[47]

ب- المقومات العسكرية: يعتبر العامل العسكري مؤثرا جدا في السياسة الخارجية باعتباره مظهر من مظاهر القوة للدولة، فالجيش التركي يعد الوحيد في أنظمة العالم الذي لا تخضع تقاليده لسلطة رئيس الحكومة أو رئيس الدولة إنما يستمد سلطته وصلاحيته من ذاته بحكم الدستور، وهذه القاعدة وضعها أتاتورك وحافظ عليها خلفاؤه، كذلك تتمثل الأهمية العسكرية لتركيا في حلف الشمال الأطلسي (الناتو) باعتباره مؤشر من مؤشرات المقدرة العسكرية التركية.[48]

إن توفر تركيا على ثاني اكبر جيش في الناتو عزز من مكانتها بين القوى الدولية الكبرى باعتباره من أقوى الجيوش حجما وكفاءة، حيث تقدر القوة العددية للقوات المسلحة التركية بـ 1.206.700 جندي منهم 639 ألف من القوات العاملة و387 ألف في الاحتياطي و180 ألف من القوات الشبه العسكرية «درك وحرس وطني»، ويعود اكتساب تركيا لهذه القوه العسكرية المميزة اثر تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل خاصة خلال فترة الحرب الباردة.[49]

2- المقومات المعنوية للمجتمع التركي: سنجملها هي الأخرى في مقومين المقوم القيمي (العثمانية الجديدة) والمقوم السياسي.

أ- المقوم القيمي: (العثمانية الجديدة): هي الأكثر إثارة للجدل على المستوى الداخلي؛ لأنّها تقع في صميم معركة بين الحداثة والتقليد، أو الأصالة و التغريب، أو الإسلام والعلمانية، وهي المعركة التي تخوضها تركيا على أكثر من صعيد منذ ما قبل تأسيس الجمهورية وإلغاء الخلافة سنة 1924.(50)

والحقيقة أن مفهوم (العثمانية الجديدة) ظهر في منتصف الثمانينيات قبل **أردوغان وأوغلو** في فترة الرئيس **تورجوت أوزال** لوصف سياسته التجديدية، وإفساحه المجال لنموّ التيار الإسلامي بدرجة ملحوظة. ويرى أنصار هذا التيار ومنهم أحمد داود أن السبب في تراجع تركيا خلال الحقبة الماضية يعود إلى سياسة القطيعة مع ماضي تركيا العثمانية وعمقها الاستراتيجي عن حاضر الجمهورية الكمالية ومحيطها الإقليمي، والتي عمقت أيضًا الانقسام بين العلمانية والإسلامية، وغلبت الأمن على الحرية، وأحدثت أزمة هوية في أوساط النخب التركية، وخاصة بعد أن تبين فشل العسكر في فرض هوية جديدة بالقوة على المجتمع من أعلى هرم السلطة التي أمسكوا بها.(51)

غير أن هناك من يقول أن **جانكيز شاندرا** « المعلق السياسي التركي » هو أول من استعمل مصطلح العثمانية الحديثة (الجديدة)، وأن مردَّ هذا التوجه عائد إلى فشل التوجهات العلمانية الطورانية في تسوية مسائل السياسة الخارجية مع الغرب، كالمسألة القبرصية، والتسويف في مسألة انضمامها للإتحاد الأوروبي، والخلاف حول الدعم الغربي لحزب العمال الكردستاني، ولذلك كان لزاما على تركيا أن توجه سياستها الخارجية للبحث عن فضاء استراتيجي جديد يتّسم بالعالمية من خلال الشراكة الإستراتيجية مع أفريقيا لمنافسة فرنسا الرافضة لانضمام تركيا للإتحاد الأوروبي، ومن خلال الاتجاه نحو العالم الإسلامي موظِّفة العامل التاريخي والديني، ونحو الدول والأقليات التركية في

القارة الآسيوية مستعملة في ذلك العامل اللغوي، وأخيرا البحث في الشراكة الإستراتيجية بينها وبين الصين.[52]

في ظل حكم حزب العدالة والتنمية - من منظور العثمانية الجديدة – لا تسعى تركيا لبعث الإمبراطورية العثمانية، بل تسعى إلى استعراض القوة اللينة لتركيا كجسر بين الشرق والغرب، وكأمة إسلامية، ودولة علمانية، ونظام سياسي ديمقراطي، وكقوة اقتصادية رأسمالية، كما تسعى العثمانية الجديدة أيضا إلى تحقيق العظمة والنفوذ التركيين عبر السياسة الخارجية التركية.

وتُجسّدُ هذه الرؤية التحولات الحاصلة في مدركات النخبة التركية، تلك الموالية للغرب – التي أدارت السياسة الخارجية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية – قد حلّت محلّها نخبة أكثر تديُّنا ومحافظة ووطنية، غير أنها تتّسم بعدم الثقة المطلقة تجاه الغرب كما أنها تسيطر عليها نزعة إيجابية إزاء الماضي العثماني لتركيا؛ فحزب العدالة والتنمية نجح في الاعتماد على الوعي القومي المتصاعد ودمجه بالإسلام التركي في كلٍّ واحد متماسك.[53]

ب- المقوم السياسي: تتميز تركيا بنظام سياسي يحتوي ثلاث هيئات: تشريعية، تنفيذية، قضائية تأسس هذا النظام على يد مصطفى كمال اتاتورك1923 بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية حيث اتخذت تركيا منهجا جديدا في سياستها، إذ اعتمدت على عدة مبادئ:[54] هي **القومية** التي تشيد الأمة التركية في كيان وحيد و شرعي للبلاد، **الجمهورية** والتي تثبت الإطار المؤسسي للميثاق السياسي و تضفي القداسة عليه، **الشعبوية** ترسخ النظام السياسي وسط الشعب المجرد الذي كان الزعماء يجسدونه (ليس النخبة)، إما **الدولاتية** فتمنح مكانة رئيسة للدولة كتعبير ما وراء تاريخي عن السيادة القومية، و كفاعل actor من المستوى الأول للاقتصاد، **العلمانية** تعلن تحرر الأفراد من قناعاتهم شريطة ألا يعتنق المسلمون ديانة أخرى **والثورية** التي ترهن كل شيء

بفعل ثوري حيث تعني الحفاظ على المبادئ الثورية مع مواكبة صيرورة بلوغ الحضارة الغربية.

كل مبدأ من هذه المبادئ متشابك مع الأخر، فتركيز السلطة بيد الدولة لحماية الشعب ضد الاستغلال والطبقية، والعلمانية تحمي الجمهورية من العدوان الخارجي عبر القومية، والثورية تجمع بين كل هذه المبادئ. كما عرفت الجمهورية التركية في تاريخها ثلاثة دساتير.[55] دستور 1924-1961- 1982ويعتبر دستور 1924 هو من حدد الخطوط العريضة للنظام التركي خاصة في المجلس الوطني الكبير وهو ثاني مبادئ أتاتورك الستة كذلك السلطة التنفيذية المتمثلة في رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وبما أن النظام التركي هو نظام برلماني فسلطة الرئيس تبقى محصورة في يده، بالنسبة للسلطة التشريعية فهي متمثلة في المجلس الوطني التركي الكبير وصلاحياته في المجال الخارجي معمول بها كما ينص عليها دستور 1982الى حد الآن مع التعديلات في 1987-1993-1995، أما بالنسبة للمؤسسة العسكرية فلقد ظل دورها في النظام السياسي والحياة السياسية حتى وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة وترشيح تركيا للانضمام للاتحاد الأوربي، كذلك مجلس الأمن القومي التركي والذي يتكون من رئيس الوزراء، رئيس الأركان العامة، وزراء الدفاع والداخلية والخارجية، وقادة الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة والقائد العام لقوات الأمن.[56]

ثالثا: الكيان الإسرائيلي: قوة إقليمية مفروضة

سيتم التطرق هنا إلى النقاط التالية: المقومات المادية للكيان الإسرائيلي ممثلة في: مقومات الجغرافيا السياسية والتي تضم كل من (الجغرافية الطبيعية والجغرافية البشرية)، المقومات العسكرية وتضم القدرات العسكرية التقليدية والحديثة التي تحوز عليها إسرائيل في مختلف أصنافها، وكذا المقومات المعنوية للمجتمع الإسرائيلي ممثلة في: الشخصية الإسرائيلية وكذا إشكالية المجتمع الإسرائيلي.

1- المقومات المادية للكيان الإسرائيلي: مقسمة لمقومات الجغرافية السياسية والمقومات العسكرية.

أ- مقومات الجغرافية السياسية: ستقسم إلى مقومات الجغرافية الطبيعية وكذا الجغرافية البشرية.

الدراسات الجغرافية ولاسيما الجغرافية السياسة لأية دولة تبدأ باستعراض المقومات الطبيعية والبشرية لتلك الدولة، إلا أننا عند دراستنا (لإسرائيل) واجهنا متغيران تحد من هذا الخط في الدراسة وذلك لما يتميز به هذا الكيان ولاعتبارات إستراتيجية في الفكر الإسرائيلي ويمكن إيجازها بما يلي:

- إن (إسرائيل) ككيان سياسي تتميز بخاصيتين لا نعرف أي مجتمع معاصر أو غير معاصرٍ أشتمل عليهما:

الأولى: تتمثل في مفهوم الحدود المتحركة والتي تستند في خلفيتها الفكرية للمفهوم الذي وضعه المفكرون النازيون، فالنظرية العضوية للحدود التي وضعها هوفر تتفق ودعوة الدولة النازية إلى خلق مستوطنات عسكرية خارج منطقة المجال الحيوي؛ لتقوم بدور العازل بينها وبين الدول المجاورة ولابد من استبدال المفهوم التقليدي للحدود بجعله يعني مساحات أو أقاليم حدودية.(57)

الثانية: فهي عدم تحديد السكان إلى جانب عدم تحديد إقليمها الجغرافي، فهي تُعدُّ اليهودي بحكم أصوله الدينية مواطناً أينما كان، وهو أمر لم تعرفه التقاليد السياسية.

إن هلامية البعدين الجغرافي والاجتماعي للكيان السياسي تجعلان من الإطار الذي تتحرك فيه النظرية السياسية هلاميا كذلك، هذا فضلاً عما يكتنفه من إحساس بالتفرد والتميز مما يعمق الأزمة، وأصبحنا أمام كيان تنفصل حدوده السياسية انفصالاً تاماً عن حدوده الاجتماعية.(58)

- أما الاعتبار الآخر الذي يتجسد في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي هو ما يتعلق بمفهوم الأمن، فقد ساد لفترة زمنية طويلة مفهوم ضيق لمبدأ الأمن، إذ اقتصر لدى الاستراتيجيين على معنى محدد يتمثل في تحجيم أو إلغاء الخطر الخارجي، بمعنى أن مفهوم الأمن تمركز حول العلاقة مع البيئة بمستوياتها الثلاثة:

الأولى- البيئة المحاذية: حيث الحدود المشتركة للكيان السياسي مع جيرانه.

الثانية- البيئة الإقليمية: حيث شبكة التفاعل الأوسع مع دول تنتمي لحيز جغرافي تحددت ملامحه وحدوده بتقاليد التفاعل التاريخي بين وحداته.

الثالثة- البيئة الدولية: حيث تفيض علاقة الكيان السياسي في اتجاهات تشمل النظام الدولي كله فعلاً وانفعالاً.

ونتيجة للتصور الاستراتيجي السابق حيث سخر البناء الداخلي وكيفت معطياته بهدف حماية الكيان السياسي من بيئاته المختلفة، واحتلت الآلة العسكرية مركز هذه العملية، وأضحى مفهوم القوة ذا دلالة مادية، ولكن بعد ذلك ونتيجة للتغيرات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية وانهيار الاتحاد السوفيتي السابق، قد أدرك الكيان الصهيوني خطورة هذا التحول في المفهوم الاستراتيجي التقليدي، فاحل بدلاً منها فكرة القوة الاقتصادية والتي ضمنّها شيمون بيريز في كتابه «الشرق الأوسط الجديد».[59]

- **الجغرافية الطبيعية:** بعد استعراضنا لأهم الاعتبارات في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي من ناحية مفهومها لبعض الاعتبارات الجغرافية، ستعرض الآن بعض المقومات الجغرافية لإسرائيل. و نبدأ بالموقع إذ يعد من أكثر العوامل تأثيرا في طبيعة سلوك الوحدات السياسية، ولاسيما تلك التي يكون موقعها عنصرا مهما لوجودها وأساسيا لبقائها، وان الموقع هو محصلة جغرافية لشبكة منظورة

وغير منظورة من العلاقات والقيم المكانية والوضعيات الإقليمية، إذ يعد الموقع عنصرا فاعلا في تحديد قيمة الدولة السياسة، لأنه يؤثر في النشاط الاقتصادي والعسكري والسياسي لها، كما أن موقع الدولة يكيف سياستها الخارجية وهو الذي يهيئ اتصالها بدول العالم بوحداته السياسية الكبرى.

يقع الكيان الإسرائيلي التي احتلت جزءا كبيرا من أرض فلسطين بين دائرتي العرض (23.10 - 29.3) درجة شمالا وخطي الطول (34.15- 35.35) شرقا، فهذا الموقع الفلكي، اضعف من قدرة (إسرائيل) لوقوعها في منطقة انتقالية بين الإقليم الصحراوي وإقليم البحر المتوسط حيث تسود المظاهر الصحراوية في جنوبه وتظهر الخصائص المتوسطية في شماله فقد اثر ذلك على التباين في درجات الحرارة واختلاف كميات الأمطار من منطقة لأخرى ومن سنة لأخرى وهذه الصفات المناخية تعد احد الأسباب التي جعلت السكان يتجهون نحو ساحل البحر المتوسط.[60]

أما من ناحية الموقع الجغرافي، فهو استراتيجي بامتياز، والذي يعد عنصراً فاعلا في تحديد قيمة الدولة السياسية؛ لأنه مؤثر في النشاط الاقتصادي والعسكري والسياسي لها، كما أن موقع الدولة يكيف سياستها الخارجية وهو الذي يهيئ اتصالها بالعالم بوحداته السياسية الكبرى، وكذلك يعد من أهم المقومات الجيوستراتيجية المعتمدة في تقدير قوة الدولة.

كما تشغل الركن الجنوبي الشرقي للبحر المتوسط وتشترك مع أربع دول في حدودها هي لبنان وسوريا والأردن ومصر، وقد أحدث هذا الموقع فجوة بينها وبين جيرانها من حيث الامتداد والاتساع إذ لا تشغل (إسرائيل) سوى حيز صغير مقارنة بدول الجوار؛ مما وضعها في موقع ضعف جيوبوليتيكي أمام دول تجمعها روابط وعلاقات مشتركة، وهذا ما حدا بمفكري وصناع القرار السياسي

(الإسرائيلي) بإعادة النظر بمفهوم الحدود والأمن كما تطرقنا لها سابقا والتحول نحو مفهوم الحدود المتحركة والمجال الحيوي الاقتصادي والأعماق الاقتصادية.[61]

اقتصاديا، نشير إلى أن الإسرائيليين ينظرون إلى أقطار القارات «أمريكا الجنوبية وآسيا وأفريقيا» على أنها أقطار متخلفة وقابلة لغزوها اقتصاديا واجتياح أسواقها واستثمار مواردها الطبيعية، وقد أوضح وزير الخارجية الأسبق **آبا إيبان** في كلية الدفاع الوطني عام 1964 أن مستقبل إسرائيل الاقتصادي سيعتمد إلى حد كبير على نشاطها الاقتصادي في الدول النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وهذا بدوره يفرض عليها تطوير شبكة علاقاتها مع هذه الدول[62]، هذا من جهة ، من جهة أخرى فإن ثمة مجموعة من السمات تجعل من الاقتصاد الإسرائيلي فريدا من نوعه ويمكن إجمالها فيما يلي:

- سيطرة الدولة على الاقتصاد، وتتأتى هذه السيطرة من ثنايا ثلاث جهات هي: مؤسسات الدولة، والوكالة اليهودية، والهستدروت؛ فالدولة تقوم – من خلال مؤسساتها المختلفة – بدور الإشراف والتخطيط في كافة مجالات النشاطات الاقتصادية عن طريق سياساتها المالية، والنقدية، والتجارية، أما الوكالة اليهودية فتقوم بدور رئيسي في كل ما يتعلق بهجرة الجماعات اليهودية بعد قيام الدولة، وبتنسيق تام مع أجهزة الدولة، في حين تُعَدُّ الهستدروت النقابة العامة للعمال اليهود في إسرائيل وأكبر رب عمل في البلاد في الوقت نفسه.[63]

- ثمة سمة أخرى إيجابية للاقتصاد الإسرائيلي وهي الفائض في حساباتها منذ عام 2003 هذا الفائض يعلو وينخفض لكنه ثابت، وهذا ما لم يتوقعه أي إسرائيلي قبل عشرين عاما، ولا يعود هذا الفائض فقط من الأموال المحولة من الخارج، بل هو نتاج تصدير البضائع والخدمات التي تتعلق بالاستيراد،

ومن دون المساعدة الأمريكية ومن دون أي مدفوعات أو تحويلات خارجية نجحت إسرائيل في التصدير أكثر من الاستيراد، وهذا تغير هام في بنية الاقتصاد وفي مصادر النمو في الاقتصاد؛ فقد شهدت فترة السنوات الخمس الماضية (منذ منتصف 2003 وحتى 2008) نموا عاليا وثابتا في إسرائيل وتحقق فيها نمو بنسبة 5% بما في ذلك عام 2006 الذي حدثت فيه حرب (مع حزب الله)، لتصل إلى أكثر من 8.3% عام 2011.[64]

- **الجغرافية البشرية:** تمثل الجغرافية البشرية بعدا مهمّا للغاية بالنسبة للكيان الإسرائيلي، حيث إن مقدرة الجيب الاستيطاني على القيام بوظيفته ستضعف حال توقف تدفق أعضاء الجماعات اليهودية من الخارج، وذلك فيما يعرف بمفهوم الهاجس الديمغرافي وكذا صراع الأرحام، ذلك نظرا لما تشير إليه الدراسات الأكاديمية في إسرائيل التي تتوقع نهاية الأغلبية اليهودية داخل فلسطين «الضفة الغربية وقطاع غزة والأراضي المحتلة عام 9481))، وذلك دون أخذ إعادة اللاجئين الفلسطينيين في الحسبان.[65]

ففي الماضي، أديرت علاقات إسرائيل والشتات اليهودي وفق أنموذج صهيوني تقليدي حسب وصف البروفيسور يحزقئيل درور، وبحسب رأيه، فإن العلاقات بين الشعب اليهودي في مواقع شتاته وبين الكيان الإسرائيلي هي علاقات فريدة، ولا يوجد لها مثيل بين مجموعات شتات أخرى ودولها الأم، ويزعم هذا الأنموذج أنه في الظروف التي تعتبر فيها اللاسامية والاندماج في المجتمعات الأخرى ظواهر حتمية، ينظر إلى إسرائيل على أنها المركز الوحيد للشعب اليهودي، وهي المكان الذي يجدر بالشعب اليهودي العيش فيه ويتوجب على الشتات اليهودي توجيه معظم موارده لسد احتياجاته.[66]

ومن المتوقع، أن يطرأ ارتفاع نسبي على عدد اليهود المقيمين في الكيان الإسرائيلي، بطريقة تتحول فيها إلى مركز الثقل الديمغرافي للشعب اليهودي،

وذلك للمرة الأولى منذ ألفي سنة (2000 سنة ، وتشير التوقعات التي أجريت في إطار « إسرائيل 2020) إلى أن المجموع الكلي للسكان اليهود في العام سيصل في عام 2020 إلى عدد يتراوح بين 13 و 14مليون نسمة ، وأن نحو نصف هؤلاء سيقيمون في إسرائيل، من جهة أخرى، فإن توقعات تركيبة الأعمار تشير وإلى شبابية نسبية في أعمار المجموعات السكانية اليهودية في إسرائيل مقارنة بكهولة السكان اليهود في الشتات.[67]

ب- المقومات العسكرية: يرجع تأسيس الجيش الإسرائيلي إلى 26 ماي 1948، أي بعد إعلان قيام إسرائيل بـــ 12 يوما، كما يشكل الجيش الإسرائيلي منذ نشأته نموذجا فريدا من نوعه بين الجيوش العسكرية منذ أن انغرست إسرائيل في المنطقة العربية لاعتبارات وعوامل كثيرة بنيوية وموضوعية جعلته يُعدُّ الأكثر قوة، والأشد مراسا، والأمضى سلاحا طيلة العقود الماضية، وبلغ مجموع قوات الجيش الإسرائيلي نحو 621500؛ حيث بلغ عدد القوات البرية في الخدمة الفعلية 133 ألفا، وعدد الاحتياط 380 ألفا، وعدد القوات الجوية في الخدمة الفعلية 34 ألفا، وعدد الاحتياط 55 ألفا، وعدد القوات البحرية في الخدمة الفعلية 9500، وعدد الاحتياط 10 آلاف، بينما بلغ عدد القوات شبه العسكرية (شرطة حدود إسرائيل) في الخدمة الفعلية 7650.[68]

تعبر الأرقام الواردة أعلاه عن حرص واهتمام إسرائيل بالقوة العسكرية وفي استغلال الأعداد البشرية التي تنتمي للمؤسسة العسكرية في التصنيع العسكري، والواقع أن لهذا الاهتمام دوافع نحددها فيما يلي:

- إن كيانا منبوذا كإسرائيل مهدد دائما بالخطر في زمني السلم والحرب ، جعله يهتم بالجانب العسكري لها وفي توطين الأسلحة العسكرية بدلا من الاعتماد على الخارج.

- نقص العدة والعتاد في حرب أكتوبر 1973 أدى بإسرائيل إلى تطوير وزيادة إنتاج احتياجات جيشها من العتاد والذخيرة دون الاعتماد على جهات أجنبية، والبدء في إنتاج صناعات دفاعية تستجيب لأمن الدولة وتخلق وظائف جديدة للعمل.

- تحقيق الاكتفاء الذاتي العسكري؛ فقد سبق وأن وضعت إسرائيل خطة إستراتيجية تحقق لها هذا الاكتفاء عام 1990، وبديهي جدا أن إسرائيل ما كان لها أن تصل إلى هذا القدر لولا الميزانية الكبيرة التي تخصصها للأمن منذ قيامها كدولة، وبلغت هذه الميزانية عام 2004 نحو 10.88 مليار دولار، ونحو 10.45 مليار دولار عام 2005 أي بنسبة 18% من الميزانية الإسرائيلية، وحسب دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية فقد بلغت الميزانية العسكرية الإسرائيلية لسنة 2006 ما مجموعه 11.35 مليار دولار، وتناقلت أخبار أن الميزانية الأكبر كانت عام 2007 (ربما كان لإفرازات حرب إسرائيل مع حزب الله في جويلية 2006 السبب الرئيسي في ذلك)، وارتفعت لتصل عام 2010 إلى 13.6 مليار دولار، ونحو 14 مليار دولار سنة 2012.

ورد في تقرير لدائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية في 14 فيفري 2013 أن ما تصرفه إسرائيل على جيشها نسبة للناتج المحلي الإجمالي لديها يصل إلى ستة أضعاف ما تصرفه دول صناعية ، وقالت الدائرة إن حصة الأمن من الموازنة العامة بَلَغَت في السنوات الأخيرة نحو 16.5% من الميزانية السنوية ما يعني قرابة 17.5 مليار دولار وهو ما يشكل 6.7% من الناتج المحلي الإجمالي، والجدير بالذكر أن التقرير لا يشمل ميزانيات الصرف على الجيش في المناطق الفلسطينية، والاستيطان، والأمن الذي يصل إلى 30% من الميزانية العامة.[69]

2- المقومات المعنوية للمجتمع الإسرائيلي: سنركز في هذه النقطة على عنصرين أساسيين هما: الشخصية الإسرائيلية وكذا إشكالية المجتمع الإسرائيلي.

أ- الشخصية الإسرائيلية: المتصفح لتاريخ اليهود سيجد أن المشتركات التاريخية والسياسية والاجتماعية قد أثّرت في تكوين خاصيتين ميزتا الشخصية الإسرائيلية؛ **الأولى** تتمثل فيما يمكن أن نسميه بالشعور بالتمايز أو بعبارة أخرى الشعور بالاختلاف عن الآخرين، واتخذت هذه الخاصية في بداية الأمر شكل اعتناق فكرة النقاء العنصري ثم تعددت أشكالها فيما بعد، **الثانية** تتمثل فيما يمكن أن نسميه بالشعور بالاضطهاد، ولا نعني به الاضطهاد الفعلي (وقوع الاضطهاد فعلا أم لا)، ولكن المقصود هو الإحساس بهذا الاضطهاد، حتى ولو كان ذلك الاضطهاد في حدّ ذاته أمرًا متوهّما.[70]

مع ذلك يمكننا تحديد مقومات الشخصية الإسرائيلية والتي تدور في مجملها حول فكرة الامتياز، والاستعلاء، والانفصال عن البشر، ونخلصها في: **الأولى** التعصب العنصري حول أسطورة خاصة بالأعراق والأنساب، **الثانية** التعصب الديني حول شريعة اعتبرها اليهود خاصة بهم، لأنهم شعب الله المختار، **الثالثة** حتمية الصراع وفناء أمم العالم أمام إسرائيل.[71]

ب- إشكالية المجتمع الإسرائيلي: بالرغم من أهمية العوامل المشتركة الثلاثة (التاريخية- السياسية- الاجتماعية) المساعدة في صقل الشخصية الإسرائيلية، فإن ما يطلق عليه بالمشكلة الإسرائيلية تكاد تفوق أهميتها هذه العوامل الثلاثة، ذلك أن المشكلة الإسرائيلية تتمثل أساسا في التناقض الحاد بين الإيديولوجية المعلنة، وبين الحقائق السياسية والاجتماعية.

فالصهيونية - كما يظهر في الكتابات التي تناولتها بالتمحيص والتدقيق - تسعى لإقامة مجتمع يقوم على الديمقراطية والمساواة، غير أن الواقع يقول

عكس ذلك تماما؛ فالمناخ الذي يسود في إسرائيل يقوم على التعصب، بالإضافة إلى التحصن وراء ثقافة منغلقة، والانغماس في ممارسة إجراءات شمولية قهرية ضد السكان العرب أصحاب أرض فلسطين،[72] وكل هذا يتنافى مع المبادئ المعلنة، ومن هنا يتضح أن صورة المجتمع الإسرائيلي كما هي في الواقع، بما تتضمنه من صراعات طبقية وسياسية، تختلف اختلافا جسيما عن الصورة المزيفة التي تحاول الصفوة الحاكمة الإسرائيلية أن تسوّقها وتصدّرها للعالم الخارجي، وهي صورة الإسرائيلي المعتدل والمحب للسلام.[73]

المحور الثالث: تفاعلات المثلثاتية الإقليمية في الشرق الأوسط: مزيج بين التنافس والتعاون:

إن الميزات الفريدة للقوى الثلاثة في الشرق الأوسط جعل منها محل دراسات أكاديمية عديدة تعددت الوصف المجرد إلى دراسة أنماط التفاعل بينها، وهو ما سنبحث فيه في هذا المحور، بدءا بدراسة التفاعل الحاصل للضلع الأول من المثلثاتية وهو ضلع إيران- تركيا، ثم الضلع الثاني من المثلثاتية وهو ضلع إيران- إسرائيل، وأخيرا ضلع إسرائيل-تركيا وهو الضلع الثالث من المثلثاتية الإقليمية في الشرق الأوسط.

أولا-الضلع الأول: إيران-تركيا: المتأمل والباحث في العلاقات التركية الإيرانية يرى بأنها طوال قرون خلت اتسمت في مجملها بين التعاون أحيانا والتنافس أحيانا أخرى وفي بعض الأحيان كانت تتسم بين التعاون والتنافس في آن واحد، لذلك فإن ما يهمنا في هذه النقطة هو التفاعل في العلاقات بين الدولتين، ولن ندرس كل الجوانب، لأن ذلك يستدعي الكثير من الوقت، بل سنتطرق إلى نماذج من التنافس التركي الإيراني في الشرق الأوسط، وكذا نموذج من التعاون فيما بينهما.

أ- **دوائر المنافسة الإيرانية- التركية في الشرق الأوسط:** سنتطرق فيها إلى نموذجين؛ الأول الدائرة العربية من خلال الأنموذج السوري، والثاني الدائرة الإسلامية من خلال نموذج القضية الفلسطينية.

- **الدائرة العربية: سوريا أنموذجا:** في هذه النقطة سنبحث في أهمية سوريا لدى كل من إيران وتركيا أولا، ومن ثم التطرق إلى الأزمة السورية والتنافس الإيراني التركي.

- **الأهمية السورية بالنسبة لإيران وتركيا:** بالنسبة لإيران، فقد مثّلت نهاية الحرب الباردة الولادة الحقيقية لمزيد من توثيق أواصر العلاقات لترقى بعد ذلك إلى مصاف الحلف، وهذا مرده إلى عدة أحداث جرت لعل أهمها الانشقاق في المنظومة القومية التي تشكّل سوريا أحد زواياها؛ فقد بدأت تتراجع بتوقيع معاهدة كامب ديفيد عام 1978، والتي عرفت خروج مصر من المواجهة الإسرائيلية لتجد سوريا نفسها وحيدة في مواجهة ومقاومة إسرائيل، أما الأمر الآخر فهو الحرب العراقية الإيرانية، والتي عرفت إنصافا سوريًّا لإيران في حربها ضد العراق، هذه الأخيرة المدعومة من قبل الغرب وغالبية الدول العربية ماعدا ليبيا والجزائر،[74] ليكتمل بهذا انشقاق المنظومة القومية، فبعد أن كانت هذه الأخيرة تضم كل من مصر وسوريا وكذا العراق، وجدت سوريا نفسها وحيدة في مواجهة ومقاومة الضغوط الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وكذا الضغوط العربية، الأمر الذي دفع بها للتحالف مع إيران-أحد رموز المقاومة- دون خوف.[75]

أما بالنسبة لتركيا، فنظرا لأهمية سوريا والتي تمثّل عمقا استراتيجيا لها، فقد دخلت معها في عديد من المبادرات بُغيَةَ إعادة بناء وتعميق العلاقات بين البلدين، وقد شهد تاريخ العلاقات التركية السورية تطورات مهمة تمثلت بزيادة حجم التبادل التجاري بين الدولتين وحل المشاكل الحدودية وبعض المشاكل العالقة، وتم تأسيس آلية حوار سياسي رفيع المستوى بمشاركة العديد من وزراء البلدين، وبدأت بين الدولتين عملية تكامل بالمعنى التام من خلال إبرام ما يزيد عن خمسين اتفاقية مشتركة،[76] وقد برزت الثقة المتبادلة بين

الدولتين في أبرز صورها في الوساطة التركية في أكثر مشكلات سوريا تأزما وحساسية والمتمثلة في المفاوضات السورية الإسرائيلية.[77]

- **الأزمة السورية والتنافس الإيراني التركي:** وضعت الأزمة في سوريا كُلًّا من إيران وتركيا في مفترق طرق كاشفة تناقض الأجندات الإقليمية للطرفين، وفي ضوء الرصد الدقيق للموقف الإيراني والتركي من الأزمة السورية يمكن القول بأن الموقف الإيراني اتسم بالثبات في دعم النظام، ومتدرجا في ما يخص الانتفاضة السورية من التجاهل إلى اتهام المعارضين، و إلقاء اللوم على المؤامرة الخارجية وتبني وجهة نظر النظام السوري كُلِّيًا إلى السعي لإيجاد مَخرَج لها.[78]

وجاء أول تعليق رسمي على الأحداث على لسان سفير إيران الأسبق في دمشق **أحمد الموسوي** خلال مؤتمر «الصحوة الإسلامية ومواجهة الفتنة في سوريا»، واعتبر أن هناك مؤامرة يَحِيكُها «الأعداء للنظام السوري، وأن المتظاهرين عملاء للخارج، ويتلقون أوامرهم من أعداء «نظام الممانعة» وهو ما يوجب على الشعب الحفاظ على النظام وعدم المشاركة في المؤامرة للإطاحة به، مع ثقة طهران بأن النظام قادر على تجاوز المشكلة وإنهاء الفتنة، وكذلك الحال لتوصيف رئيس الحرس الثوري ورئيس لجنة العلاقات الخارجية والأمن القومي الإيراني.[79]

أما بالنسبة لتركيا فقد ساعد انتشار القوة الناعمة التركية في الارتقاء بدور تركيا وموقعها في المنطقة وصعودها الإقليمي في تطوير علاقاتها ليس فقط مع الأنظمة العربية وإنما مع شعوبها بالأساس، خاصة عندما تم تعزيزها بالدبلوماسية الشعبية من خلال موقف تركيا من الأزمة في سوريا؛ حيث كان لتركيا دور وساطة بين السلطة والمعارضة لإيجاد مخرج سريع ينقذ النظام والمتظاهرين يحول دون دخولهم في حالة الحرب الأهلية التي يمكن أن تصل إليها تطورات الأحداث، إلا أنها لم تنجح بل فشلت في إقناع الجانب السوري في التوصل إلى حل يرضي جميع

الأطـراف، الأمـر الـذي دفـع بتركيـا إلى فـرض بعـض العقوبـات الاقتصـادية والعسكرية ورفضها لكافة أشكال العنف في سوريا.[80]

لهذا يرى محللون أن استمرار نظام الرئيس السوري **بشار الأسـد** في الحكـم سيضر بتركيا بعدما اتخذت مواقف متشددة منـه، وقـد عَلَّـقَ أحـدهم – وهـو المحلل السياسي التركي: **إسلام أوزكون** – بقوله: «إذا لم يرحل الأسـد ونظامـه البعثي فستقع الحكومة التركية في مشاكل مسـتقبلا، لأن صـمود الأسـد يعـني تشكيل جبهة قوية تتكون من سوريا والعراق وإيران ضدها»، ويضيف – نفس المحلل – أن « تركيا كان عليها الاكتفاء بتقديم نصائح وليس الانحياز للمعارضة السورية ودعمها بالسلاح».[81]

بذلك تكون الأزمة السورية قد كشفت عن جانب من التباين بين كل من تركيا وإيـران، ورغبـة كـل واحـد منهمـا احـتلال موقـع الدولـة القائـدة والفاعلـة في الأحداث؛ فقد رمت تركيا – كما أشرنا – بكل ثقلها ضد الرئيس «بشار الأسـد»، فيما تسعى إيران بكل ما أوتيت من قوة العمل للحفاظ على النظام السوري.[82]

- **الدائرة الإسلامية: القضية الفلسطينية أنموذجا:** في هذه النقطة سـنبحث في محورية القضية الفلسطينية لدى كل من إيران وتركيا أولا، ومن ثم التطـرق إلى الفروق الأساسية للتنافس الإيراني التركي حول القضية الفلسطينية.

– **محورية القضية الفلسطينية عند إيـران وتركيـا:** نالـت القضـية الفلسـطينية بشكل خاص والصراع العربي الإسـرائيلي بشـكل عـام اهتمامـا كـبيرا في سياسات الدول الإسلامية عامة وإيران خاصة، هذه الأخـيرة الـتي ركـزت من اهتمامها بالقضية الفلسطينية والصـراع العربـي الإسـرائيلي بعـد قيـام الثورة الإيرانية عام 1979،[83] والتي كان إحدى مبادئهـا دعـم الشـعوب المظلومة والمضطهدة؛ فالمنطلقات الإسلامية للثورة الإيرانية حتّم عليها دعم

القضية الفلسطينية، والوقوف ضد الأطماع الإسرائيلية في الأراضي الإسلامية، وأصبح دعم الشعب العربي الفلسطيني جزءا من اهتمامها بل وفي صلب سياستها الخارجية الإقليمية والدولية.[84]

أما بالنسبة لتركيا فالقضية كانت موجودة داخل الوجدان التركي بإسلامييه وعلمانييه، شعبا وحكومة (على المستويين الرسمي والشعبي)، لكن العُقَد التاريخية والسياسية لدى النخبة الكمالية القومية العلمانية حالت دون أن تكون تركيا إلى جانب الشعب الفلسطيني بالمستوى المطلوب، مع حزب العدالة والتنمية تهاوت كل المحاذير واندفع قادته في انتهاج سياسة فلسطينية تجاوزت حتى سياسات بعض العرب وبعض الفلسطينيين أنفسهم،[85] فقد كان الموقف التركي بارزا، واضحا وقويا في انتقاداته في الأحداث الفلسطينية في الفترة 2002-2010، وما عزز من مصداقيته وتأثيره ترجمة تلك التصريحات إلى خطوات عملية؛ فزيارة **خالد مشعل**– مثلا – لتركيا في ظل العزلة التي كانت مفروضة على الحركة، وعلى الرغم من بعض الإرباك والضغوطات الداخلية والخارجية التي رافقت تلك الزيارة، إلا أن هذا الموقف اعتُبِرَ نقطة تحول في السياسة التركية نحو إقامة علاقات متوازنة مع جميع الأطراف الفاعلة في القضية الفلسطينية في ظل رؤية تركية مستقلة، وتَصَوُّرٍ جديد في الدبلوماسية التركية تجاه العملية السلمية نحو الوقوف على مسافة واحدة من جميع الأطراف، وإقامة علاقات جدية من أجل القيام بدور الوسيط.[86]

- **القضية الفلسطينية والفروق الأساسية للمنافسة الإيرانية التركية:** ثمة فروق أساسية بين التحرك الإيراني ونظيره التركي وهي فروق لا يمكن تجاهلها في هذا المضمار وهي:

- تركيا تتعامل مع القضية لحلها بما لا يضيع حقا، من دون رفع شعار «فناء إسرائيل» وإزالتها عن الوجود، مثل الجهود التركية للوساطة بين سوريا

وإسرائيل في مفاوضات غير مباشرة، وفي الجانب الفلسطيني تستخدم الحكومة التركية المنهج ذاته حيث لا تريد ولا تعمل على الوقيعة بين حركة «فتح» وحركة «حماس»، بل تعمل من أجل عقد الصلح بينهما، مما يعني أن تركيا تنظر إلى الفلسطينيين كشعب وأمة دون التفرقة بين الضفة الغربية وغزة، وترى أنها قريبة إلى الطرفين من غير التفاضل بينهما.

- تركيا تساعد غزة على أنها محاصرة وتعيش في أزمة إنسانية، كما تنظر إلى حركة حماس على أنها قوة سياسية منتخبة من قبل الشعب الفلسطيني وهذا يضفي عليها الشرعية، ومن هنا، لا تستعمل تركيا «حماس» كورقة في صراعها مع القوى الأخرى في المنطقة، وكمحور لضرب المحاور الأخرى، على عكس إيران التي تستخدم حركة «حماس» كورقة ضغط على المشروع الأمريكي المتمثل في حركة «فتح».
- تركيا دولة تعمل مع الدول العربية الأخرى للوصول إلى حل للقضية، وفي الوقت نفسه ترى الدول العربية أن إيران تنافس على الموقع وعلى الأرض في هذه المجالات كلها؛ أي أن إيران بمحور «حماس» و «حزب الله» في مواجهة نفوذ أمريكا وحلفائها في المنطقة.
- تركيا تعمل مع الأطراف الدولية ولا تحاول الاصطدام بأي دولة؛ أي أنها تتحرك فيما يسمى بالشرعية الدولية، وتستعمل علاقاتها على المستوى الأمريكي والأوروبي في هذا المجال، على عكس إيران التي تدخل في نزاع وصراع مع تلك الدول ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، ومن هنا ليس هناك حذر دولي من تحركات تركيا، على عكس إيران، على الأقل من المنظور الأوروبي والعربي.[87]
- من إيجابيات التحرك التركي أن تركيا دولة مسلمة سنية، والحزب الحاكم ذو جذور إسلامية سنية فكرية، وفي تاريخها كانت قائدة للدول الإسلامية في فترة طويلة من الزمن، كما أن حكومة حزب العدالة والتنمية التركي ليس لها خلفية

عن نشر مذهب فقهي أو عقائدي مغاير للدول العربية، ومن ثم لا خوف من زعزعة الوحدة الاجتماعية في تلك الدول كما هو الخوف من إيران.

- التحركات التركية بالخلفية الدينية في الماضي والحاضر التركي تحد أيضا من هذا الهاجس الموجود لدى الدول العربية، في الوقت الذي تستعمل فيه إيران نفوذها الروحي دائما كسند لمصالحها القومية، وصراعها مع الدول الغربية وبخاصة أمريكا.[88]

ب- التعاون الإيراني التركي في الشرق الأوسط: القضية الكردية أنموذجا:

يُشَكِّل الأكراد في تركيا ثاني أكبر مجموعة عرقية بعد العِرقِ التركي، ويتمركز الوجود الجغرافي للأكراد في تركيا في مناطق الجنوب الشرقي المحاذية لسوريا والعراق وإيران، ويُعتَبَرُ أكراد تركيا امتدادا لأكراد الدول السابقة الذكر، وبما أن تركيا تُعَدُّ جزء من الشرق الأوسط فإن الأقليات التي لها وجود متميز توجد بشكل رئيسي في تلك الدول، ويُطلَقُ تاريخيًّا على تلك المناطق التي يقطنون بها اسم «كردستان» لذا يعتبر أكراد تركيا مناطقهم بأنها كردستان الشمالية، بينما أراضي العراق الجنوبية «كردستان الجنوبية»، وأراضي إيران الكردية «كردستان الشرقية».[89]

وقد سعت تركيا للتعامل مع المشكلة الكردية كقضية مستقلة ومنفصلة لا علاقة لها بدول الجوار، ولكن مع توظيف هذه الأقلية لوسائل الإعلام وتأثيرها على الرأي العام العالمي من خلال تعريفهم بقضيتهم هذا من جهة، من جهة أخرى تدعيم بعض الدول المنافسة أو العدوة لتركيا يجعل المشكلة تتخذ خصوصية لذلك فإن تركيا تخشى من قضية تدويلها خاصة وأنها تتوزع في عدد من الدول، وبالتالي ما يمكن أن تفرزه تطورات هذه المشكلة على تركيا أمنيا وداخليا والتوازن المجتمعي لتركيا وأثره على باقي العرقيات والاثنيات المتواجدة في تركيا، كما لا يمكن إغفال نقطة مهمة وهي أن هذه

المشكلة تُكَلِّفُ الحكومة التركية حوالي عشر10 مليارات دولار سنويا لتمويل العمليات الأمنية والعسكرية ضد حركات التمرد، هذه الأخيرة التي عرفت حِرَاكًا كبيرا في كل من العراق، سوريا، إيران وتركيا وهو ما يدل على أن هذه الأقليات تعمق لديها الشعور بالوعي السياسي وبالقومية الكردية الموحدة.(90)

نصل من خلال ما سبق إلى القول بأن تركيا تسعى بشكل حثيث لتشكيل تحالف مناهض للأكراد مع إيران، ومن هنا شهدت علاقات أنقرة بطهران تَحَسُّنًا ملحوظا منذ غزو العراق بهدف تشكيل تحالف مشترك لاحتواء الحركة القومية الكردية والحيلولة دون قيام دولة كردية مستقلة على حدودها، لذا ترفض تركيا وإيران وبشدة أي حكم ذاتي كردي في شمال العراق، وفي هذا السياق لم يكن مفاجئا أن يتعاون الطرفان على المستوى الأمني في إطار لجنة الأمن العليا التركية الإيرانية التي تأسست عام 1998، إلا أن هذه لم تصبح فعالة إلا في السنوات القليلة الماضية وبخاصة بعد الغزو الأمريكي للعراق، بالإضافة إلى بروز حزب الحرية الكردستاني كمنظمة إرهابية شقيقة لحزب العمال الكردستاني، ومن هنا زاد التعاون الاستخباراتي بخصوص المسألة الكردية، لكن هذا لا يعني أنه لا يوجد تعاون بين إيران وتركيا إلا في المجال الأمني بل على العكس يوجد تعاون اقتصادي بينهما فقد وقّعت أنقرة إبان حُكمِ **أربكان** اتفاقية بقيمة 23مليار لنقل الغاز الطبيعي من إيران، وبخصوص مجال الطاقة يشكل حافزا آخرا مُهِمًّا في تعزيز العلاقات بين الدولتين.

فضلا عن ذلك فإن الطرفين يسعيان إلى زيادة نسبة التبادل التجاري بينهما في المرحلة المقبلة، وقد وقع الطرفان في 20 نوفمبر 2007 اتفاقا يقضي بإنشاء خمس محطات لتوليد الكهرباء، وتقوية خطوط شبكات مشتركة بين البلدين، ويبدو أن تحسين العلاقات التجارية والاقتصادية بين تركيا وإيران هو جزء من إستراتيجية البلدين كمحاولة تعزيز العلاقات بين بلدان العالم الإسلامي.(91)

ثانيا- الضلع الثاني: إيران-إسرائيل: إن الباحث في العلاقات الإيرانية الإسرائيلية سيجد بأنها اتسمت في مجملها بين التعاون الوثيق والاستراتيجي قبل الثورة الإسلامية، لتتحول بعدها إلى العداء والتضاد والصراع فيما بعد، وفي هذه النقطة سنبحث في التفاعل والعلاقات بين إيران والكيان الإسرائيلي، بالتركيز أكثر على الفترة الراهنة.

أ- العلاقات الإيرانية الإسرائيلية قبل 1979: نشأت العلاقة بين الجانبين تحت دوافع وأهداف سياسية واقتصادية متقاربة نحو المنطقة؛ فبعد اعتراف حكومة إيران بدولة إسرائيل في مارس 1950 شهدت العلاقات بين الجانبين تطورا كبيرا في جميع النواحي المذكورة آنفا، بحيث أصبحت إيران بمثابة الرئة التي تتنفس منها إسرائيل نتيجة لإغراق الأسواق الإيرانية بالبضائع الإسرائيلية، فضلا عن مشاريع الاستثمارات الإسرائيلية في إيران، إلى جانب ما حصدته الأخيرة بالمقابل من العائدات النفطية الناجمة من تزويد إسرائيل بالنفط الإيراني، فاعتراف إيران بإسرائيل كان المدخل الرئيسي لإقامة العلاقات فيما بينها بصورة رسمية،[92] واستمر هذا الوضع على حاله حتى قيام الثورة الإسلامية في إيران 1979، والتي أحدثت تغييرا شاملا في علاقات إيران بالغرب بشكل عام وإسرائيل بشكل خاص؛ وكان للمنطلقات والمبادئ الإسلامية التي اعتمدتها إيران والتي جاءت بها الثورة الإيرانية الأساس في تبني هذا الموقف،ومن هذا المنطلق اتخذت إيران عدد من الخطوات تمثلت أساسا في قطع العلاقات مع إسرائيل، وغلق سفارتها في طهران وتعويضها بسفارة فلسطين، وإطلاق تسمية شارع فلسطين والميدان الذي يشرف عليه باسم «ميدان فلسطين».[93]

ب- مرتكزات الكيان الإسرائيلي في مواجهة إيران في الشرق الأوسط: العراق أنموذجا: يمثل العراق نقطة ارتكاز مهمة للإستراتيجية الإسرائيلية في مواجهة

إيران، فبعد تلاشي العراق كقوة عسكرية، أصبح هدف إسرائيل الأساسي بقاؤه مجزء من خلال دعم الأكراد بالسلاح والتدريب من أجل تأسيس دولة كردية مستقلة في شمال العراق، تسيطر على نفط كركوك وكردستان وتهدد الأمن الإيراني، لتواجد أقليات كردية داخل إيران إضافة إلى سعي إسرائيل لتشكيل فِرق كوماندوس قادرة على مواجهة المليشيا الشيعية، والتجسس على المنشآت النووية الإيرانية، وعليه يُعتَبر العراق ساحة لمشروعين طائفيين؛ الأول ديني تدعمه إيران من خلال تكريس الانقسام السني/ الشيعي، والثاني مشروع قومي من خلال الانقسام العربي/ الكردي، والذي تدعمه إسرائيل.(94)

ثالثا- الضلع الثالث: إسرائيل- تركيا: متى ما بحثنا في مسار تفاعل العلاقات التركية- الإسرائيلية سنجد حتما أنها اتسمت في غالبها باتجاهين؛ اتجاه تعاوني كانت بالأساس في المجالين الاقتصادي والأمني- العسكري، واتجاه تنافري كانت في المجال السياسي، لذلك في هذه النقطة سنتطرق إلى هذه المجالات.

1- التعاون التركي- الإسرائيلي: المجال الاقتصادي والأمني-العسكري أنموذجا:

أ- المجال الاقتصادي: تهدف السياسية الاقتصادية التركية إلى الاستفادة من موقعها الإقليمي في المنطقة، محاولة الاستفادة من كل الفرص المتاحة، والعناصر المساندة، خاصة فيما يتعلق في مجال المياه؛ إذ تحاول تعزيز هذا الجانب لإقامة مشاريع تشاركية ومتنامية مع إسرائيل، والولايات المتحدة، وترى أن في هذه المشاريع إمكانية توفير مزايا اقتصادية أكبر، تمكنها من توفير قدر من الحماية في حال تعرضها لمشكلات اقتصادية، والرغبة التركية في تزايد مستمر تجاه استثمار علاقاتها القوية بالغرب، والولايات المتحدة خصوصاً، لنيل المزيد من تلك المزايا الاقتصادية والتجارية، وكذلك تسريع عملية انضمامها للاتحاد الأوروبي، ولعب دور أساسي في ملء الفراغ الناشئ في الشرق الأوسط، خاصة بعد وقوع العراق تحت الحصار، وخسارة سوريا لحليفها الإستراتيجي الوحيد (الاتحاد

السوفييتي)،[95] لذا وجدت تركيا أن إقامة علاقات اقتصادية مع إسرائيل من شأنه أن يكون مدخلاً لتحسين الأداء الاقتصادي بين الطرفين، فضلاً عن تعزيز العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل، سيسهم في تعزيز وضع تركيا في مفاوضاتها مع مؤسسات التمويل الدولية، للحصول على قروض جديدة لدعم إصلاحاتها الاقتصادية باعتبار إسرائيل الحليف الأول للولايات المتحدة في المنطقة.[96]

إن التركيز على البعد الاقتصادي يعتمد على التحولات الحاصلة في السياسة الخارجية التركية بالأساس على الاستقرار الداخلي والسياسي والاقتصادي في تركيا، فصنّاع السياسة التركية يرون أن المزاوجة بين التنمية السياسية والقدرات الاقتصادية في الداخل هو الذي أعطى تركيا مزايا كثيرة مكنتها من تطوير وتنفيذ سياسات خارجية نشطة ومؤثرة، في محيطها الإقليمي كما في المناطق البعيدة مثل أفريقيا وآسيا،[97] لهذا اتبعت تركيا إستراتيجية ذات مؤشرات خاصة لتعزيز الوضع الاقتصادي منها توقيع اتفاقية التجارة الحرة مع إسرائيل عام (1996)، وتعتبر تركيا هي الدولة المسلمة الوحيدة التي أقدمت على هذه الخطوة، ودون أدنى شك فإن هذه الاتفاقية ساهمت بمضاعفة حجم التبادل التجاري بين البلدين، والذي ارتفع من (446) مليون دولار عام (1996)، إلى (3.38) مليار دولار عام (2008)،[98] هذا إلى جانب اتفاقيات اقتصادية أخرى مثل مشروع مياه أنابيب السلام والذي يمثل هدفا استراتيجيا لكل من تركيا وإسرائيل، هذه الأخيرة التي تعوّل عليه كونها ستحصل منه على أكبر قد ممكن من المياه وبالتالي تصبح هي المخولة بإبرام الاتفاقيات حول توزيع مقادير المياه (طبعا على الدول العربية) ما يضفي عليها شرعية في المنطقة، أما تركيا فيمكنها هذا المشروع من تنمية مشاريع جنوب شرق الأناضول من حيث التمويل، هذا من جهة، من جهة أخرى الاستفادة من الخبرة الإسرائيلية في المجال الزراعي.[99]

ب- المجال الأمني-العسكري: لكل من تركيا وإسرائيل – كما في الجانب الاقتصادي – أهداف إستراتيجية يسعيان لتحقيقها؛ فبالنسبة لتركيا فإن التعاون الأمني- العسكري في السابق (فترة حكم العسكر) كان من أجل القضاء على شوكة الإسلاميين التي قوت، وكذلك ردع حزب العمال الكردستاني الذي أرّق مضاجع العسكر (وحتى مع حزب العدالة والتنمية)، وأيضا ردع الدول المجاورة التي تبحث عن موطئ قدم بالأساس إيران، وفيما بعد (مع حزب العدالة والتنمية) فقد كان الهدف الاستراتيجي الأساسي من التعاون الأمني- العسكري هو استثمار العلاقات مع إسرائيل من أجل تطوير الجيش التركي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ومن ثم الحصول على الأسلحة المتطورة ولن يتأتى لها ذلك إلا من خلال علاقات وشراكات أمنية- عسكرية مع إسرائيل وهو الأمر الذي يتيح لها مزيدا من الدور الإقليمي وفعالية في الأداء وهو ما كان ظاهرا للعيان طيلة أزيد من عقد كامل أما بالنسبة لإسرائيل فإن أهدافها الإستراتيجية لا تقل أهمية عن مثيلتها التركية، فنجد أنها تسعى من خلال تعاونها الأمني- العسكري مع تركيا إلى إيجاد سوق واسعة لمنتجاتها الحربية والعسكرية سيما إذا علمنا إن إسرائيل لا تلزم نفسها في حال مبيعات السلاح بشيء اسمه حقوق الإنسان وهو ما يمثل الطعم لاستمالة تركيا أكثر وأكثر، كذلك الضغط على دول الجوار التي تشكل تهديدا للمصالح الإسرائيلية في المنطقة الشرق أوسطية دولا كانت (سوريا- إيران) أو حركات كانت (حزب الله وحماس) بل وأكثر من ذلك هو استثمار الأراضي التركية من أجل الأعمال الإستخباراتية وجمع المعلومات اللازمة عن الأعداء وللعب دور إقليمي حيوي ونشيط.[100]

2- التنافر في العلاقات التركية- الإسرائيلية: المجال السياسي (القضية الفلسطينية أنموذجا): قامت تركيا بتأييد القضية الفلسطينية بشكل فعلي من خلال قيامها بافتتاح مكتب في أنقرة لتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية عام (1979)، وتبعها في عام (1980)، عدم الاعتراف بقرار إسرائيل بشأن اتخاذ

القدس عاصمة للدولة العبرية، وخفض تمثيلها في سفارتها بتل أبيب إلى درجة سكرتير ثانٍ، وتصويتها ضمن (118) دولة لصالح القرار الصادر عن الجمعية القامة للأمم المتحدة عام (1980)، بشأن عدم الاعتراف بمشروعية كافة القرارات والتدابير الإسرائيلية المتخذة لتغيير وضع الأراضي المحتلة، أما في عام (1988) فقد تم الاعتراف التركي بالدولة الفلسطينية المعلنة من قبل المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعه بالجزائر، وقامت بإصدار أكثر من بيان رسمي منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية بشأن إدانة القمع الإسرائيلي للانتفاضة ودعوة إسرائيل للمشاركة في مساعي السلام الرامية إلى تسوية مشكلة الشرق الأوسط،[101] وحتى لا تخسر تركيا علاقاتها مع إسرائيل جرّاء اعترافها بالدولة الفلسطينية المقترحة استخدمت مشروع شاهير (1989)، كمناسبة لإعلان يكون في صالح إسرائيل، فرحبت أنقرة بهذا المشروع للانتخابات في المناطق المحتلة، كما رحبت بمشروع مبارك (1989)، كمحاولة لدفع عملية السلام. أما في عام (1990) فقد تعمقت العلاقات بين تركيا وإسرائيل بعد انتهاء الحرب الباردة، وكذلك كسب إسرائيل دون أن تغضب الفلسطينيين لتقوية نفوذها في المنطقة بسبب علاقاتها السيئة مع بلغاريا واليونان.[102]

ومع اعتلاء حزب العدالة والتنمية سدّة الحكم في تركيا ورغم المبادئ الإسلامية المعتدلة، و رغم تعاطفه مع الجانب الفلسطيني لكنه بقي على قناعة راسخة من أهمية الحفاظ على سياسات تبتعد عن التصادم مع إسرائيل بل تميل في واقعها التقارب، ورغم تعرض هذه العلاقات إلى الفتور في بعض الأحيان، إلا أنها بقيت قائمة ونشطة، على كافة الأصعدة، وبالمقابل لم تتخل تركيا عن تقديم يد العون للفلسطينيين ماديا(بجمع التبرعات كما حدث عام 2006) ومعنويا (بإقامة وتنظيم ملتقيات وتظاهرات ومظاهرات مساندة للشعب الفلسطيني كما حدث إبّان العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2009 وما تبعه من اعتداء إسرائيلي على أسطول الحرية

التي كانت بداية قاطرته من تركيا نحو فك الحصار عن غزة وإدخال المساعدات إليها وتدويل قضيتها في المحافل الدولية قاطبة).[103]

الخاتمة

كان الاهتمام منصبّا في هذه الورقة البحثية حول تفاعل مثلث القوى الإقليمية في الشرق الأوسط، ومن أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها:

- إذا أرادت أية دولة أن يكون لها دور إقليمي ضروري جدا أن تتوفر على مزايا الثالوث (المحددات المادية للدولة- المحددات المعنوية للمجتمع - محددات صانع القرار) وهذا الأخير هو الذي غاب عن الوعي العربي وحال دون وجود دولة عربية إقليمية بالمعنى الأكاديمي للكلمة لا بتعبيرات الصحافة والكلام العام.
- كل من إيران وتركيا والكيان الإسرائيلي و نتيجة لموقعها المذكور وذات الطبوغرافيا والبيئات الطبيعية، وذات التركيبة البشرية المتباينة، لابد لها من تصور استراتيجي للمحافظة على الوحدة الوطنية لكيان الدولة المركزية وأيضا لابد لها من دور إقليمي تلعبه مع دول الجوار.
- في الوقت الذي تتسم فيه تفاعلات الضلع الأول من المثلثاتية الإقليمية في الشرق الأوسط (إيران- تركيا) بنوع من السلاسة والمرونة فإن تفاعلات الضلع الثاني (إيران- إسرائيل) تتسم بالتنافر وبدرجة أقل مع تفاعلات الضلع الثالث من المثلثاتية (تركيا- إسرائيل) التي يطبعها التعاون الممزوج بالحذر.
- غير بعيد عن الاستنتاج السابق، فإننا نرى أن تركيا هي الأوفر حظا في الريادة الإقليمية للشرق الأوسط بتفويض دولي في ظل الغياب العربي الذي يئن تحت وطأة ما بعد الحراك العربي، وهذا مرده لاعتبارات أساسية؛ أولها القبول الذي تحظى به تركيا في الشرق الأوسط هذا الأخير الذي تشكل جل ملامحه كما رأينا المنطقة العربية في المقابل الامتعاظ من إيران وإسرائيل، ثانيها العلاقات الإستراتيجية مع أهم قوة دولية الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق المنفذ

الإسرائيلي ، هذا إلى جانب توظيفها لعضويتها في المنظمات الإقليمية والدولية وتسويق نفسها كبديل للأصولية الإسلامية المتطرفة وتمثيلها للنموذج الإسلامي المعتدل من أجل خدمة مكانتها والعمل من أجل مزيد من النفوذ الإقليمي.

الهوامش:

(1) سامي ذنيبات، قاموس المصطلحات، الرئيس للكتاب والنشر، لندن، 1990، ص228.

(2) Holsti K. J., International politics, 4thedition , London ,prints hall , INC,1983,p 116.

(3) حول هذه الألفاظ وعلاقتها بالدور يمكن الرجوع إلى:عطا محمد زهرة، نظرية الدور في السياسة الخارجية، المجلة القطرية للعلوم والسياسة، العدد 2، جامعة بغداد، 2002، ص123-130.

(4) ينظر:-

أ- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1989، ص56-57 .

ب- بهجت قرني، المعادلة الصعبة في السياسة الخارجية المصرية، مجلة السياسة الدولية، العدد69، 1982، ص123.

ج- حسنين توفيق إبراهيم، دور مصر في النظام الإقليمي العربي بعد قمة عمان، تشرين الثاني، نوفمبر 1987، مجلة المستقبل العربي، العدد22، 1989، ص74 .

(5) Holstik.j, national conception , in the study of foreign policy, vol 14 ,1970, pp233-239 .

(6) صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده، مطبعة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1986، ص80.

(7) للمزيد يمكن الرجوع إلى :-

Joseph Frankel, Content Parary International Theory & the Brevier of States, Oxford University Press, London, 1977, pp 83-85.

(8) James N, Rosenau, the Scientific study of forgone policy ,London. Printer (td). 1980, p117

(9) Waber Max, Theory of Social and Economic Organization, New York, the free Pess, 1981, P 87.

(10) Ibid, P 89.

(11) Gerth, Hans, C.WrightMills.Character Social Structure, New York,1987,P21.

(12) Maclver, R.C , Page, Society, London, the Macmillan Co, 1988, P 18.

(13) محاضرات جامعة القادسية، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، نقلا عن :

http://qu.edu.iq/el/course/view.php?id=1363

(14) محمد السيد سليم، تحليل السياسية الخارجية، دار الجيل، الطبعة الأولى، 2001، ص 48.

(15) عطا محمد زهرة، مصدر سابق، ص131.

(16) حسنين توفيق إبراهيم، مصدر سابق، ص 75 .

(17) السيد سليم، مرجع سابق، ص ص 49-50.

(18) محجوب الزويري، إيران والعرب في ظلال الدين والسياسة والتاريخ، في العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2012، ص 57.

(19) مصطفى شفيق علام، الدولة الإيرانية محددات القوة وعوامل الضعف، المركز العربي للدراسات الإنسانية، القاهرة، ديسمبر 2010، ص 24.

(20) برنار اوركاد، جغرافية إيران السياسية، تر: فاطمة علي الخوجة، جروس برس ناشرون، طرابلس، لبنان، 2012، ص 14.

(21) صبري فارس الهيتي، الخليج العربي: دراسة في الجغرافيا السياسية، العراق: مطبعة جامعة بغداد، 1976، ص 17.

(22) وليد عبد الحي، إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020، مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، الجزائر، 2010، ص 83 .

(23) مهدي حسن الخفاجي، النفط الإسلامي والتآمر الاستكباري، إيران: المركز الإسلامي للدراسات السياسية، 1985، ص 09.

(24) ميشال نوفل، **"إيران القيمة الإستراتيجية"**، لبنان :شؤون الأوسط، العدد 49، فيفري 1996، ص 8.

(25) شفيق علام، مرجع سابق، ص 30.
(26) عبد الحي، مرجع سابق، ص 52.
(27) أنتوني كورد زمان، قدرات إيران العسكرية هل هي مصدر تهديد، مركز الدراسات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 1996، ص 327.
(28) Anthony H.Cordesman, The Gulf Military Balance 2010,Centre For Strategic & International Studies, Washington DC, 2008, Pp 15-16.
(29) Anthony H.Cordesman, Iran's Involving Military Power, Centre For Strategic & International Studies, Washington DC,2004, P4.
(30) عبد الوهاب القضاب، المحيط وتأثيره في السياسات الدولية والإقليمية، بغداد: بيت الحكمة، 2000، ص 187.
(31) براء عبد القادر العاني، **" القدرات العسكرية الإيرانية وأثرها في ميزان القوى في الخليج العربي"**، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، العراق، كلية العلوم السياسية، 2002، ص 132
(32) حسين التلاوي، **"إيران وتخصيب اليورانيوم: الصدمة وسيناريوهات المستقبل"** الجزائر :دراسات استراتيجية، العدد 2، 2006، ص 106
(33) علي لاريجاني، **"برنامج إيران النووي التحديات والحلول"** لبنان، مجلة شؤون الأوسط، العدد 121، 2006، ص 32.
(34) سامح راشد، **"واشنطن وسيناريو إيران النووية خيارات صعبة وبدائل محدودة"**، **شئون عربية**، العدد 143، خريف 2010، ص 40.
(35) توماس هايلاندإريكسن، العرقية والقومية : وجهات نظر أنتروبولوجية، ترجمة: لاهاي عبد الحسين، الكويت : دار المعرفة، أكتوبر 2012، ص ص 152-153 .
(36) برنار أوركاد، مرجع سابق، ص- ص 29-62.
(37) عبد الحي، مرجع سابق، ص 185.
(38) محمد بن يعقوب الكليني، الكافي في أصول الدين، إيران، مطبعة طهران الإسلامية، ج1، 1968، ص 286.
(39) عبد الحي، مرجع سابق، ص 211.
(40) نفس المرجع، ص 213-214-215.
(41) عبد الحي، مرجع سابق، ص 216.
(42) محفوض سعيد عقيل، السياسة الخارجية التركية (الاستمرارية-التغيير)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يونيو 2012، ص31.
(43) علي عمر جليل، السياسة الخارجية التركية حيال الشرق الأوسط 1991-2006، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2011، ص29.
(44) أحمد نوري النعيمي، العلاقات التركية الروسية: دراسة في الصراع والتعاون، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011، ص، ص 41-45.
(45) هاينتسكرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، تر: فاضل جتكر، السعودية، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 2001، ص ص 33-34.
(46) جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة: تركيا دولة محورية في العالم الإسلامي، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2009، ص 118.
(47) علي حسين باكير وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، قطر، مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى، 2009، ص ص 40-41.
(48) نفس المرجع، ص 41.
(49) أحمد عبد العزيز محمود، تركيا في القرن العشرين، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى، 2012، ص 136.
(50) فهيم رملي،عبد الحق زغدار، **التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية التركية:دراسة في الجذور النظرية والفكرية**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية،جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، العدد4، 2014، ص53.
(51) نوفل ميشال، عودة تركيا إلى الشرق : الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2010، ص– ص 83-84-85 .
(52) علي لكحل، **"السياسة الخارجية التركية الشرق أوسطية: الحالة الفلسطينية في مرحلة حكم حماس"**، دراسات إستراتيجية، العدد 13، ديسمبر 2010، ص 106 .

(53) محمد عبد القادر، تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية، في : سمير العطية وآخرون، العرب وتركيا : تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، ماي 2012، ص ص583-584

(54) يحيى بوزيدي،السياسة الخارجية التركية تجاه الدول المغاربية بعد 2002،شهادة ماجستير في العلوم السياسية،جامعة وهران:2013، ص39.

(55) عقيل سعيد محفوظ، مرجع سابق، ص 77.

(56) يحيى بوزيدي، مرجع سابق، ص 18.

(57)جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ترجمة وليد عبد الحي، كاظمة للنشر، الكويت، 1985، ص 49-51.

(58) وليد عبد الحي، مستقبل الفكر الصهيوني، الأردن، 1997، ص 98.

(59)إبراهيم عبد الكريم، مقاربة مستقبلية للأمن والقوة العسكرية لإسرائيل، مجلة شؤون الأوسط، شتاء2001، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ص63-64.

(60) نبيل محمود عبد الغفار، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي 1973-1978، الهيئة المصرية للكتاب، 1982، ص22.

(61)للمزيد حول أهمية الموقع في قوة الدول يمكن الرجوع إلى:

أ- محمد محمود إبراهيم الديب، الجغرافيا السياسية منظور معاصر، مكتبة الانجلو المصرية، 1995، ص110-189 .

ب- محمد أزهر سعيد السماك، الجغرافيا السياسية المعاصرة، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن، 1998، ص47-52

ج- علي احمد هارون، أسس الجغرافيا السياسية، دار الفكر العربي، مصر، 1998، ص87-97

(62)حسين حمودة مصطفى، إسرائيل في أفريقيا، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى، 2011، ص57 .

(63)عبد الفتاح ماضي، الدين والسياسة في إسرائيل: دراسة في الأحزاب والجماعات الدينية في إسرائيل ودورها في الحياة السياسية، الإسكندرية: مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 1999، ص ص 74-75 .

(64)أبو جهاد طلعت، التحديات الأمنية التي تواجه إسرائيل في القرن الـ 21: الأمن القومي الإسرائيلي أزمات تحديات، حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين: قسم الترجمة، كانون الأول 2011، ص ص 61-62

(65)عبد الوهاب المسيري، الجغرافيا السياسية لصراع الأرحام، (29-12-2017)، نقلا عن :
http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=32470

(66)حسين حمودة مصطفى، مرجع سابق، ص 48.

(67)سلمان أبو ستة (تقديم)، إسرائيل 202: خطتها التفصيلية لمستقبل الدولة والمجتمع، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد الأول، 2004، ص ص 118-119.

(68) قسم الدراسات والمعلومات، الجيش الإسرائيلي 2000-2012، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2013، ص، ص 5- 12.

(69) المرجع السابق، ص- ص 42-45.

(70) قدري حفني، الإسرائيليون من هم ؟ دراسة نفسية، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1989، ص ص 165-166.

(71) حسن ظاظا، الشخصية الإسرائيلية، دمشق: دار القلم، الطبعة الثالثة، 1999، ص ص 37-38.

(72)حسين حمودة مصطفى، مرجع سابق، ص 54.

(73) السيد يسن، تشريح اعقل الإسرائيلي، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، 2000، ص 59.

(74) خالد الفياض، **"العلاقات السورية الإيرانية....تكامل المصالح وتجاوز الخلافات"**، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، المجلد43، 2008، ص 184.

(75)عياد البطنيجي، **"التحالف السوري الإيراني: تاريخه، حاضره ومستقبله"** لبنان، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20، خريف 2006، ص 22.

(76) أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي : موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة : محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الثانية، 2011، ص 625 .

(77)لقمان عمر محمود النعيمي، **" التوجهات الجديدة في سياسة تركيا الخارجية في عهد حزب العدالة والتنمية "**، دراسات إقليمية، عدد 25، أوت 2012، ص 98 .

(78) Rim khomuni-messaoud , L'Iran sur un volcan , paris : éditions encre d'orient , 2012 , Pp 116-117.

(79)حسين باكير، الثورة السورية في المعادلة الإيرانية – التركية : المأزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة، الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 1-3 .

(80)علي حسين باكير، محددات الموقف التركي من الأزمة السورية: الأبعاد الآنية والإنعكاسات المستقبلية، الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، ص 15 .

(81)رمضان بلعمري، " تركيا وإيران تعيشان مرحلة تحول لول مرة منذ 400 سنة "، **الخبر اليومي**، العدد 6645، السنة الثانية والعشرون، الإثنين 05 مارس 2012، ص 10 .

(82)أسامة بلقاضي، " سوريا ميدان للتنافس التركي الإيراني "، **الخبر اليومي**، العدد 6645، السنة الثانية والعشرون، الإثنين 05 مارس 2012، ص 10 .

(83)Khouni-messaoud , op.cit. p 94.

(84)محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، **" إيران والصراع العربي – الإسرائيلي 1979- 2009 "**، دراسات إقليمية، عدد 28، سبتمبر 2012، ص ص 29- 30 .

(85) محمد نور الدين، الدور التركي تجاه المحيط العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2012، ص 15.

(86) قسم الدراسات والمعلومات، تركيا والقضية الفلسطينية، بيروت : مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010، ص 34 .

(87) شيروان الشمبراني، **"فروق أساسية بين السياسيتين التركية والإيرانية في المنطقة العربية"**، الكويت، مجلة المجتمع، العدد 1909، السنة 41، جويلية 2010، ص ص 17-18.

(88) عياد البطنيجي، " إيران وتركيا: مزيج حرج بين التنافس والتعاون"، (27 -12-2017)، نقلا عن مجلة العصر في: http://www.alasr.ws/index.cfm?method-home.com.&contentid=10818

(89)ناجي أبي عاد، ميشيل جرينون، النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1999، ص 125.

(90)حامد محمود عيسى، القضية الكردية في تركيا، القاهرة، مكتبة مدبولي للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، 2002، ص304.

(91)البطنيجي، إيران وتركيا مزيج حرج من التعاون والتنافس، مرجع سابق.

(92)محمد سالم أحمد الكواز، **" العلاقات الإيرانية – الإسرائيلية (1948- 1979) "**، دراسات إقليمية، عدد 26، أوت 2012، ص ص 349-350.

(94) فايز عبد الله العساف، **الأقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية (أكراد العراق نموذجا)**، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2009- 2010، ص، ص 64- 67 .

(95)عاهد مسلم مشاقبة، **العلاقات التركية- الإسرائيلية وانعكاساتها على دول الجوار العربي**، مجلة المنارة، المجلد 19، العدد 4، 2013، ص 130.

(96) نفس المرجع، ص 131.

(97)عكاشة، سعيد، محمد عبد القادر، العلاقات التركية – الإسرائيلية من التحالف إلى الصدام، كراسات إستراتيجية، 2013، ص11.

(98) نفس المرجع، ص 15.

(99)عاهد مسلم مشاقبة، مرجع سابق، ص 132.

(100) المرجع السابق، ص ص 133-134.

(101) أبو الحسن، خالد، تركيا وعلاقتها مع المصالح العربية العليا، مجلة دراسات شرق أوسطية العدد: (51)، السنة (14)، 2010، ص37.

(102)عاهد مسلم مشاقبة، مرجع سابق، ص 139.

(103) نفس المرجع، ص ص 140-141.

التموقع الإيراني في منطقة الشرق الأوسط بين حدود الدور و التهديد

د. جميلة علاق – جامعة قسنطينة 3
أ. سميـــر البح – جامعـــة باتنـــة 1

مقدمة

مع ما تشهده منطقة الشرق الأوسط بعد التغير الاجتماعي و السياسي الذي فرضته تحولات الربيع العربي، بدأ البعض يتحدث عن نهاية عصر الهيمنة الأمريكية بظهور لاعبين جدد، من بينهم إيران التي انتقلت سياستها الخارجية من المواجهة السلبية إلى الرؤية الإيجابية و التفاعل مع العالم، ومع نجاحها في تجنب المواجهة المباشرة مع خصومها و لو مرحليا فهي تتجه لصياغة حضورها «كقوة إقليمية».

ذات التحولات أعطت الفرصة لإيران لتوسيع نفوذها في المنطقة و هي التي ما انفكت تنظر لها كامتداد لثورتها الإسلامية، وبحكم القدرات العسكرية، الاقتصادية والبشرية التي تتمتع بها إلى جانب إرثها الحضاري الذي لا يمكن إغفاله، فهي تملك الإرادة والطموح، فاندفعت للحديث عن «شرق أوسط جديد» على أنقاض الأنظمة التي سقطت وتعزيز حضورها كنقطة ارتكاز أساسية في الفضاء الإقليمي.

وعليه نطرح الإشكالية التالية: **إلى أي مدى يمكن لإيران تسجيل حضورها في التوازنات الجديدة للشرق الأوسط؟**

ولما كانت الفرضية تتضمن علاقة بين متغيرين، كل متغير يحمل مؤشرات قابلة للتقصي والبحث، سنحاول من خلال طرحنا صياغة الفرضية العامة التالية لتكون محكا للبحث ومنطلقا له: **غياب/ تناقض مصالح القوى الإقليمية يفسح المجال للقوى الخارجية للتدخل و تسجيل نقاط جيوسياسية على حسابها**، على ضوء الاستثمار في التحالفات الخارجية، التي قد تلجأ بعض

الأطراف الإقليمية لتوظيفها للاستقواء على بعضها البعض، نتحدث هنا القوى المركزية الخمس في المنطقة: تركيا، إيران، إسرائيل، السعودية ومصر.

المحور الأول: أفضليات الاستراتيجية الإيرانية:

تمثل إيران من الدول التي تتطلع للعب أدوار إقليمية وحتى عالمية، لذلك سعت لامتلاك الأدوات التي تتيح لها هدف الحصول على مكانة القوة المركزية على الأقل إقليميا، وهو ما عبر عنه مشروع «رؤية 2025» الذي أعده مجلس تشخيص مصلحة النظام.[1] تدعم ذات الرؤية خطط بعيدة المدى للقطاعات الاقتصادية، الاجتماعية، العلمية والتكنولوجية وتقوم على مبدأ المنافسة الصحية دون التصادم أو الدخول في صراعات مع جيرانها، هذه الأخيرة باتت متوجسة من الصعود الإقليمي الإيراني

وتبدو متغيرات قياس القوة الإيرانية بقدر تعددها هي متنوعة من المتغير الجغرافي، فالسكاني، العسكري والاقتصادي.

1- بمنطق **جيوسياسي** تمثل إيران امتدادا لفضاء حيوي بعناصر جذب جيوستراتيجية من الهلال الخصيب، نحو إقليمي القوقاز وآسيا الوسطى، على امتداد الكيانات السياسية التي شهدتها إيران عبر التاريخ.

بالمقابل هناك من يرى أن مراجعة التاريخ الإيراني تشير إلى أن إيران تعتمد في مصالحها على انجذابها نحو الشرق باتجاه الهند والصين أكثر من الغرب، الذي يبدو أن إيران تعيد حساباتها بشأنه، تحديدا العراق في ظل حالة الوهن التي يعيشها وتناغم التيارات السياسية الحاكمة فيه مع التوجهات الإيرانية، ما يطرح استخدامه كجسر يصل إيران بعمقها الاستراتيجي في سوريا ولبنان واليمن.

2- بمنطق **اقتصادي**، تبدو المكاسب المترتبة على علاقة إيران بالشرق أكثر نفعا من علاقاتها مع الغرب، ففي ظل الحصار الذي تتعرض له اتجهت لتدعيم

شراكات تجارية مع محور روسيا والصين، التي تبدو غير متأثرة بشكل أكبر بسياسة العقوبات.

3- بينما تؤكد الدلالات **الجيو أمنية**، على التموقع الإيراني في مستنقع من الأزمات تحاول النأي بنفسها عنها، من مواجهة لا طائل منها مع إسرائيل، إلى حرب طائفية شيعية سنية تقود الشرق الأوسط لمزيد من التفتيت.

واستنادا لمختلف مؤشرات القوة الإقليمية تحتل إيران مركز القوة الإقليمية الثانية مباشرة بعد تركيا ومتفوقة على قوى إسرائيل، السعودية ومصر: [2]

- المركز الأول من حيث الكم الديمغرافي.
- المركز الثاني من حيث الامتداد المساحي، قدرات الإنتاج الزراعي والناتج المحلي.
- المركز الثالث على صعيد القوة العسكرية.

وتعكس أفضليات الإستراتيجية الإيرانية التمحور حول المرتكزات التالية:

- دعم شعور العظمة في الوعي التاريخي الإيراني، إذ تمثل هذه المنطقة من آسيا مهدا للحضارات القديمة منذ تأسيس **سرس الثاني** مملكة الفرس التي امتدت لتشمل كل آسيا الصغرى، بما فيها المدن اليونانية في بحر إيجة و تطويق كل الطرق التجارية.

فكانت من أعظم الكيانات التي سادت المنطقة قبل العصر الإسلامي، فاقت الإمبراطورية البيزنطية قوة وشهرة، ما مثل تحولا في تاريخ الشرق القديم، لذلك لم تتخلى إيران يوما عن إعادة بعث الإرث الفارسي من جديد، وتدل البيانات اليوم على أن الإيرانيون يحتلون المراتب الأولى عالميا في معدلات نمو الإنتاج العلمي المنشور،[3] وتقدمها المستمر في فروع علمية جمة كالرياضيات، الطب، الحاسوب، الكيمياء.

- دعم إيديولوجي ومادي للقضية الفلسطينية، التي كانت في قلب الخطاب الثوري للجمهورية الإسلامية منذ 1979، وبينما تظل إيران غير مستعدة للتنازل عن سعيها للقيادة الإقليمية، فإنها تعبر بشكل روتيني عن ميلها التلقائي نحو البلدان التي تحتضن قضية إقامة الدولة الفلسطينية.

- تركيز خطاب النخب الحاكمة على المثل الأعلى الإسلامية غير الطائفية، و يكفي التأكيد على علاقات إيران بحزب الله وحركة حماس السنية غير الشيعية، في الوقت الذي توصف فيه علاقاتها بأذربيجان ذات الأغلبية الشيعية هي الأسوأ بين دول أقاليم الجذب الاستراتيجي،[4] في الوقت الذي تتهم من قبل الدول الخليجية بتحريض البعد المذهبي فيها.

- تعظيم الاستقلالية الاقتصادية، يعتبر هذا متغيرا مركزيا في تحصيل المكانة الإقليمية، تشير كثير من الأدبيات إلى أن ديناميكية التغيير في تفاعلات السياسة العالمية لطالما كان يصنعها التطور الاقتصادي والتقني، حيث يؤثر كل منهما على البنى الاجتماعية، النظام السياسي، ميزان القوة العسكرية ووضع الدولة ومكانتها، لذلك تتوخى إيران تحقيق معدل نمو في حدود 8% آفاق عام 2025[5] رغم تأثيرات الحصار الاقتصادي والعقوبات المفروضة على حركيتها التجارية، والتي تحاول إيران إيجاد متنفسا لها عبر الشراكة مع الصين، روسيا وتركيا.

ويعتبر العامل الاقتصادي حاضرا، بل هو العنصر الأكثر فعالية في التأثير في مجال العلاقات الدولية، لما له من تأثير مباشر على حياة الأفراد والجماعات، فالقوة الاقتصادية تعني نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي والقدرة على إدرار المساعدات، بما يختبر قابلية الدولة على إدامة الاقتصاد القوي في حالتي الحرب والسلم.

- تمكين العالم الثالث، تؤكد أدبيات الفكر الاستراتيجي الإيراني أولوية القارة الإفريقية باعتبارها قارة المستضعفين، فمن الضروري الوقوف إلى جانبهم ودعمهم في وجه الاستكبار العالمي،[6] تقديم الصين نفسها على أنها دولة عالم ثالثية اختبرت الاستعمار، وناضلت شعبيا وثوريا للتحرر منه وبالتالي تطرح للعالم الثالث على أنها النموذج الأقرب لأن يحتذى و السعي لنشر مبادئها.

المحور الثاني: حدود الدور الإقليمي الإيراني:

من الواضح أن منطقة الشرق الأوسط تظم خمسة أطراف مؤهلة للتنافس على مكانة الدولة المركز أو القطب الإقليمي، هي: إيران، مصر، تركيا، إسرائيل والسعودية.

تنطلق إيران من الثقة باعتبارها قوة إقليمية في وسط آسيا وغربها وحتى شمال إفريقيا، وبالتالي هي إحدى القوى الإقليمية المساهمة في هندسة الترتيبات والتوازنات في منطقة الشرق الأوسط على محورين:

الأول: بناء نفوذ أفقي بأبعاد إيديولوجية دينية، فمنذ فجر الثورة الشيعية سعت إيران للاختراق الناعم والتسلل الهادئ للمجتمعات المحلية، من خلال المنظمات الأهلية والمراكز الثقافية، نجحت معها في خلق حواضن وجيوب للفكر الشيعي.

الثاني: استراتيجي بمحاولة تكوين حزام أمني ما ترتب عنه من إثارة القلق وتهديد أمن الجوار العربي والخليجي على نحو خاص، حيث لا سقف للطموح الإيراني في دائرته، تحديدا مع الزخم الذي أضافته أمريكا وإسرائيل مع المملكة العربية السعودية للموقف الرافض للنفوذ الإيراني الممتد في لبنان، العراق، سوريا واليمن.

كما تنطلق الرؤية الإيرانية لبناء تحالفات إقليمية من أمرين:[7]

أولا: قناعة صانع القرار أن التحديات الإقليمية لا يمكن التصدي لها من خلال دعم الجبهة الداخلية فحسب، لكن بهندسة تحالفات إقليمية تحديدا مع الأطراف المعنية بقرب أكبر.

ثانيا: رغم المسحة الإيديولوجية الواضحة في السياسة الإيرانية الخارجية، غير أن بناء التحالفات برهن أحيانا على تغلب عامل المصلحة، من قبيل دعم حركة حماس (السنية) ودعم النظام السوري (بقيادة علوية).

وبتأثير مزدوج للمصلحة أو الإيديولوجية يؤكد واقع الحال أن الحضور الإيراني في الشرق الأوسط تنازعه حضور كثير من القوى المقلقة ولنظام التغلغل المؤثر على التفاعلات الداخلية للنظام من الحضور العربي تحديدا السعودي إلى التنافسية مع القوة التركية.

على **الصعيد العربي** وفي ظل حالة الإهتراء التي تميز العالم العربي تحرم الدول والقضايا العربية من أي سند جماعي داعم سواء في القضايا الشاملة، ما دون إقليمية وحتى القضايا الداخلية، ما فسح مجالا واسعا لإيران لتجعل منه برزخها الجيوستراتيجي.

فالحضور الإيراني في المنطقة العربية لم ينفك ينظر له كتحد لأمن المنطقة تحديدا ضمن طيف الدول الخليجية، فإيران دولة لنظام تنازعه الازدواجية بين التشدد والاعتدال يبحث عن الزعامة في المنطقة، لم يتخل يوما عن سقف طموحه في دائرته الإقليمية، ما يعني انتقاصا من الدور العربي خاصة مع وصول **أحمدي نجاد** للحكم، الذي اعتبرته هذه الدول أكثر خطورة من التهديد الصهيوني نفسه، وهو الذي حفلت خطاباته بأفكار أممية تدعو لنصرة المستضعفين في العالم.

وتبدو **المملكة العربية السعودية** الدولة ذات الثقل سكانيا، طاقويا والاستقواء بتحالفاتها الخارجية خاصة مع أمريكا هي من يحمل مشعل

المواجهة المحتملة مع إيران، و ما يحدث في اليمن خير مثال عن ذلك، حيث قراءة أبعاد الأزمة لا تنفصل عن امتداداتها الإقليمية من زاويتن:

الأولى: التأكيد على أن إيران اكتسبت نفوذا قويا في العالم العربي، وحضورها القوي في اليمن لتطويق العدو التقليدي السعودية.

الثانية: إذا كانت السعودية لن تقبل دولة يقودها الحوثيون على حدودها، فإيران هي الأخرى لن تقبل التخلي ببساطة عن نفوذها في المنطقة.

وبالتالي المواجهة ليست فقط للقضاء على الحوثيين، لكن جزء من مواجهة مؤجلة مع إيران، لذلك لجوء القادة إلى إثارة القضايا الخارجية لرص الصفوف داخليا، بهدف إلى تحويل الشعوب عن الانشغال بالسلطة، كما يفسر البعض أن النزاعات الداخلية يمكن أن تقود إلى سياسات خارجية عدوانية، فحسب **هنري كيسنجر** يمكن أن يوفر المسرح الدولي فرصة لتبني سياسة خارجية مؤثرة،[8] ففي ظل الهوس المعادي لإيران تتطلع السعودية لإيجاد حلفاء جدد منهم روسيا حليفة إيران للضغط عليها.

ولعل مل يعبر عن ذلك وعاصفة الحزم التي تقودها المملكة العربية السعودية مع قوى التحالف العربي في اليمن، مع سعي ولي العهد ووزير الدفاع **محمد بن سلمان** تبني سياسة خارجية أكثر اقتحامية للقضايا الإقليمية والدولية تكسبه شرعية سياسية تكون ظهيرا له في معركته الداخلية، فحسب خبراء حرب دامت سنتين لم تحقق التغيير السياسي المنشود، إذن هي حرب وظيفية، ما يلقي بتبعاته على قيادة السعودية واستقرارها في المستقبل.

في المقابل اتجهت إيران لتعزيز علاقتها **بالنظام السوري**، مع العلم أن الدولتان تقعان في ضفة الفواعل غير المتوائمة مع التغلغل الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، وجزء مما يسمى **«محور الممانعة»**.[9] فكان العامل الأمريكي

للمعادلة الإقليمية مصدر ضغط مشترك على كلتا الدولتين وأحد مبررات تحالفهما والتقاء وجهات نظرهما.

وتجدر الإشارة إلى أن إيران لا تزال ورقة رابحة لسوريا، فمن الخطأ نكران دور إيراني شرق أوسطي دون الحليف الاستراتيجي السوري، الذي يتيح ممرا مريحا لحزب الله في لبنان، فالدولتان تقاسمتا رؤية مشتركة حول الشؤون الإقليمية، كما اتبعتا نهج المقاومة ضد إسرائيل ودعم القضية الفلسطينية.

وفي ظل الأزمة السورية الراهنة تبدو إيران الخاسر الأكبر، فهي ما انفكت تنظر إليها كجزء من مخطط أمريكي إسرائيلي تآمري لإنقاذ الحضور الغربي المتهالك في الشرق الأوسط، لذلك انصب الاهتمام على وجود حكومة سورية مستقلة غير واقعة في المجال الاستراتيجي لأمريكا.

بالمحصلة تبدو الإستراتيجية الإيرانية مزدوجة، فالموقف المعلن يقوم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، لكن على الأرض تقوم بتحريك الأطراف المحلية ضد نظم الحكم في بلدانها، مثل ما يحدث في لبنان، العراق واليمن، حيث كل الأطراف الشيعية لها الولاء لولاية الفقيه وهو نموذج شبه فريد عالميا.

بينما تبدو العلاقة مع **تركيا** متأثرة بإرث لا يمكن تجاوزه من التنافس بين الدولتين العثمانية والصفوية، أو الانقسام بين الشيعة والسنة الذي يجتاح منطقة الشرق الأوسط، كما كان بهلوي وأتاتورك رفيقين إيديولوجيين وثيقي الصلة،[10] ومع تبخر هذا التقارب في ظل الثورة الإسلامية، إلا أن التفاعلات بين البلدين بقيت محافظة على حد معقول من التقارب، فالتدهور لم يصل لمستويات عدوان مأساوية في ظل ارتباط تركيا بحلفها الاستراتيجي مع الغرب.

من زاوية أخرى لا يمكن نكران أن علاقات البلدين ظلت متأثرة بمستوى التقارب الإيراني الأمريكي، الذي إن كان يخدم مصالح تركيا الاقتصادية، فهو

أضر بتموقعها الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط، من خلال تعزيز النفوذ الإيراني على حساب التركي، حيث يتواجه النفوذ الإقليمي لإيران مع التحالفات الدولية لتركيا، ما طبع الخلاف أحيانا والمنافسة أحيانا أخرى حول القضية السورية، آسيا الوسطى وعضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي.[11]

ومع أن تركيا تعاني من نواح كثيرة عبء كونها شريكا في منظمة حلف شمال الأطلسي من ناحية، وموقعها الجغرافي الاستراتيجي في المنطقة العربية والعالم الإسلامي الذي لا يخضع بسهولة لادعاءات الهيمنة الأمريكية من ناحية ثانية، غير أنها تستوعب جيدا ضرورة تأمين مصالحها في المنطقة ومنها حفاظها على التوافق مع إيران التي:

- تعد إيران أكبر مورد للغاز إلى تركيا بعد روسيا.[12]
- بلغ حجم التبادل التجاري مطلع العام 2015 حوالي 30 مليار دولار، في الوقت الذي تحصل تركيا على 51%من احتياجاتها الطاقوية من إيران.
- علاوة على الدعم التركي لبرنامج إيران للطاقة النووية، و رفضها دعم أي عمل عسكري ضدها.

وفي ظل تمسك إيران برهانها النووي الذي اعتبرته أمريكا تجاسرا في محاولة دخول النادي النووي المغلق، و دخول أوربا طرفا في النزاع نجحت في تحصيل الآتي:

- تجنيب نفسها و لو مرحليا خطر المواجهة المباشرة مع و.م.أ، التي يثبت واقع الحال أنها لو كانت قادرة فيما مضى على توجيه الضربة العسكرية لما ادخرت جهدا في ذلك.

- تأكيد نهاية عصر الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط بظهور ممثلين جدد، ما يعني أنه على الو.م.أ اعتماد الدبلوماسية لا القوة العسكرية في إدارة التوازنات في المنطقة.

المحور الثالث: فزاعة التهديد الإقليمي الإيراني:

من الملاحظ أن المعادلة الأمنية بين إيران و دول مجلس التعاون الخليجي عادة ما تكون نتاجا لمحصلة صفرية، فكل خسارة لإيران هي مكسب للدول الخليجية و العكس صحيح، من خلال تقاسم هواجس مضي إيران في تطوير قدراتها النووية، وشكل التحالفات التي تقيمها في المنطقة.

فزاعة الملف النووي الإيراني، مقابل تناسي التهديد الإسرائيلي، فمن الدوافع السياسية والإستراتيجية التي تحرك إيران تطوير قدرات نووية لإحداث تقارب في موازين القوى مع إسرائيل، المشاركة في ترتيبات أمن الخليج و بناء مكانة متجددة على الساحة الإقليمية والدولية.

علاوة على الاستفادة من التحولات الدولية لتعزيز حضورها في المنطقة، ثم ترجمة الفكر الاستراتيجي الإيراني في الاستفادة من خبرة الحرب العراقية – الإيرانية التي وقف فيها الغرب إلى جانب العراق، أما الاقتصاد فتحركه مزايا تأمين 20% من الطاقة الكهربائية بواسطة المفاعل تخفيضا لاستهلاك النفط والغاز. هذا في الوقت الذي تحظى دول الخليج بمظلة حماية ودعم عسكري واستراتيجي تواجه إيران مزيدا من الضغوط والعقوبات الدولية.

فضلا عن أن القدرة البشرية الإيرانية تفوق بثلاثة أضعاف نظيراتها في الدول الخليجية مجتمعة، هذه الأخيرة فيها دول لا يتجاوز عدد سكانها المليونين نسمة كالإمارات العربية المتحدة والبحرين، ما يبقي التفوق الإيراني أمرا واقعا، إذ يمثل السكان رأسمال الدولة البشري الذي لا يمكن الاستغناء عنه، ينتمون لكيانات حضارية وبشرية متباينة.

هذا ويتملك الدول الخليجية هواجس حقيقية جراء تنامي قدرات إيـران كدولـة إقليمية، لها امتدادات مذهبية عبر الشرق الأوسط: جنوب العراق، شرق السـعودية، اليمن، الكويت، البحرين، لبنان وسـوريا، في ظـل اسـتمرار قضـية الجـزر الإيرانيـة الثلاث: طنب الكبرى، طنب الصغرى وأبو موسى منذ عـام 1971، مـا أسـهم في دفع هذه الدول للاستنجاد بقوى خارج المنطقة لتحقيق توازن مطلوب مع إيران.

ويبدو تحريـك قضـية تشـكل الهـلال الشـيعي والنزعـة الفارسـية الإمبراطوريـة التاريخية بنوازع السيطرة والنفوذ شاغلا آخر، وهي نفس المبررات غرستها أمريكا في النظام العراقي لدفعه لخوض حربه ضد إيران فكانت حرب الخليج الأولى. والمفارقة أن الصراع الدولي على المنطقة يجري في ظل غياب أي دور عربـي، رغـم أن غـرب آسيا كلها باتت تشكل عمقا استراتيجيا حيويا لمنظومة الأمن القـومي العربـي، نظـرا للروابط التاريخية، الثقافية والعلاقات الاقتصادية بما يحتم فرضـية البحـث في مقاربـة للتعاون الإقليمي تحترم حدود الـدول دون الانتقـاص مـن سـيادتها علـى حسـاب المصالح الإستراتيجية.

في المقابل فإن الهدف الاستراتيجي العربي، يجب أن يثابر على محاولة جعل إيـران عمقا استراتيجيا للأمة العربية والتعامل معها كحليف محتمل لا كعـدو، وإن تطلـب ذلك عدم التغافل عن المخاطر الكامنة في سعي إيران للقيام بدور إقليمـي ريـادي في المنطقة.[13]

وعليه فقد حاولت إيران التخفيف مـن أثـر الـتغيرات في البيئـة الدوليـة المتقلبـة جذريا، في ظل الاضطرابات التي تشهدها المنطقة لاسيما بعد الثورات العربية، فهـي لن تتخلى عن جهودها في إقناع الدول الخليجية بأية ترتيبات إقليميـة تجعـل المنطقـة أقل تضييقا على النفوذ الإيراني، رغم أن الأمر لا ينفصل في علاقتهـا بهـذه الـدول عن علاقتها بأمريكا، إذ على الدول العربية و إيران التصرف كجيران وعدم تعريض

علاقاتهما للخطر، حتى إن تعلق الأمر بالقضايا الأكثر جدلا مثل سوريا والعراق ولبنان، ما يعكس المخاوف الأمنية المتبادلة والناجمة حتميا عن الحدود المشتركة.

المحور الرابع: سقف الطموح الإيراني إقليميا و عالميا:

انتقلت السياسة الخارجية الإيرانية من المواجهة السلبية إلى الرؤية الإيجابية والتفاعل مع العالم، تأكيدا لمعطى أن العلاقات الدولية ليست لعبة صفرية، إنما معادلة تجري المزاوجة فيها بين قضايا الصراع، التعاون والتنافس.

5-1- العلاقات الإيرانية الأمريكية:

مع أن النظرة للعلاقات الإيرانية الأمريكية تتنازعها ثلاث مدارس مؤثرة في صنع السياسة العامة الإيرانية :

الأولى: بنظرة شك و ريبة يتزعمها المرشد الأعلى «**آية الله علي خامنئي**»، رغم عدم رفض انفراج العلاقات، لكن ينطلق من مسلمة أن أمريكا لن تتخلى عن سياسة الهيمنة .

الثانية: يمثلها الراديكاليون و تؤكد على العداء المتأصل بين الطرفين، وبأن الطريق الوحيد هو الصدام بينما التفاوض يعني الهزيمة.

الثالثة: يعبر عنها المعسكر المعتدل الذي ينتمي إليه بعض الرؤساء «**كرفسنجاني**» «**وروحاني**»، يقتنعون بوجود مصالح مشتركة تتأثر حتما باستمرار عدائية العلاقات.

ومع أن علاقات الطرفين شهدت موجات مد و جزر، من الحليف الموثوق إبان حكم الشاه، إلى تجميد العلاقات عشية الثورة الإسلامية، و تزايد العداء للغرب بعد الاصطفاف وراء العراق في حرب الخليج الأولى، ما دفع إيران للارتماء في أحضان روسيا والتوجه شرقا، كما نجحت في استعادة دورها بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر من خلال:

- تحسن العلاقات مع أمريكا، قد يدفع السعودية وصديقاتها من الدول العربية إلى التخلي عن سياسة المواجهة مع إيران، حفاظا على تماسك وانسجام السياسة الأمريكية.
- المساهمة الفعالة في إسقاط طالبان و التأسيس لنظام ما بعد طالبان.
- يحسب لوزير الخارجية الإيراني آنذاك «**جواد ظريف**» في تحقيق الانفراج وتشكيل حكومة «**حامد كرزاي**» في أفغانستان.

فاتجهت إيران للتفاعل بإيجابية أكثر مع مخرجات البيئة الدولية من خلال ما عبر عنه«**خامنئي**» بـــ«المرونة الشجاعة»، بما يعني تليين المواقف دون أن يعني ذلك تقديم تنازلات مصيرية، ولا شك أهم القضايا الخلافية كان استمرار تمسك إيران بخيارها في المضي قدما لتخصيب اليورانيوم.

ورغم أنه سرعان ما أصبحت إيران ضلعا في محور الشر مطلع الألفية الثالثة، لكن ذلك لا ينفي أن علاقات طهران و واشنطن تبقى محكومة بعدة منطلقات: (14)

- لم تكن يوما القوة الإيرانية حسما للرصيد الاستراتيجي الأمريكي، بل كانت دائما تعزيزا له.
- التمتع بعلاقات توافق مصالح منذ سقوط حكم الشاه حتى التحالف لإسقاط نظامي طالبان وصدام حسين.
- امتلاك طهران أوراق الطاقة وخطوط نقلها في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

5-2- العلاقات الإيرانية الروسية:

اتجهت إيران و بفضل احتياطياتها الضخمة من النفط والغاز، لتمتين علاقاتها مع الصين وروسيا لتحركاتها سواء في إطار «مجموعة شنغهاي

الخماسية» وهي تجمع غير رسمي يظم الصين وأربعا من دول آسيا الوسطى المتاخمة لها، هي: كازاخستان، قيرغستان، روسيا وتركمنستان، أو داخل «منظمة شنغهاي للتعاون،»[15] التي انطلقت رسميا مطلع الألفية، وهي تتكون من دول مجموعة شنغهاي الخماسية مع أوزبكستان، علاوة على انضمام دول بصفة مراقب هي: أفغانستان، الهند باكستان وإيران.[16]

تمثل منظمة شنغهاي منبرا للدول سريعة الصعود، تظم إيران وروسيا كأكبر منتجي الطاقة في العالم والصين أكثر الدول استهلاكا لها، وهي منظمة هدف مريدوها إلى صياغة مجالهم الإقليمي ما تعلق بالتعاون الأمني، الاقتصادي والسياسي، جميعهم يمثلون منطقة آسيا الوسطى، وهي منطقة عازلة، تمثل ممرا تجاريا وقاعدة للموارد.

وتتقاطع هموم إيران وروسيا الجيوسياسية في النقاط التالية:[17]

- معارضة الوجود العسكري الخارجي.
- أولوية الأمن القومي في آسيا الوسطى ومنطقة بحر قزوين، الذي يمثل شريان صادرات وواردات روسيا، وإيران تسيطر على خمسه.
- مراهنة إيران على روسيا لحسم قضيتها النووية طمعا في صفقة روسية إيرانية لإنهاء العقوبات.
- قلق روسيا من جيران مقلقين مثيرين للمتاعب (طاجكستان وأفغانستان) التي تمثل بطن روسيا الرخو.
- تحول منظمة شنغهاي إلى منبر لتعزيز العلاقات في مجال الاقتصاد، التجارة وأمن الطاقة.

- يمكن لإيران أن تكون جسرا حيويا في ربط دول آسيا الوسطى المعزولة جغرافيا بالبحر المفتوح، فكانت قيرغيستان أول دولة زارها روحاني رسميا بعد أن أصبح رئيسا للبلاد، دلالة على أهمية آسيا الوسطى لجيرانها.

ومع أن روسيا ظلت على مدى السنوات الأخيرة تعيش حالة من اللايقين اتجاه شراكة كاملة مع إيران، رغم أنها دعمت حقها في تطوير البحوث والتكنولوجيا النووية، وهي التي قامت ببناء محطة بوشهر، لكن في المقابل زكت فرض عقوبات عليها، واتخذتها موسكو ذريعة للحيلولة دون عضوية كاملة لإيران في منظمة شنغهاي والاكتفاء بصفة مراقب، لكن ذلك لا ينفي أن روسيا وحليفتها الصين تريان أن إيران تقع في قلب المجال الحيوي لكل منهما، ما يفسر السلوك الروسي مع سوريا الحليف الأكثر أهمية لإيران.

5-3- العلاقات الإيرانية الصينية:

اتجهت الصين لمساندة عديد الحركات السياسية ذات التوجه اليساري في إطار سياستها لنشر الأفكار الماوية، كما قدمت نفسها على أنها حلقة مهمة في النضال لمقاومة الاستعمار والهيمنة وكنموذج لقدرة حركة تحررية شعبية يسارية على تأكيد الهوية الوطنية والاستقلال، من خلال تشكيل «جبهة موحدة» للشعوب الإفريقية، الآسيوية والأمريكية لمكافحة الإمبريالية.

طيلة العقدين الماضيين ومع توسع الاقتصاد الصيني بمعدل نمو سنوي قوي، انعكس على ازدياد الطلب على الطاقة مقابل عدم قدرة الإنتاج المحلي للموارد من الوفاء بالطلب المتزايد عليها، فكان لا مفر من توجيه الأنظار إلى الخارج.

ففي عام 2004 باتت الصين أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الو.م.أ، كما شارفت بحلول العام 2010 على استهلاك 9,5 مليون برميل يوميا بما يعادل 10,6% من الاستهلاك العالمي،[18] ومن المتوقع أن يزداد استهلاكها

للنفط والغاز من 33%حاليا إلى 60% بحلول عام 2020، في ظل قصور الإنتاج الآسيوي من النفط والغاز على النمو بالسرعة الكافية لتلبية الاحتياجات الصينية.[19]

اتجهت الصين لتفعيل «دبلوماسيتها النفطية» مؤكدة على لسان رئيسها «**هو جينتاو**»أن: «البلدان التي تساعد الصين في الحصول على الذهب الأسود ستجني مكاسب سياسية وتجارية»، في زيارة قادته مطلع 2006 إلى كل من: المملكة العربية السعودية، نيجيريا وكينيا.[20]

وبذلك أصبحت الصين ثاني مستهلك عالمي للبترول، ليصل حجم الطلب الصيني بحلول العام 2013 إلى حوالي 13 مليون برميل 80% منها مستوردا،[21] يأتي معظمه من الشرق الأوسط ويمر عبر ممرات المنطقة البحرية، منها مضيق هرمز الذي تشرف عليه طهران، وهو ما يفسر التمسك الصيني الروسي بسوريا وإيران للحفاظ على مجالهما الحيوي في المنطقة.

غير أن الصين تواجه تحديا آخر في وقوعها في عنق الزجاجة بين السعودية باعتبارها مولها الأول بالطاقة (19%) تليها إيران (9%)، في ظل الحرب الباردة التي تطبع العلاقات بين البلدين.

وبالنظر للضغوط والإغراءات الأمريكية على السعودية للتقارب مع الصين لدفعها لفك ارتباطها مع إيران، تدرك الصين في الجهة المقابلة أن إيران لن تكون كالمملكة طيعة للتوجهات الأمريكية، ما يجعلها أكثر مصداقية لعلاقة إستراتيجية طويلة المدى، وهي الضلع المراقب لكن مهم في منظمة شنغهاي التي أسستها الصين مع بعض جيرانها.

لكن الترتيبات التي أفرزتها أحداث الحادي عشر من سبتمبر أجبرت الصين على إعادة جدولة حساباتها في المنطقة بعد الخيارات التي فرضتها الو. م. أ مع غزو العراق وموجة التزكية التي حظيت بها خليجيا، وبعبارة أخرى

بات إيجاد منافذ للحصول على إمدادات مستقرة يمكن التعويل عليها بأسعار معقولة من موارد الطاقة، ما يفسر النزوع الصيني لمد أنابيب نفط عبر ميانمار وكازاخستان.[22]

ومع أن أكبر المحافل الدولية تقصي دور الصين وغيرها من القوى النامية عالميا، إلا أن نفوذها يتجه ليتوسع عالميا، إذ بات عدد كبير من المشكلات العالمية الملحة تتطلب التعاون النشط للقوى الدولية، وتبدو الحاجة ملحة لفضاء مشترك، فمجلس الأمن يقصي الهند و اليابان، مجموعة الثماني تقصي الصين والهند ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية علاوة على الناتو تقصي الهند، الصين وروسيا،[23] ويبدو أن حلم هذا الفضاء يتحقق مع مجموعة «بريكس» (BRICS) وهو التجمع الذي يتنبأ لدوله أن تشكل مجموعة اقتصادية جبارة ممثلة في البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب إفريقيا،[24] ومرشحة دولة المكسيك للانضمام للتجمع في المستقبل المنظور. كما أن الصين لم تفوت فرصة الاستثمار في الأسواق الشرق أوسطية بالنظر للامتيازات التي تقدمها للاقتصاد الصيني من حيث:[25]

- قربها الجغرافي مقارنة بأسواق عالمية أخرى، كالأوربية، الأمريكية أو الإفريقية.
- سوق استهلاكية عريضة بقدرة شرائية هائلة، خاصة في دول الريع البترولي.
- التوجهات الإيرانية بصفتها قوة معرقلة لتنافي النفوذ الأمريكي في المنطقة التي تعد مجالا حيويا للصين، لذلك ما انفكت تنظر لبرنامج إيران النووي على أنه لا ينطوي على أي خطر عسكري، لن تقف سياسة الحصار والعقوبات حائلا أمامه.

لذلك لم تتورع الصين في إحياء طريق الحرير القديمة التي تربطها بكازاخستان مرورا بطاجكستان، شمال إيران والتفرع في العراق، سوريا

وتركيا، ما يشكل معبرا مهما للسلع والمنتجات الصينية، كما لم تخف خشيتها من موجة التغيير التي تجتاح بعض دول المنطقة تحديدا سوريا، وتتوجس من تأثير محتمل على إيران قد يفقدها بعض مزايا الارتكاز الاستراتيجي سياسيا.

5-4- التوجه الإيراني نحو إفريقيا:

تتجه الطموحات الإيرانية بلعب الأدوار الأولى في القارة الإفريقية، فمنذ فجر الثورة الشيعية سعت إيران إلى الاختراق الناعم والتسلل الهادئ للمجتمعات المحلية، من خلال المنظمات والهيئات الأهلية، المراكز الثقافية والمشاريع الاقتصادية، نجحت من خلالها في خلق حواضن وجيوب للفكر الشيعي الاثني عشري في منطقة غرب إفريقيا تتفاوت في قوتها من دولة إلى أخرى، حيث نفوذها هناك أفقي بأبعاد إيديولوجية دينية في المقام الأول .

استغلت إيران ببراعة حاجة دول المنطقة للاستثمارات الأجنبية نظرا لعجز معظم تلك الدول عن استغلال خاماتها فأقامت مئات المشاريع الاقتصادية الكبرى بدول السنغال، غامبيا، مالي وسيراليون، بنين، نيجيريا، غانا وكوت ديفوار وآلاف المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ذات الدول بالإضافة إلى النيجر، تشاد، بوركينافاسو، ليبيريا وغينيا، وبدرجة أقل في موريتانيا.

وخلال عقدين من الزمن تعاقب رؤساء إيران الثلاث (**هاشمي رفسنجاني، محمد خاتمي وأحمدي نجاد**) على القيام بزيارات متتالية رفيعة المستوى وبوفود كبيرة إلى القارة، وإبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية المشتركة، هذا التوجه الذي برعت فيه إيران حقق لها مكاسب عديدة،[26] كما لعبت البعثات الدبلوماسية الإيرانية دورا محوريا في إقامة شبكة علاقات عامة مع النافذين، المجتمع المدني والطيف السياسي.

ورغم أن الدور الإيراني في المنطقة لازال في مرحلة التبرعم و لا يشكل تهديدا للمصالح الغربية الحيوية، لكن إيران متمسكة بتمركزها هناك عبر إقامة

مشاريع صغيرة نجحت من خلالها في اختراق المجتمعات المحلية، رغم أن النفوذ الذي تسعى إليه إيديولوجي ديني في المقام الأول.

الخاتمة

في نهاية المطاف يمكن القول أن التوازنات الإستراتيجية القائمة في منطقة الشرق الأوسط و حتى آسيا الوسطى، تقر أن إيران ستكون فاعلا لا يمكن تجاوزه، فهي دولة تملك رؤية إستراتيجية لبلوغ هدفها المركزي في الزعامة الإقليمية رغم المعوقات الداخلية والخارجية.

فأسلوب المقاطعة لم يوصل إيران لحد الرضوخ في برنامجها النووي، تبدو الدول العربية الخاسر الأكبر، التي استثمرت في رهانها على الاصطفاف خلف الحلفاء الغربيين دون هندسة علاقات جوار قوية، تنهي رهن جزء من الأمن العربي بيد أمريكا وحلفائها، التي يؤكد واقع الحال محدودية نتائج سعيها (أمريكا) للتصالح مع المجتمعات الإسلامية ومحاولة تجفيف مصادر ما تعتبره إرهابا، في الوقت الذي تتجه فيه إيران وتركيا للجم عوامل التناقض بينهما، بما يتيح استمرار تطوير علاقاتهما.

الهوامش:

(1) وليد عبد الحي، **بنية القوة الإيرانية و آفاقها**، تاريخ التصفح 2016/11/20، على الرابط التالي:
Studies.aljazeera.net/ar/file/iranandstrengthfactors/2013/04/201343112429798680.html.

(2) وليد عبد الحي، مرجع سابق.

(3) بلغ الإنفاق على البحث العلمي عام 2011 حوالي 6,3 مليار دولار، في الوقت الذي لا يتعدى نصيبه في العالم العربي نسبة 0,2% إلى 0,3% في أحسن الحالات، بمعدل 5 إلى 7 دولار للفرد الواحد تتفاوت من قطر إلى آخر، مع العلم أن أغلب الدول العربية تستفيد من ريع هائل للنفط و بعضها يصنف عالميا كأعلى الدول من حيث ناتجها القومي الخام، لكن مع الأسف لم يترجم لصالح خدمة مقتضيات البحث، أنظر: محمد الندوي، **أزمة البحث العلمي في العالم العربي: الواقع والتحديات**، تاريخ التصفح (2017/11/24)، على الرابط التالي:
www.hibapress.com/detail-5163.html

(4) وليد عبد الحي، مرجع سابق.

(5) المرجع نفسه.

(6) حنان دريسي،"السياسة الإيرانية في إفريقيا: أنموذج للقوة الناعمة"، **فكر ومجتمع**، العدد الرابع والعشرين، أفريل/نيسان 2015، ص 181 .

(7) شريفة كلاع،"انعكاسات الوضع في سوريا على الدور الإيراني في المنطقة"، **فكر ومجتمع**، العدد التاسع عشر، يناير/كانون الثاني 2014، ص 181 .

(8) سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية**، (بغداد: المكتبة القانونية، 2010)، ص 188.

(9) شريفة كلاع، مرجع سابق، ص 186 .

(10) آرشين أديب مقدم، **العلاقات التركية الإيرانية: أخوة إسلامية أم تنافس إقليمي؟**،تاريخ التصفح: 2016/11/20، على الرابط التالي:

tudies.aljazeera.net/ar/file/iranandstrengthfactors/2013/05/201359113837501211.html

(11) المرجع نفسه.

(12) أنجز**نجم الدين أربكان** عام 1996 صفقة بقيمة 23 مليار دولار لتوصيل الغاز من إيران إلى تركيا لمدة تزيد عن 25 عاما، وفي عام 2007 أقام حزب العدالة والتنمية صفقتي طاقة إضافيتين، تتيح الأولى لمؤسسة البترول التركية التنقيب عن النفط والغاز في إيران، وثانية لنقل الغاز من تركمنستان إلى تركيا نحو أوربا عبر خط أنابيب يجتاز إيران.

(13) ميلاس محمد الزين، "الملف النووي الإيراني و انعكاساته على أمن الخليج"، **فكر و مجتمع**، العدد الثاني والعشرين، أكتوبر/تشرين الأول 2014، ص 451.

(14)ميلاس محمد الزين، مرجع سابق، ص 462.

(15) تأسست منتصف تسعينات القرن الماضي بغرض تعزيز عمليات مجابهة الإرهاب وتأمين الحدود في منطقة آسيا الوسطى، لكن أضحت منظمة قوية للأمن الإقليمي بتوجه ثابت مناهض للو م أ، تعلق عليها الصين أهميتها في تأمين حصولها على النفط والغاز من المنطقة، لذا رفعت حجم الموارد التي خصصتها لتطوير المنظمة وتزويد جمهوريات آسيا الوسطى بصفقات السلاح الصيني.

(16) بيتسجيل، **"الصين : مركز ناشيء للقوة العالمية"، في: القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين: رؤى متنافسة للنظام الدولي**، تحرير: جرايمي هيرد (دبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2013)، ص 254 .

(17) كارينا فايزولينا، **منظمة شنغهاي للتعاون: آفاق التوسعة و متطلبات المستقبل**، تاريخ التصفح 2016/11/20، على الرابط التالي:

http://studies.aljazeera.net/reports/2014/04/201442161534658601.html

(18)Olivier Mbabia, **la chine en Afrique: Histoire, géopolitique et géoéconomie** (Paris: Ellipses édition marketing S.A ,2012), p 67.

(19) بيتر بروكس و جي هاي شين، **النفوذ الصيني في إفريقيا تهديد كبير لمصالح واشنطن**، تاريخ التصفح (2011/03/24)، على الرابط التالي: 7

http://marebpress.net/articles.php?lng=arabic&aid=89

(20) خيري عبد الرزاق جاسم، "قيادة عسكرية جديدة لإفريقيا: فرصة أمريكية و محنة إفريقية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 12، شتاء 2009، ص 101 .

(21)Sous la direction de Laurent Bossard, **L'Afrique et la chine**, Atlas de l'intégration régionale en Afrique de l'ouest (Paris et Abuja: CEDEAO-CSAO/OCDE, décembre 2006), p10 .

(22) وليد عبد الحي، **متغيرات الاستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط**، تاريخ التصفح 2016/11/20، على الرابط التالي:

http://studies.aljazeera.net/reports/2011/12/201112484450942361.html

(23) سلسلة ترجمات الزيتونة، **التعاون الاستراتيجي: كيف يمكن للو م أ أن تزدهر مع تصاعد القوى الأخرى**، عدد 34، فبراير 2009، ص ص 12-13 .

(24)جرايمي هيرد وبال دوناي،**"الأمن الدولي و القوى العظمى و النظام العالمي"**، في: جرايمي هيرد، مرجع سابق، ص 16.

(25)وليد عبد الحي، متغيرات الإستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط، مرجع سابق.

(26)الحسين الشيخ العلوي، **صراع الإرادات السعودي-الإيراني في منطقة الساحل و غرب إفريقيا**، سلسلة تقارير الجزيرة، 24 نوفمبر 2015، على الرابط التالي: (2015/12/01)

http://studies.aljazeera.net/reports/2015/11/201511191034176386 18.htm

طبيعة الصراع السعودي ـ الإيراني وتداعياته على التوازن الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط.

د. لعايب محمد رفيق
جامعة- سوق أهراس

مقدمة:

تمر منطقة الشرق الأوسط بتغيرات إستراتيجية كبرى، ميزتها مجموعة من الصراعات بين قوى دولية وإقليمية تهدف إلى رسم مستقبل المنطقة في إطار خريطة جيوسياسية جديدة، وقد أثرت هذه الصراعات على السياسات الخارجية لدول المنطقة وبالتالي على العلاقات الدولية والإقليمية لهذه الدول، مما انعكس سلبا على التوازنات الإقليمية، ومن أهم هذه الصراعات التي تميز المشهد الاستراتيجي الحالي في منطقة الشرق الأوسط والتي تشكل أهمية كبيرة بالنسبة إلى مستقبل هذه المنطقة ذلك الصراع القائم بين السعودية وإيران.

لقد تباينت العلاقات السعودية الإيرانية على امتداد تاريخها بين التعاون والصراع وفقا للظروف الداخلية والأحداث الإقليمية المحيطة، وكانت العلاقة بالولايات المتحدة تحدد نوع العلاقة بين هاتين الدولتين، غير أن نجاح الثورة الخمينية في إيران عام 1979 أدى إلى عملية تحول في العلاقة بين البلدين، فاتخذت طابعا صراعيا دائما، فإيران تسعى للهيمنة والتوسع الإقليمي من خلال استعمال القوة الناعمة، مثل بناء شبكات دعم ومساندة لها في أنحاء المنطقة، وتقديم الدعم لحلفائها، وتعزيز الروابط الاقتصادية والتجارية مع الدول المجاورة، والسعي لتوقيع اتفاقيات دفاعية وأمنية، إلا أن هذا الطموح الإيراني لبسط النفوذ اصطدم بالمشروع السعودي لقيادة المنطقة، فشكل كل طرف تحالفات مع البلدان التي تشاطره نفس الإيديولوجية وعمد إلى تقديم الدعم للجماعات المتشددة في بلد الخصم أو في مناطق تأثيره ونفوذه، وبذلك احتدم التنافس على إثبات أي منهما يستحق أن يقود العالم الإسلامي.

كان لهذا الصراع أسباب كثيرة ومتداخلة كما كانت له تداعيات هامة على واقع ومستقبل منطقة الشرق الأوسط، لذلك تسعى هذه المداخلة للإجابة عل الإشكالية التالية:

إلى أي مدى انعكس الصراع السعودي الإيراني على التوازن الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط ؟

الإجابة عن هذه التساؤل تكون من خلال المحاور التالية:

أولا- التحولات الكبرى في منطقة الشرق الأوسط.
ثانيا- طبيعة الصراع السعودي الإيراني.
ثالثا- اليمن كأحد ميادين الصراع السعودي- الإيراني.
رابعا- تداعيات الصراع السعودي- الإيراني على منطقة الشرق الأوسط.

أولا- التحولات الكبرى في منطقة الشرق الأوسط:

تركت الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر 2001 أثرا عميقا في النظام الدولي، فقد تغيرت جذريا المصطلحات ومجالات النقاش المرتبطة بالشرق الأوسط على الفور، وبعد هذه الهجمات دخلت مصطلحات مثل الشرق الأوسط الكبير، والشرق الأوسط العظيم أو الشرق الأوسط الإسلامي الكبير في أدبيات العلاقات الدولية.[1]

لقد عاشت منطقة الشرق الأوسط تحولات دراماتيكية مؤثرة، وأضحت نقطة جذب إستراتيجية للصراعات والتنافرات الدولية، فالصراع الدولي بين الشرق والغرب وضع ثقله فيها حيث يمثل التصادم الأميركي-الروسي صراع أقطاب كلاسيكي هذا من جهة، ومن جهة أخرى هناك صراع قوى إقليمية مندفعة تطمح إلى الريادة والقيادة على حساب القوى الإقليمية الأخرى، بالإضافة إلى تحولات داخلية شابت المشهد الإقليمي من خلال التغيرات الإستراتيجية التي عصفت بالدول الشرق أوسطية نتيجة انحلالات داخلية

وإرهاصات خارجية محيطة بها، ويمكن إجمال أهم التحولات الكبرى التي عصفت بالشرق الأوسط على الشكل الآتي[2]:

1- اشتعال الحروب والصراعات الدولية، نتيجة التغيرات الديناميكية في الهيكلية الدولية التي شكلت على إثرها اندفاعا للقطبين الدوليين، الولايات المتحدة وروسيا، نحو المواجهة غير المباشرة في المنطقة.

2- دخول المنطقة في دائرة حروب بالوكالة، فحصيلة انهيار منظومة التوازن الإقليمي الذي دفع بعض القوى الإقليمية إلى ممارسة دور جيوستراتيجي كبير على حساب العمق الاستراتيجي لبعض القوى الإقليمية الأخرى، والذي أثر بشكل سلبي في معادلة الأمن الإقليمية.

3- انهيار الدولة الوطنية، فقد عمد الصراع الإقليمي بين القوى الإقليمية المتناحرة إلى تفكيك أواصر التلاحم الاجتماعي بين مكونات الدولة الشرق أوسطية، حيث اتسع الشرخ المجتمعي بين المكونات، وأضحت الهوية الوطنية من الماضي نتيجة صعود الهوية الإثنية والطائفية على حساب الهوية الوطنية للدولة.

4- انهيار الحدود والتقسيمات الإدارية لبعض الدول، فقد أدى الصراع الدولي والإقليمي في المنطقة إلى فقدان السيطرة على بعض المناطق المحلية، والى إنشاء كانتونات ودويلات داخل الدولة الواحدة، فالعراق يعاني من هذه المشكلة، فضلا عن سوريا واليمن وليبيا، إضافة إلى بعض الدول المرشحة لهذا الوضع.

5- الهجرة الدولية والتغييرات الديموغرافية، فقد أنتجت الصراعات والحروب في المنطقة ملايين المهاجرين الذين اتجهوا إلى دول إقليمية، خصوصا إلى تركيا.

6- انهيار الأمن الداخلي لبعض دول الشرق الأوسط، وتعاني هذه الدول انكسارات أمنية كبيرة نتيجة اختراقات أجهزة الاستخبارات الخارجية التي جعلتها ألعوبة للقوى الدولية التي تعتمد على ضرب منظومة الأمن الداخلي بتفجيرات أو اغتيالات.

7- المضاربات النفطية والصراع على إمدادات الطاقة، فمعظم بلدان الشرق الأوسط تعاني أزمات اقتصادية نتيجة ارتباط اقتصادياتها بصورة مباشرة بالنفط والغاز، وكذلك بسبب انهيار أسعار النفط منذ نهاية عام 2014، والذي خلف انكسارات اقتصادية لهذه الدول، إضافة إلى الصراع المحتدم على خطوط نقل الطاقة، حيث باتت المنطقة مشتعلة بالحروب والصراعات التي يشكل تأمين خطوط نقل الطاقة أهم محركاتها.؛

8- سرعة التحولات الإستراتيجية في المنطقة، إن أخطر ما تمر به المنطقة هو سرعة التحولات في المواقف والتحالفات، فالسياسة الإقليمية والدولية في المنطقة لا تمر اليوم بمرحلة استقرار واستمرار، وإنما تتخذ أشكالا ومنعرجات مختلفة، فصديق اليوم هو عدو الغد والعكس صحيح.

هذه التحولات التي شهدتها المنطقة، ساهمت في إحياء مفهوم الشرق الاوسط الكبير من جديد، عبر إدخال دول المنطقة وخاصة البلدان العربية فيما يسمى بالربيع العربي والذي ستسعى من خلاله الدول الكبرى إلى نشر الفوضى في المنطقة بما يؤدي في نهاية المطاف إلى تفتت المجتمعات العربية إلى كيانات مذهبية وطائفية وإثنية، فالصراعات الإثنية موجودة في معظم دول الشرق الأوسط، وفي ظل غياب دور الأنظمة السياسية فإنها ستتفاعل وتصبح أكثر حدة وهو ما تشهده سوريا حاليا حيث تحول الصراع فيها إلى حرب دينية (مسلمين ومسيحيين) وحرب إثنية (سنة وشيعة).[3]

كما يمكن القول أن منطقة الشرق الأوسط تمر بمرحلة تاريخية مفصلية نتيجة ما تعاني من تحولات إستراتيجية كبرى مست دول المنطقة في شكل مباشر أو غير مباشر، وخلفت تداعيات سلبية على خلفية الحروب والصراعات التي هي حاضرة باستمرار في المنطقة.

ثانيا- المظهر الطائفي للصراع السعودي ــ الإيراني:

يثار الكثير من الجدل بين الباحثين والمتخصصين في مجال العلاقات الدولية حول طبيعة وأسباب الصراع السعودي الإيراني، فالبعض يرى انه صراع طائفي على اعتبار أن المملكة العربية السعودية تمثل السنة وإيران تمثل الشيعة، وآخرون يعتبرونه صراع سياسي من أجل زيادة النفوذ والسيطرة والظهور كقوة إقليمية فيما البعض ينظر إليه باعتباره صراع قومي بين العرب والفرس أو إقليمي بين قطبين إقليمين لصالح قطبين دوليين وهما أمريكا والى جانبها الغرب وحلفائهما وروسيا والصين وحلفائهما، وهذا يؤكد بأن طبيعة الصراع قد اختلفت من مرحلة تاريخية إلى أخرى ومن حالة إلى أخرى وفقا للأحداث الداخلية لكلا الدولتين والأحداث الإقليمية والدولية المحيطة بهما وسيتم تناول الطبيعة المتداخلة للصراع السعودي الإيراني في الآتي:

1- المظهر الطائفي للصراع السعودي ـــ الإيراني:

يتطلب الأمر التعريف بطبيعة نظام الحكم في إيران والسعودية، ففي إيران يجب محاولة فهم الدمج الحاصل بين الديمقراطية والإسلام خاصة بعد نجاح الثورة الإسلامية بقيادة «الخميني» عام 1979، وقراءة التجربة الإيرانية من خلال الدستور الإيراني، والتجارب الإيرانية في تداول السلطة في ظل وجود سلطة «إسلامية» عليا هي سلطة الولي الفقيه، ومقارنة هذه التجربة بالتجربة السعودية التي بدورها تدعي في مقدمة «النظام الأساسي للحكم» أنها «دولة

إسلامية، ذات سيادة تامة، دينها الإسلام، ودستورها كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم».[4]

ويمكن الاعتبار انه منذ نجاح الثورة الخمينية في إيران اتخذ الصراع طابعا طائفيا باعتبار الحكومة الجديدة في إيران حكومة شيعية أو بالأحرى فإن الدولة ككل دولة شيعية تسعى إلى تصدير نموذجها الثوري إلى دول الجوار العربي والإسلامي، وهذا ما مثل هاجس كبير بالنسبة للسعودية التي تعتبر نفسها الناطق بإسم أهل السنة، ويتضح الصراع الطائفي من خلال النظر إلى مذهبية السلطة الدينية في كلا الدولتين، وأيضا من خلال تحول منحى الصراع بعد الثورة الشيعية في إيران.[5].

ولكن مع وجود هذه التباينات الدستورية بين الأنظمة السياسية في البلدين إلا انه يوجد عدة تماثلات من أهمها:

- تعتمد كلا الدولتين على المعيار المذهبي في صياغة سياستها الخارجية؛
- يقوم كلا النظامين بالمزاوجة بين الدين والسياسة؛
- القيم الإسلامية العامة والشريعة الإسلامية، هي المرجع الأساسي لكلا الدولتين.

إذن فكلا النظامين يمثل نموذج معين للدولة الإسلامية، وهذا ما أدى بالدولتين إلى التوجه في مسارين متضادين، فكلاهما يرى نفسه الممثل الصحيح للإسلام، ولكن في الحقيقة فإن كلا الدولتين تمثل تيار راديكالي، وبعبارة أخرى فإن السعودية التي تتبنى المذهب الوهابي كمرجعية فكرية دينية تمثل الجانب المتطرف من أهل السنة و إيران التي تتبنى المذهب الاثنا عشري كمرجعية فكرية دينية تمثل الجانب المتطرف من الشيعة وبالتالي فإن التطرف يقابل بتطرف مضاد.

2- المظهر السياسي للصراع السعودي ـــ الإيراني:

تعبر المصلحة الوطنية عن الحاجات الجوهرية والمحددات الأساسية التي بموجبها تصوغ الدولة أهدافها ومقاصدها، وترسم سياستها الخارجية واستراتيجياتها عبر مؤسساتها الدستورية.[6] وتبرز المصلحة الوطنية في الصراع السعودي الإيراني بقوة خاصة في ظل الظروف الإقليمية الراهنة والتحديات التي تواجهها منطقة الشرق الأوسط.

وتتضح طبيعة الصراع من طبيعة التحركات والمواقف لكل من السعودية وإيران تجاه الكثير من الأحداث والقضايا الإقليمية المحيطة، فما يحرك هاتين الدولتين هو دافع سياسي مصلحي لزيادة النفوذ والسيطرة وأخذ مركز القيادة في النظام الإقليمي الإسلامي في الشرق الأوسط فكما يقول «احمد جويد» مدير مركز أدم للدفاع عن الحقوق والحريات: «إنه صراع نفوذ وهو صراع للحفاظ على نظام الحكم ولو كان نظام الحكم في السعودية وإيران نظام ديمقراطي لما حصل هذا الصراع، وأوضح أن كيفية الحفاظ على الحكم في السعودية هي التي دفعتها للدفاع عن نظامها وجبهتها الداخلية وهمهم بقاء أل سعود في الحكم، والإيرانيون أيضا يريدون الحفاظ على نظامهم واستخدام الطائفية أداة للشحن فقط، فالمحرك الأساسي للصراع بين هاتين الدولتين هو الهاجس السياسي للحفاظ على أنظمة الحكم وبقاء الشرعية».[7]

يوضح ذلك أن الهدف هو كسب القوة للبقاء والظهور والسيطرة وأخذ مركز القيادة في الشرق الأوسط، فالسعودية دولة ذات نظام حكم ملكي استبدادي وإيران ذات نظام حكم جمهوري ديكتاتوري وبالتالي فإن محاولة هاتين الدولتين دعم بعض الحركات والتيارات بل أحيانا الدول في العالم العربي ليس من باب دعم الحريات والحقوق والشرعية وحماية الأقليات والتيارات المذهبية وإنما تعمل ذلك لأجل كسب مزيد من السيطرة والنفوذ والظهور كقوة منافسة ولو على حساب تلك الدول التي تمثل ساحة للصراع

ومطامع لذلك الصراع.[8] وهذا يدل على أن السعودية وإيران تتعامل مع كل ما يجري في المنطقة من منطلق مصالحها، فالخلاف السياسي هو جوهر المشكلة، وهو الذي يستدعي الخلاف المذهبي ليكون أحد أساليب التراشق وساحات النزال.

وبالمقارنة بين البلدين، فإننا نلاحظ تباينا في السياسة الخارجية، فإيران تتبنى مشروعا سياسيا عقائديا يجعلها تحدد مصالحها الوطنية بشكل واضح كما في سعيها لأن تكون راعية التشيع السياسي في العالم، وتسعى لتوسيع دائرة نفوذها الإقليمي من خلال التدخل عبر جماعات محلية واللعب بورقة النفوذ العسكري، على عكس السعودية التي لا تضع مشروع واضح المعالم، فمعظم سياساتها تجاه إيران هي ردود فعل تجاه السياسات الإيرانية.

3- المظهر القومي للصراع السعودي ــ الإيراني:

يعتبر البعد القومي أحد أبعاد الصراع السعودي الإيراني، فإيران تتمايز عن السعودية في أن الأولى دولة لها لغتها وثقافتها وتاريخها وحضارتها الخاصة والثانية تعتبر نفسها دولة عربية وتستدعي عروبتها عند المواجه مع إيران ذات القومية الفارسية والتي تسعى إلى العودة إلى الزعامة وأخذ مركز الريادة ولو على حساب إسلاميتها «فإسلامية إيران تخترقها بطريقة من الطرق قوميتها».[9] إذا فالمواجهة هي بين العرب والفرس ويتضح ذلك من الحرب العراقية الإيرانية والتي وجد العرب أنفسهم فيها أمام مواجهه مع الفرس وكان للمملكة العربية السعودية دور كبير في دعم العراق، وفي اليمن قامت السعودية بحملة عسكرية على رأس تحالف عربي لضرب ومنع التمدد الإيراني الفارسي، ويقول وزير الخارجية السعودي «عادل الجبير» في مؤتمر صحفي في العاصمة الأردنية عمان أن «التحركات السعودية ساعدت في تقليص تدخل إيران ونفوذها الإقليمي في اليمن ودول أخرى».[10]

ولاشك أن ما آلت إليه تطورات الربيع العربي أسفرت عن ظهور معادلة جديدة في العلاقات العربية-الإيرانية، حيث أضحت إيران تمثل لاعبا مهما ومؤثرا في خريطة التوازنات الإقليمية، ولذا لم يكن غريبا سعي إيران لفرض مخططاتها في المنطقة العربية، حيث نجحت في إيجاد بيئات خصبة لمد نفوذها في بعض الدول العربية، من خلال دعمها للميلشيات المسلحة بالمال والسلاح، ومن ثم تحولت دول عربية إلى ساحات حرب، و أصبح للطرف الشيعي وجود مؤثر في كل من اليمن، سوريا، العراق، السعودية، لبنان والبحرين.

4- المظهر الدولي للصراع السعودي ــ الإيراني:

إن الهزة التي تعرضت لها الأنظمة في الشرق الأوسط والذي بدأ في نهاية عام 2010 وبداية عام 2011 والذي لا يزال مستمر في بعض الدول كسوريا، لم يكن بعيدا عن التدخل الأمريكي والغربي الذي يستهدف إحداث تغيير في بيئة الشرق الأوسط الإستراتيجية، فكان تغيير هذه الأنظمة بمثابة الخطوة الأولى باتجاه إحداث تغيير شامل يتلاءم مع ما تتطلبه المصلحة الأمريكية لكن هذا الأمر لا يعني إهمال وعدم الأخذ بعين الاعتبار الدوافع الذاتية لشعوب المنطقة وما قدموه من تضحيات لإسقاط هذه الأنظمة، غير أن هذا الأمر وضف من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ليتوافق مع ما تم طرحه من مشاريع سابقة كمشروع الشرق الأوسط الجديد.[11].

إن مفهوم الشرق الأوسط يخضع دائما للتغيرات في السياسة العالمية والتطورات الإقليمية ولمصالح القوى المهيمنة في النظام الدولي، ويعتبر الصراع السعودي الإيراني ذو بعد دولي وذلك منذ مرحلة ما بعد الثورة الإيرانية، هذا البلد خرج من تحت العباءة الغربية، إذ كانت إيران قبل تلك المرحلة هي شرطي الغرب في الشرق الأوسط أما اليوم فإنها ترتبط مع روسيا بشبكة عريضة من العلاقات وحيثما وجدت مصالح روسيا وجدت

إيران، وتلتقي مصالحهما في كثير من القضايا و المواقف والمناطق وخير دليل ما يحدث اليوم في سوريا و اليمن، أما السعودية فتمثل الحليف الأبرز للقطب الغربي وخاصة أمريكا بل أن مصالح أمريكا يتم القيام بها بواسطة السعودية والتي ترتبط معها بعلاقات وطيدة و تعتبر حارس المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط.[12] و في سوريا مثلا فإن الصراع اليوم يتخذ طابع دولي بحيث أنه لا يمكن القيام بأي حل دون مراعاة مصالح القوى الإقليمية و التي تعتبر امتداد لمصالح القوى الدولية.

ترتبط طبيعة الصراع السعودي الإيراني بعدة معايير طائفية دينية، وسياسية مصلحية، وقومية، وأيضا إقليمية ودولية تمثلت في دور القوى الإقليمية الأخرى الفاعلة في المنطقة وكذلك الفواعل الدولية المؤثرة في النظام الدولي وما تلعبه من تأثير في النظام الشرق أوسطي بناء على مصالحها في المنطقة، إذن فالصراع السعودي الإيراني لا يمكن حصره في منحى واحد، فهو نتيجة تأثير جملة من المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، مما يجعله يأخذ أكثر من بعد.

ثالثا- اليمن كأحد ميادين الصراع السعودي- الإيراني:

يتمدد المشروع الإيراني في المنطقة ويتوسع محاصرا منطقة الخليج العربي شمالا وجنوبا، باسطا نفوذه في الدول العربية ذات الأقلية الشيعية، ولكن التفاعل العربي مع هذا التمدد لازال محصورا في استجلاب الغرب لمواجهة هذا التوسع دون أن تكون هناك رؤى إستراتيجية لكيفية تقويض أو ترويض أو احتواء التحركات الإيرانية في المنطقة، ولقد كانت أزمات العراق وسوريا ومؤخرا اليمن كاشفة لهذا الواقع الذي يشير إلى أن إيران في طريقها لحصد المزيد من المكاسب الإقليمية قد لا يكون اليمن آخرها.

منذ البداية، أدركت إيران أن الثورة الإسلامية لا يمكنها أن تمتلك شروط الاستدامة الثورية إذا ما حصرت نفسها في مكان معين، فهي من الناحية

المكانية سعت إلى توسيع الثورة وتعميمها وإقامة علاقات غير متكافئة واستغلالية بين مركز الثورة وأطرافه، أما السعودية فقد عانت من مشكلة لدى صناع القرار، إذ أنهم لم يدركوا أن اليمن هي نقطة ضعف السعودية في حال تركته لمشاكله، وأنه سيمثل بالنسبة لأعداء المملكة سلاحا فاعلا لإضعافها وإنهاكها، فلاشك أن اليمن يمثل أهمية كبرى بالنسبة لإيران أو للسعودية، فإيران ترى في اليمن مجالا حيويا لنظام ولي الفقيه، وسلوكها قائم على رؤى جيوإستراتيجية، فتاريخ اليمن ارتبط بالتشيع لآل البيت وأغلب الدول التي نشأت في التاريخ الإسلامي كانت تؤسس شرعيتها على فقه التشيع بما في ذلك الدول السنية، كما أن الفئات الهاشمية كانت تحظى في اليمن بشماله وجنوبه بمكانة متميزة، ورغم أن ثورة سبتمبر 1962 كانت قوة قاهرة للتشيع بفعل أفكارها الجديدة المتحيزة للعدالة والمساواة والتحرر من التقاليد البالية إلا أن الفاعلية الهاشمية ظلت متواجدة وكانت حركتها محكومة بالفعل الثوري، إلا أن تحولات الصراع وتناقض المصالح جعلت جزءا من القوى الهاشمية تعيد قراءة التاريخ لصالح تحيزات عرقية خفية، وكانت الحوثية أعلى تجليات الظاهرة في اللحظة الراهنة.[13]

عندما انطلقت شرارة ما عرف بالثورات العربية باركتها إيران، في مصر و البحرين و اليمن، ورأت أنها مستلهمة من الثورة الإسلامية الإيرانية، واختلف رأيها في الثورة السورية، لتراها مؤامرة من أجل الإطاحة بمحور المقاومة، وحقيقة الأمر أن الثورات في اليمن والبحرين تتوافق مع النفوذ الإيراني في المنطقة بل وتزيده.[14] لهذه الأسباب صارت إيران لاعبا أساسيا في اليمن واستطاعت أن تقود معركتها بآليات خفية وتحركت خلف حجب كثيرة كانت تبدو أنها طبيعية وتلقائية، لكن محصلتها النهائية جعلت اليمن قوة فوضوية متوافقة مع المتطلبات الإيرانية.

تتضح التحركات العسكرية الإيرانية في اليمن من خلال دعم الحركات الشيعية والحركات الانفصالية، حتى أصبح اليمن ساحة حرب مشتعلة، وامتد المد الإيراني في اليمن عبر الطائفة الشيعة والتي تمثل الأقلية، ويغلب عليهم المذهب الزيدي، وتقدر نسبتهم ب 30 % من إجمالي السكان، ورغم ذلك تقود إيران الحرب الدائرة في اليمن عن طريق جماعة أنصار الله الشيعية المعروفة باسم جماعة الحوثيين، التي تخوض حروبا قوية للسيطرة على العديد من المحافظات وهذا بدعم إيراني واضح.[15]

وعليه فإن إيران والسعودية تقودان حربا بالوكالة في بعض دول الشرق الأوسط ومن أهم ساحات هذه الحرب نجد الصراع الدائر في اليمن، فلقد أخذ هذا الصراع بعدا جديدا بعد سيطرة الحوثيين على مقاليد السلطة في صنعاء وتمددهم في معظم أراضي البلاد، وسيطرة الحوثيين هذه فتحت الباب أيضا أمام العديد من الأسئلة حول طبيعة الصراع الإيراني السعودي في ظل سعي إيران الحثيث لإيجاد موطئ قدم لها في المنطقة بعد نجاحها في العراق وسوريا ولبنان، والذي يقابله تباطؤ من جانب السعودية في مواجهة النفوذ الإيراني المتزايد، الشيء الذي سيتكرس مع ما تشهده السعودية من صعوبات في الداخل و في محيطها الخليجي..

فاليمن تحتل في إستراتيجية إيران مكانة بالغة الأهمية كونها تطل على البحر الأحمر وخليج عدن، وأهم مضيق في الإستراتيجية العالمية «مضيق باب المندب» الذي من خلاله يعبر النفط القادم لغرب أوروبا والولايات المتحدة عبر قناة السويس، لكن اليمن كمحدد جغرافي، تمثل أيضا أهمية بالغة للسعودية، فهي ظهيرها وحديقتها الخلفية، ووجود نظام حكم يمني يقترب لإيران أكثر منها أمر يهدد دائرة الأمن القومي السعودي.[16] فمنذ استحواذ جماعة الحوثي على الحكم والسيطرة على صنعاء في 2014، باتت اليمن ساحة اقتتال قبلي ومذهبي، ومن فوق ذلك ساحة للمواجهة العسكرية والنفوذ بين

إيران والسعودية، حتى جاء مقتل الرئيس اليمني السابق «علي عبد الله صالح»، ليوجه ضربة كبيرة لدولتي الإمارات والسعودية تحديدا كونه أفشل جهود مضنية لتحييد قوات «صالح» وفصلها عن جماعة الحوثي لضمان حشد أكبر مكون شعبي وسياسي ضد الحوثيين.[17]

وبجانب الدوافع السياسية للصراع اعتبر المحلل السياسي اليمني محمد الغباري أن «المسألة الطائفية حاضرة بقوة في خلفية الصراع السعودي-الإيراني في اليمن»، وأضاف «أتوقع أن يكون اليمن ساحة مفتوحة للفتنة المذهبية بين السنة والشيعة، كما هو الحال في العراق، لأن المشكل القائم بين الحوثيين والدولة اليمنية قائم على أساس مذهبي، وهو ما جعل السلفيين يدخلون على خط الاشتباك معهم انتصارا للمذهب السني»، واعتبر أن «هذا الصراع السعودي- الإيراني سيرفع من وتيرة الاشتباكات المذهبية، التي بدأت فعلا حتى مع تيارات سنية توصف بالمعتدلة، مثل حزب التجمع اليمني للإصلاح وهم إخوان اليمن».[18]

ولسنا بحاجة للقول إن مشكلة اليمن لا ترتبط فقط بالصراع الإيراني السعودي بل هناك عوامل أخرى، أهمها عجز النخبة السياسية اليمنية عن تحقيق الانسجام بين مكونات المجتمع اليمني، ولأسباب تاريخية وعوامل موضوعية، فقد عملت النخب السياسية في اليمن كوكيلة لقوى إقليمية أو دولية ومنها إيران والسعودية.

إن عدم وجود رؤية مشتركة لأمن المنطقة بين قوتين إقليميتين بحجم إيران والسعودية جعل من المنطقة ساحة تنافس وصراع ساخنة بين هاتين القوتين الإقليميتين، وتحاول كل واحدة منهما الاستفادة من التغيرات التي طرأت بسبب الثورات، وتحيُّن الفرصة لضرب نفوذ الأخرى وإحراز تقدم لصالحها.

رابعا- تداعيات الصراع السعودي- الإيراني على منطقة الشرق الأوسط:

يمثل الخلاف السعودي الإيراني مؤشرا خطيرا لاحتمالية تصاعد الصراع بين الدولتين، وشكلا جديدا من أشكال المواجهة، إلا أنه وبالوقت ذاته يعد نتيجة طبيعية ومتوقعة لثوابت السياستين الإيرانية والسعودية وتطورهما في إطار المتغيرات الدولية والإقليمية وما استتبعته من أدوات جديدة وفاعلية مختلفة لكلا القوتين الإقليميتين.

زادت العلاقات برودة بين البلدين في سبتمبر 2015، إثر تطور الصراع بسبب مزاعم تدعي اعتداء حراس سعوديين على الحجاج الإيرانيين، ومقتل المئات بينهم إيرانيون في سبتمبر خلال التدافع بمنى في أول أيام عيد الأضحى وسقوط الرافعة في الحرم المكي، ولا يمكننا نسيان دور الاتفاق النووي في احتدام الموقف، حيث شعرت السعودية منذ إبرام الاتفاق النووي الإيراني عام 2015 أن الولايات المتحدة لم تأخذ مخاوفها بعين الاعتبار عند إبرام هذا الاتفاق، وأنها منحت إيران الحرية لإثارة الاضطراب والفوضى في المنطقة بعد أن تم رفع العقوبات الدولية عنها بهدف تعزيز مواقعها ونفوذها، أما بالنسبة للحروب في منطقة الشرق الأوسط فمكننا القول بأنه يتزعمها الاثنتان، حيث دعمت إيران حكومة الرئيس السوري «بشار الأسد» ضد الأغلبية السنية المعارضة والمدعومة من السعودية.[19]

ولقد كان التدخل الإيراني المباشر في السياسة الداخلية السعودية إثر إعدامها لرجل الدين الشيعي «نمر النمر»، وما قابله من تصعيد دبلوماسي من الجانب السعودي، بالوقت ذاته نتيجة طبيعية ومتوقعة لثوابت السياستين الإيرانية والسعودية وتطورهما في إطار المتغيرات الدولية والإقليمية وعلى رأسها الانسحاب الأمريكي من ملفات المنطقة، وما ولده من فراغ يبدو أنه دفع بطهران إلى محاولات ملئه و هو ما فرض على السعودية تبني إستراتيجية جديدة للمواجهة، استكمالا للصراع القديم بين الدولتين على النفوذ في

المنطقة، والذي بدأ قبل نهاية حكم الشاه في إيران، ليتبلور عقب الإطاحة به ووصول النظام السياسي الحالي إلى الحكم عام 1979، مرورا بعدة مراحل غير مباشرة، منها حرب الخليج الأولى (الحرب بين إيران والعراق) 1980-1988، وما تلاه من سباق التسليح في المنطقة، ومن ثم الصراع الذي نقلته إيران إلى المنطقة العربية (اليمن، لبنان، سوريا، العراق، البحرين) من خلال عدة ملفات سياسية، اقتصادية، عسكرية...، وما استدعاه هذا الصراع من ساحات ومجالات متعددة يشكل بعضها أو مجملها فضاء محتملا لترجمة الخلاف الأخير وتصعيده.[20]

الوارد في علاقة البلدين أن الصراع بينهما لا ينطوي على المواجهة العسكرية المباشرة ، على الأقل حاليا، بل يتم خوض هذه الحرب دبلوماسيا، وفكريا، واقتصاديا - وخاصة في أسواق النفط – ومن خلال الحروب بالوكالة، مثل الصراعات في سوريا واليمن، وليس هناك قضية في الشرق الأوسط لا تتصل بالتنافس على السلطة بين السعودية وإيران.

ويرى بعض المحللين أن حالة عدم الاستقرار السياسي والانتكاس الأمني الذي تشهده بعض بلدان الشرق الأوسط هو نتيجة للصراع السعودي-الإيراني المتفاقم وذلك عن طريق دعم أطراف متنافسة في حروب وصراعات سياسية وطائفية، فضلا عن التدخل في الشؤون الداخلية بصورة مباشرة وغير مباشرة في الكثير من الدول أبرزها سوريا والعراق ولبنان واليمن، فتصاعد حدة الصراع في اليمن مثلا قد أدى إلى حرب سعودية-إيرانية بالوكالة، وهذا يكشف دوافع الهيمنة والتغلغل للحصول على عرش الشرق الأوسط، وعليه تظهر هذه الصراعات وحروب الوكالة والخلافات الداخلية والمطامع الدولية بين السعودية وإيران مؤشرات لحرب حقيقية، إذ أن تصاعد التوترات بينهما يضع منطقة الشرق الأوسط في مهب حرب وشيكة لا تحمد عقباها. [21]

فبعد سقوط صنعاء بيد الحوثيين، بدا أن إيران استكملت حصار السعودية من الجنوب، ففي الشمال غدت إيران تفاخر بتحكمها بمفاصل القرار في دمشق وبغداد وبيروت، وتستمر في محاولات زعزعة استقرار بقية دول الخليج، إلا أن ذلك لا يعني التوجه للمواجهة، إذ أصبح واضحا بعد توقيع الاتفاق النووي الإيراني، أن الولايات المتحدة تعمل على إنشاء توازن في القوى بين السعودية وإيران، ليصبح بديلا عن ذلك الذي كان سائدا بين إيران والعراق، قبل أن تحطمه إدارة الرئيس السابق «جورج بوش الابن» عام 2003، ففي حين تقوم كل موازين القوى الإقليمية في العالم في إطار ترتيبات أمن إقليمي جماعي، عماده الدولة الوطنية، وضعت الإدارة الأميركية هذا التوازن في منطقة الخليج في سياق صراع طائفي بين «معسكرٍ سني» تقوده السعودية و«معسكر شيعي» تقوده إيران، وهو ما أشار إليه الرئيس السابق «باراك أوباما» في خطابه الأخير عندما تحدث عن صراع داخل الإسلام عمره ألف سنة.[22] إذ ليس من المصلحة الأمريكية أن تقع مواجهة عسكرية في المنطقة لأن ذلك يضر بمصالحها.

لقد شنت السعودية وإيران صراعا من أجل الهيمنة، والذي حول أغلب مناطق الشرق الأوسط إلى ساحة لمعركتهما، فبدلا من القتال والمواجهة المباشرة، يهددان باستخدام القوة، وبطريقة تزيد من بشاعة مشاكل المنطقة المريعة بالفعل، كالديكتاتورية وعنف المليشيات العسكرية والتطرف الديني، وبتتبع تاريخ الخصومة بينهما، يمكننا تتبع مسار تفكك المنطقة، فضلا عن أنه يساعد في تفسيره، لاسيما أن الدولتين الطائفتين السنية والشيعية، وجدت تفكك الشرق الأوسط مرتعا خصبا للصراع، وهي قصة لطالما كانت الولايات المتحدة الأمريكية فيها طرفا فاعلا دائما، وليس داعما فقط، خاصة بعد دعمها لحرب السعودية في اليمن، والذي بدوره أسفر عن مقتل مئات المدنيين.[23]

تلك الديناميات تنذر بحروب أهلية مستقبلية، ومجتمعات منقسمة وحكومات غير مستقرة ودول مهترية.

ويشكل الفضاء السياسي الدولي والإقليمي مجالا لتصعيد الخلاف السعودي الإيراني، خاصة ضمن التشكيل المنتظر لانبثاق نظام إقليمي جديد يتأثر بالضرورة بالنظام السياسي الدولي، ما ينذر بتصاعد هذا الخلاف سياسيا وفق مسار الحشد الإقليمي والدولي وإعادة رسم خارطة التحالفات، لتأمين غطاء سياسي واسع لأي تحرك مرتقب من قبل الدولتين، ما قد ينتج عنه أمران:[24]

1- تعزيز سياسة المحاور في المنطقة، وفقا لعدة مداخل أبرزها طائفي (سني، شيعي)، والذي ستحاول إيران الدفع باتجاهه، ضمن فلك وتحولات القطبية العالمية، ما سيترتب عليه تعقيد أكبر للملفات العالقة في المنطقة وزيادة حدة التجاذبات، الأمر الذي يشكل للسعودية تحديا أكبر من إيران، كون الأخيرة تحالفاتها جاهزة وقديمة، أما السعودية فيترتب عليها أعباء سياسية ودبلوماسية واقتصادية كبرى في كسب المواقف السياسية لبعض الدول «السنية»، التي تستغل هذا المناخ المتوتر ولا تعتبر نفسها دول مواجهة مباشرة مع إيران.

2- قد يترجم هذا الخلاف في عرقلة المفاوضات في اليمن، في حين لا تبدو المفاوضات المرتقبة في سوريا مجالا واسعا للتعطيل وفقا للفرض الدولي، بل وعلى العكس ستسعى السعودية إلى دعم المسار السياسي للحل ومحاولة ضبط العملية التفاوضية في سبيل إحراج الجانب الإيراني ووفد النظام، بالمقابل فإن الإيرانيين لن يسعوا إلى إفشال ما أحرزه النظام بالتعاون مع الروس من تقدم عسكري، وسيسعى الطرفان لتحويله إلى مكاسب سياسية خلال العملية التفاوضية، في حين يبقى العراق يمثل مجالا حيويا تسعى الدولتين لاستثماره

الخاتمة:

تنوعت العلاقات السعودية الإيرانية على طول تاريخها بين الصراع والتعاون، ولكن الصراع برز بشكل اكبر مع الثورة الخُمينية واتخذ طابعا طائفيا وسياسيا وقوميا ودوليا، اختلفت طبيعته من مرحلة إلى أخرى وفقا للأحداث المحيطة والقضايا المستجدة، وكان لهذا الصراع تداعيات وأثر كبير على منطقة الشرق الأوسط.

وبعد التحولات الكبرى في المنطقة، دخل الصراع مرحلة جديدة يمكن وصفها بالحروب بالنيابة، كما هو حاصل في اليمن عقب سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء والتوسع في بعض المحافظات بعد أن كان الصراع يدار بالوكالة بواسطة الحلفاء، ومن خلال هذا فقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج وهي كالتالي:

1- إن منطقة الشرق الأوسط باعتبارها ساحة للصراع السعودي-الإيراني تتأثر سلبا بتوترات الصراع، حيث تسعى هاتين الدولتين لتعزيز نفوذهما في المنطقة والعمل على تقوية حلفائهما لكسب مركز القيادة؛

2- إن ارتفاع حدة الصراع السعودي-الإيراني في لبنان والعراق وسوريا واليمن وغيرها من المناطق والقضايا ينعكس على تعظيم مكاسب احد طرفي الصراع في حال خسارته في منطقة أخرى؛

3- إن الصراع السعودي-الإيراني كان أحد أسباب عدم الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط والذي أدى إلى دخول بعض دول المنطقة في أزمة سياسية وحالة من الانقسام بين النخب والقوى السياسية؛

4- نظرا للموقع الاستراتيجي للشرق الأوسط ذات الأهمية في السياسات الدولية تسعى كلا من السعودية وإيران إلى السيطرة عليها من خلال تمكين حلفائها أو من خلال تدخلاتها المباشرة في الشؤون الداخلية لدول المنطقة؛

5- إن المستفيد من ذلك الصراع طرفان، الأول على المستوى المحلى فقد تنامى دور قوى التطرف والإرهاب وبرزت المليشيات المسلحة التي حلت محل الدولة، والثاني على المستوى الإقليمي والدولي، حيث إن الرابح الأكبر هو الكيان الصهيوني والدول المصدرة للسلاح والخاسر هم طرفي الصراع والدول التي يدار عليها أو فيها الصراع كاليمن؛

6- وأخيرا فقد أدى الصراع السعودي الإيراني إلى إضعاف النسيج الاجتماعي في بعض دول المنطقة، وأثر ذلك الصراع على وضع الاقتصاد لهذه الدول وجعلها تعيش أوضاعا سيئة للغاية.

الهوامش:

(1) Osman Nuri Ozalp, Where is The Middle East? The Definition and Classification Problem of The Middle East as a Regional Subsystem in International Relations, Journal of Politics,Vol.2, N°.2, TJP Turkish, Winter 2011, p12.

(2) علي زياد، التحولات الكبرى في الشرق الأوسط، جريدة الحياة السعودية، 2012/1/8، على الموقع: www.alhayat.com تم التصفح يوم: 2017/12/08.

(3) عبد الرزاق بوزيدي، التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط: دراسة حالة الأزمة السورية 2010-2014، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2014-2015، ص47.

(4) رامي أمين، السعودية وإيران: هل تجوز المقارنة؟، جريدة الأخبار، على الموقع www.al-akhbar.com، تم التصفح يوم: 2018/01/13.

(5) أحمد عردوم، الصراع السعودي – الإيراني وأثره على اليمن، مجلة العلوم السياسية والقانون، عدد2، (برلين، المركز الديمقراطي العربي، 2017)، ص ص275-276.

(6) جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، النظرات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، (الكويت، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 1985)، ص80.

(7) أحمد عردوم، الصراع السعودي – الإيراني وأثره على اليمن، مرجع سابق، ص276.

(8) فهمي هويدي، إيران من الداخل، (القاهرة، دار الشروق)، 2011، ص10.

(9) عادل الشجاع، الصراع السعودي الإيراني وأثره على اليمن، على الموقع: www.arabi21.com، تم التصفح يوم: 2017/12/08.

(10) أحمد عردوم، الصراع السعودي – الإيراني وأثره على اليمن، مرجع سابق، ص277.

(11) علي بشار بكر، توظيف فكرة الفوضى الخلاقة في الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، على الموقع: www.al-iraqnews.net، تم التصفح يوم:2017/05/12.

(12) أحمد عردوم، الصراع السعودي – الإيراني وأثره على اليمن، مرجع سابق، ص ص277-278.

(13) عادل الشجاع، الصراع السعودي- الإيراني وأثره على اليمن، على الموقع: www.arabi21.com، تم التصفح يوم:2018/03/21.

(14) مصطفى اللباد، قراءة في مشروع إيران الاستراتيجي تجاه المنطقة العربية، (مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، دع، القاهرة، 2009)، ص40.

(15) هشام بشير، أبعاد متشابكة: تنامي الدور الإيراني في المنطقة العربية، على الموقع: www.acrseg.com، تم التصفح يوم: 2017/12/15.

(16) محمد محسن، اليمن بعد مقتل "صالح" . هل يتغير شكل الصراع السعودي –الإيراني؟، على الموقع : www.theinternational.club، تم التصفح يوم: 2017/12/05.

(17) نفس المرجع

(18) خالد البرديسي، اليمن حلبة للصراع السعودي-الإيراني، على الموقع: www.ahl-alquran.com، تم التصفح يوم: 2017/12/15.

(19) سمية محمد الحمصاوي، النزاع الإيراني-السعودي.. تاريخي أم وليد جديد؟، على الموقع: www.huffpostarabi.com تم التصفح يوم:2017/12/14.

(20) أوراق بحثية، "دول الطوق الجديدة" الخلاف السعودي الإيراني والمواجهة المؤجلة، مركز عمران للدراسات الإستراتيجية، على الموقع: www.omrandirasat.org، تم التصفح يوم: 2017/12/11.

(21) كمال عيد، السعودية وإيران. صراع جيوسياسي على مستقبل الشرق الأوسط، على الموقع: www.annabaa.org تم التصفح يوم: 2017/12/23.

(22) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، التوتر السعودي - الإيراني .. جذور الأزمة وتداعياتها، على الموقع : www.alaraby.co.uk، تم التصفح يوم:2017/12/22.

(23) Max Fisher, How the Iranian-Saudi Proxy Struggle Tore Apart the Middle East, 19/11/2016, Sur le Site: www.nytimes.com, 24/12/2017.

(24) أوراق بحثية، "دول الطوق الجديدة" الخلاف السعودي الإيراني والمواجهة المؤجلة، مرجع سابق.

لعبة التوازنات الإستراتيجية التركية – الإيرانية في الشرق الأوسط: أي انعكاسات على تفاعلات المركب الأمني للمنطقة؟

د. عبد القادر دندن– جامعة عنابة.

أ. أميـر وحشـي – جامعة عنابة.

مقدمـة

يتأثر المناخ الأمني السائد في المركبات الأمنية المختلفة بطبيعة التفاعلات التي تتم بين الأطراف الرئيسية المؤثرة فيه سواء كانت قوى إقليمية أو دولية، ولا يشذ المركب الأمني الإقليمي الشرق الأوسطي عن هذه القاعدة، إذ أن المشهد الاستراتيجي هناك يتأثر بمخرجات لعبة التوازنات بين مختلف القوى المتحكمة في مصادر القوة والتأثير في منحى الأحداث و التطورات التي تجعل من منطقة الشرق الأوسط مسرحا لها.

وهنا يبرز الدور التركي- الإيراني بكل ما فيه من تناقضات وتباينات ونقاط للتلاقي والتعاون وأخرى للاختلاف والتنافس، وارتباط لعبة التوازنات الإستراتيجية للطرفين التركي والإيراني بمواقف واستراتيجيات القوى الأخرى الإقليمية منها والدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة وروسيا، وعليه تتمحور هذه المداخلة حول معالجة إشكالية انعكاسات مجريات لعبة التوازنات التركية الإيرانية على المركب الأمني الشرق الوسطي؟

فما هي طبيعة المشاريع التي تحملها كل من تركيا وإيران للمنطقة؟ وما هي الأدوار الإقليمية التي تسعى كل قوة للعبها هناك وفرض تصورها لما يجب أن تكون عليه التفاعلات في المنطقة؟، هل يدفع موقف تركيا و إيران من القضايا الحساسة في المنطقة نحو مزيد من التعقيد وحالة اللا أمن أم أنه يدفع نحو الاستقرار والتهدئة؟ و ما هي حدود الصراع الاستراتيجي بين القوتين التركية و الإيرانية في ظل المصالح الحيوية بين الطرفين رغم ما بينهما من خلافات؟

أولا: منطلقات التحليل النظرية:

1- نظرية الدور.

2- نظرية مركب الأمن الإقليمي

ثانيا: الشرق الأوسط في الأجندة التركية و الإيرانية: صراع المشاريع المتناقضة.

ثالثا: تأثير مواقف الطرفين من القضايا الراهنة على أمن و استقرار الشرق الأوسط.

الخاتمة

أولا: منطلقات التحليل النظرية:

ينطلق تحليل التفاعلات الإقليمية الخاصة بكل من إيران و تركيا في منطقة الشرق الأوسط من ركيزتين نظريتين أساسيتين تتمثلان في نظرية الدور من جهة لأن مخرجات السياسة الإقليمية لكل من تركيا وإيران تعكسان طبيعة الدور الذي تسعى كل منهما للعبه في المنطقة، وفي نظرية مركب الأمن الإقليمي من جهة ثانية على اعتبار أن منطقة الشرق الأوسط تشكل مركبا أمنيا متميزا بتفاعلاته وببيئته الأمنية المعقدة وكل ما تشهده المنطقة من أحداث ينعكس على أمن مختلف الدول هناك بما في ذلك تركيا و إيران، كما أن أفعال و سياسات كل من تركيا و إيران تؤثر بدورها على البيئة الأمنية في المركب الأمني الشرق أوسطي، و فيما يلي تفصيل في الأدبيات النظرية التي تنطلق منها هذه الدراسة:

1- نظرية الدور:

مفهوم الدور له بعد اجتماعي- سيكولوجي بالدرجة الأولى، وهو أمر يتعلق بالفرد، ولذلك فإن سحب هذا المفهوم نحو السياسة في معالجة دور

الدولة كوحدة بين مجموعة دول «**وحدات**» يعطي دلالة مشتركة انطلاقا من منهج سلوكي، على اعتبار أن الدولة تعبر عن إرادتها عبر سلوك سياسي خارجي، وحيث أن علم الاجتماع السياسي يرى أن الدور وظيفة ونموذج منظم للسلوك ضمن مجموعة من النشاطات الاجتماعية، فإنه ينطوي على صفة الإلزام حيث أن كل دور و كل وضع له صلة بأدوار وأوضاع أخرى.[1]

إذ يلاحظ في كل الجماعات تمييز في الوظائف بين الأطراف الفاعلة يرتبط بتقسيم العمل الاجتماعي، و لكل وظيفة نجد أدوار معينة ترتبط بها، و تتيح تطبيقها و تطابق توقعات من قبل الأطراف الفاعلة الأخرى، ونميز تقليديا بين الأدوار الفطرية و تلك الأدوار المكتسبة، فالأولى هي أدوار طبيعية مرتبطة بالعائلة والجنس مثل رجل و امرأة أب و أم، بينما الثانية يكتسبها الفاعلون من خلال حياتهم الاجتماعية والمهنية والسياسية.[2]

وعرف مفهوم الدور طريقه نحو العلاقات الدولية مع ظهور الثورة السلوكية في النصف الثاني من القرن الماضي، في إطار الاستفادة من التطورات الحاصلة في العلوم الاجتماعية الأخرى التي انفتحت مبكرا على العلوم الطبيعية، فنتج عن ذلك استعارة العديد من المناهج والأدوات التحليلية والمفاهيم أيضا، و إسقاطها على تحليل واقع السياسة الداخلية والدولية، ومن بين تلك المفاهيم المستعارة من فروع علمية أخرى والمطبقة في فرع العلاقات الدولية نجد مفهوم الدور، وذلك بفضل الجهود التي بذلها المختصون في دراسة السياسة الخارجية، أثناء محاولاتهم للتعرف على مختلف الأدوار التي تضطلع بها الدول القومية، و استعمال نظرية الدور كإطار معرفي لتحليل أدوار السياسة الخارجية للدول.[3]

ونلاحظ استعمال منظري العلاقات الدولية والمؤرخين والمسؤولين الرسميين و وسائل الإعلام، مصطلحات مثل «**المحايد**»؛ «**المعتدي**» أو

«العنيف»؛ **«الوسيط»** و**«المعادي للإمبريالية»** ونسبها كأوصاف للدول، ومثل هذه الصفات والخصائص تتولد عن القرارات والسلوكات الصادرة عن الفواعل، فعند وصف دولة مثلا **«بالوسيط»** فمعنى ذلك أن الدولة تبنت سياسات وقرارات وأهداف مرتبطة بإدراك متطلبات ومسؤوليات الوساطة دوليا و إقليميا.(4)

وفي ذلك إشارة ووصف للوظائف التي تضطلع بها الدول في سياستها الخارجية على المستويين العالمي و الإقليمي، ولذلك يعرف الدور من منظور سياسي و في إطار السياسة الخارجية عموما، بأنه أحد مكونات السياسة الخارجية، وهو ينصرف إلى الوظيفة أو الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة، وذلك في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية

ويعرف كذلك على المستوى الإقليمي، بأنه مفهوم صانعي السياسة الخارجية لماهية القرارات والالتزامات والقواعد والأفعال المناسبة لدولتهم، والوظائف التي يجب عليهم القيام بها في عدد من الأطر الجغرافية الموضوعية (الأقاليم)، ومن هذا المنطلق لا ينشأ الدور الإقليمي إلا عندما تسعى الدولة إلى القيام به وصياغته صياغة واعية.

ويقسم كلاً من الدكتور على الدين هلال والدكتور بهجت قرني الدور إلى فرعين:

- أحدهما مرتبط بالتوجه أو التصور العام المُعبر عن المعتقدات والتصورات المجتمعية، والأغلب الأعم أن تكون مسبقة، مساهِمة فيها بعمق عمليات سياسية واقتصادية واجتماعية ودولية ونفسية معقدة ومتعددة المستويات.
- وثانيهما متصل بالسلوك المحدد بشأن قضايا بعينها في إطار زمني مقيد.

وبعبارة أخرى، يقسم الدور إلى: أولا، مفهوم الدور، ثانيا، أداء الدور، أي أن كل صانع قرار في السياسة الخارجية لديه مفهوم للدور وأسلوب لأدائه.(5)

ولإيجاد إطار عمل أوسع وأوضح لدراسة الدور الذي تقوم به الدولة على المستويين الإقليمي والدولي، تم استعارة ما يعرف **بنظرية الدور (Role theory)** من حقل العلوم الاجتماعية الأخرى، لأنها أول ما ظهرت كانت في صلب علم الاجتماع والنفس والأنثروبولوجيا.

وقد تم توظيف نظرية الدور وإدراجها ضمن أدبيات العلاقات الدولية لأول مرة عن طريق **«ك.ج. هولستي» (K.jHolsti)**، بعد نشره لدراسته المعنونة بـ **«تصورات الدور القومي في دراسة السياسة الخارجية» (National rôle conception in the Study of foreignpolicy)** سنة 1970، وكانت حينها قد مرت حوالي أربعة عقود على تطوير نظرية الدور في ظل علم الاجتماع وعلم النفس والأنثروبولوجيا، و لكن **«هولستي»** لم يستعير الكثير من المنطلقات المفاهيمية والنظرية التي ارتبطت بنظرية الدور في الدراسات الاجتماعية الأخرى، وفضل بدلا من ذلك التركيز على فكرة مبدئية بسيطة مفادها أن الفرد المتمثل هنا في قادة الدول وصناع القرار فيها، بإمكانهم اعتناق مجموعة متنوعة من المعتقدات والصور بشأن هوية الدولة، وتوظف تلك التصورات للدور القومي لتشكيل الطريقة التي تتعامل بها الدولة مع المحيط الدولي.(6)

وميزة عمل**«هولستي»** أيضا أنه أوجد بعض المفاهيم الممكن توظيفها في تحليل السياسية الخارجية، مثل: **«أداء الدور»(Rôle performance)** الذي يضم المواقف و القرارات والأفعال التي تتبناها الحكومات لتجسيد مفهومها الخاص لمقتضيات دورها، إضافة إلى **«توصيفات الدور» (Roleprescriptions)** التي تتم تحت تأثير جملة من المعطيات النابعة من البيئة

الداخلية أو الخارجية، وتتم السلوكات والأفعال دوما ضمن **«وضعية» (position)** تعتبر نظاما لتوصيفات الدور.(7)

وبذلك يكون **«هولستي»** قد وضع أسس نظرية الدور في تحليل السياسة الخارجية، باعتباره انطلق من كون نظرية الدور تفسر السلوك في السياسة الخارجية باستغلال والعودة إلى الأدوار التي تقوم بها الدولة منفردة في النظام الدولي، وقد تطور إطار العمل المفاهيمي لنظرية الدور تدريجيا عبر الزمن كمفاهيم جدية تمت إضافتها لحقل العلاقات الدولية.

وقد عرف **«هولتسي»** مفهوم الدور القومي بأنه: «تعريفات صناع القرار للأنواع العامة للقرارات والالتزامات والقواعد والسلوكات التي تصدر عن دولهم، وللوظائف التي ينبغي على أية دولة أن تؤديها على أساس مستمر سواء في النظام الدولي أو في نظام إقليمي فرعي، وبالتالي فهو صورة (image) لتوجهات ووظائف دولهم ضمن أو اتجاه البيئة الخارجية».(8)

ويعتبر مؤلف **«ستيفن ج. وولكر» (Stephen G. Walker)** المعنون بـ **«نظرية الدور و تحليل السياسة الخارجية» (Role theory and foreign policy analysis)** سنة 1987، نقطة تحول فارقة في أدبيات نظرية الدور في العلاقات الدولية، لأنه أحدث تقدما أكبر في استعمال نظرية الدور في كل من السياسة الخارجية و العلاقات الدولية.

فقد جادل **«وولكر»** بأن هنالك ثلاثة فوائد وصفية و تنظيمية و تفسيرية لنظرية الدور:

- ✓ **وصفيا (Descriptively)**: توفر نظرية الدور مفردات ولغة غنية لتصنيف المعتقدات والصور والهويات التي يطورها الأفراد لأنفسهم وللآخرين، وكذلك الأمر بالنسبة لأنواع العمليات والبنى التي تحكم تحركاتهم في حالات ومواقف خاصة؛

- ✓ **تنظيميا(Organizationally)**: تسمح هذه النظرية للباحث بالتركيز على أي مستوى من مستويات التحليل يستعمل عادة في دراسة السياسة الخارجية، ناهيك عن الربط بين تلك المستويات التحليلية عبر عملية توجيه تجمع بين الفاعل والبنية؛
- ✓ **القيمة التفسيرية (The explanatory value)**: تنبع من نظرياتها متوسطة المدى، ومن قرب مفاهيمها من مقتربات نظرية أخرى.(9)

ويتضمن دور الدولة ضمن النظام الدولي معنى: «إدراك صناع السياسة الخارجية لمواقع بلدانهم في النظام الدولي»، والسعي لتحديد القرارات ومختلف الالتزامات والأحكام وكل الأنشطة المناسبة لدولهم، وللأدوار التي ينبغي أن تقوم بها في النظام الدولي أو النظم الإقليمية، ولذلك فإن تحديد أو تعريف الدور القومي للدولة يمر عبر المراحل التالية:

- ❖ مرحلة استكشاف الموقف؛
- ❖ مرحلة تحديد الدور القومي للدولة، في ضوء التوجهات التي على أساسها ترسم السياسة الخارجية؛
- ❖ مرحلة تكييف الدور القومي مع طبيعة المتغيرات المحيطة بالبيئة، أو المؤثرة في مختلف القدرات المادية والمجتمعية لدولة صانع القرار، ويعني ذلك أن يكون الدور مكافئا للموقف.

إذا فهم النظام الدولي أو الإقليمي على أنه بناء اجتماعي، فإن كل أمة ستمثل عدة مواقع اجتماعية أو أدوار إقليمية ودولية قياسا على الأمم الأخرى، وبالتالي فإن الدور القومي سيتحدد على ضوء إدراك صناع السياسة الخارجية لمواقع بلدانهم إقليميا ودوليا.

ومن خلال هذه المراحل نلاحظ أن نظرية الدور بدأت تقدم حلولا للعلاقة بين التفسيرات البيئية المتعلقة بالبيئة العملية، وتفسيرات البيئة النفسية المتعلقة بمتغيرات الإدراك الذاتية لصانع القرار، إذ تعتمد عملية تحديد الدور بشكل كبير على التفاعل بين هذين العاملين.[10]

ويتميز مفهوم الدور عندما يتعلق بسلوك الوحدات الوطنية بالخصائص التالية:

- ✓ لا ينصرف مفهوم الدور إلى مجرد تصور صانع السياسة الخارجية لهذا الدور، ولكن يشمل أيضا كيفية ممارسته في مجال السياسة الخارجية، فقد يقدم صانع السياسة الخارجية مفهوما لدور الدولة ضمن النسق الدولي على أنه تحقيق السلام العالمي، بينما لا يفعل شيئا لترجمته إلى سياسة محددة؛
- ✓ إن مفهوم الدور لا يشمل فقط تصور صانع السياسة الخارجية لدور دولته، و لكنه يشمل أيضا تصوره للدور الذي تؤديه الوحدات الأخرى، وخاصة الأدوار التي يفترض أن يؤديها الأعداء الرئيسيون؛
- ✓ من المتصور أن تلعب الدولة أكثر من دور في آن واحد و هذا الوضع هو الأكثر شيوعا؛
- ✓ يمكن أن تلعب الدولة دورا معينا على المستوى العالمي ودورا آخر على المستوى الإقليمي.[11]

ولأن التفاعلات لا تتم على المستوى العالمي فحسب بل تشمل أيضا المستوى الإقليمي، فقد ساد اعتقاد بين جمهور الباحثين مفاده أن إهمال التفاعلات الإقليمية يؤدي إلى فهم منتقص واختزالي لواقع العلاقات الدولية، فهذه الأخيرة نتيجة شبكة معقدة من التفاعلات ذات الخصائص الوطنية

والإقليمية والعالمية، وعليه فإن التحليل في المستوى الإقليمي هو مفتاح فهم سلوكات الدول على مستوى النظام الدولي ككل

لذلك حظيت دراسة الأدوار الإقليمية باهتمام الدارسين بالتزامن مع التطور الحاصل في الدراسات الإقليمية، وبروز أحداث على الساحة العالمية أظهرت الدور المتعاظم للقوى الإقليمية فيما يخص التأثير على مجرى الأحداث، وانفرادها في التحكم بالتفاعلات والعلاقات ضمن حدود النظم الإقليمية. والواقع كما يقول «**ديفيد مايرز**» **(David J. Meyers)** أن «الانخفاض في قدرة الدول الكبرى على الامتداد بقوتها بصورة موحدة حول العالم، قد سمح للدول الإقليمية ذات النفوذ بأن تمارس تطلعات للهيمنة ظلت مكبوتة منذ أمد طويل داخل ساحات جيوسياسية محلية» وهكذا فإن دولا كثيرة تسعى الآن للقيام بدور جديد، فهي تريد أن تضع نفسها في موقع جديد على المسرح الجيوستراتيجي المتغير، ونتيجة هذه المحاولات هي زيادة درجة إقليمية دور تلك الدول، وسواء لعبت الدول المهيمنة المحتملة أو القوى الإقليمية المحورية دورا تفريقيا أو تجميعيا، فإنها سوف تبعث دائما ديناميكية جديدة في عمليات التوجه الإقليمي حيثما ظهرت.[12]

وعليه فإن نظرية الدور تستعمل في فهم السياسة الخارجية للدول تجاه بيئتها الدولية ككل، وتجاه بيتها الإقليمية وهنا أطلق عليها الخبراء اسم نظرية الدور الإقليمي لتميزها بالتركيز على المستوى الإقليمي، الذي يضم تفاعلات ذات طبيعة مميزة وفريدة تؤثر على طبيعة تصورات ومواقف وسلوكات الفواعل الناشطة في هذا المستوى.

وترجع أصول وجذور نظرية الدور الإقليمي من حيث الممارسة، إلى فلسفة السياسة النازية التي ترى أن لكل دولة مركزية (مجالا حيويا) تلعب فيه دورا بحكم تاريخها وجغرافيتها، وأن لهذه الدولة أن تسيطر عليه بالغزو المسلح

للأقاليم إن لم يكن بممارسة النفوذ السياسي، وذلك حسب الفكر الألماني الذي أقر بعضوية الدولة وضرورة زحزحة حدودها لتشمل أراضي تتناسب مع متطلباتها الجغرافية، وجاء ذلك في ظل تنامي أفكار القومية المتطرفة الممزوجة بأغراض التوسع العسكري للحزب النازي.[13]

ويصطلح على السياسات التي تمارسها الدول في حدود النظم الإقليمية التي تنتمي إليها أو المجاورة لها بـ **«السياسة الإقليمية» (Regional policy)**، و يمكن أن تعرف على أنها: «السلوك السياسي الذي يصدر عن وحدة أو أكثر من الوحدات السياسية، والتي تعبر عموما عن أهداف ومصالح محددة ضمن إطار الوحدات الأخرى في النظام الإقليمي، انطلاقا من تركيبة الاهتمامات والمحددات الإقليمية وضمن إطار التفاعل الإقليمي».

ويختلف نمط السياسات الإقليمية حيث أن طبيعة هذا النوع من السياسات بالنسبة لبعض الدول إزاء بعضها قد تأخذ منحى تصارعيا بدلا من أن تأخذ منحى تعاونيا، و ذلك يعود إلى طبيعة القضايا التي يثار الخلاف حولها بين قضايا ذات طبيعة اقتصادية أو سياسية أو إيديولوجية.

وفي ضوء استقرار المصالح و القضايا الإقليمية تتحدد أدوات السياسات الإقليمية، وشكل التحالفات التي تقوم بين دول الإقليم والأسس التي تستند إليها، ومدى الاستقرار الذي يستند أصلا إلى طبيعة نظام الاتصال السائد بين دول الإقليم من جهة، وبين دول الإقليم و المحيط السياسي الدولي من جهة أخرى.

ومن خلال ذلك يمكن تحديد مجال السياسة الإقليمية ضمن مستويين:

- **المستوى الأول:** هو السلوك الصادر عن مجموع وحدات أو دول الإقليم إزاء موقف ما سواء داخل الإقليم أو خارجه، معبرا عنه من خلال الهيكل التنظيمي للإقليم، الذي يمثل آلية صنع القرار الإقليمي؛

➢ **المستوى الثاني:** هو سياسة الجزء تجاه الكل أو بعبارة أخرى سياسة دولة ما إزاء الإقليم، حيث تتحدد سياسة الدول الإقليمية وفقا لطبيعة برامج تلك الدول ومبادئها وأهدافها، وطبيعة كل المتغيرات المؤثرة في الموقف، وهنا تتباين سياسات الدول الإقليمية تبعا لاختلاف المبادئ والأهداف فضلا عن اختلاف الإرادات والقدرات.(14)

وحيث أن الدول تختلف عن بعضها البعض من حيث تركيب المصالح و الأهداف، واختلافها في التكوين والقدرات المادي والمجتمعية ومن بين ذلك الموقع الجيوبوليتيكي، فإنها تختلف بالتالي في سلوكها السياسي الخارجي بشكل يعبر عن اختلاف الدور الذي تؤديه بين دور فاعل أو غير ذلك.(15)

وتنصرف الدراسات الخاصة بالأدوار الإقليمية إلى الاهتمام أساسا بالأدوار التي تلعبها أو يحتمل أن تلعبها القوى الإقليمية الفاعلة، وتصنف هذه القوى ضمن دول القطاع المركزي في النظام الإقليمي، التي تؤثر العلاقات بينها ومستوى قوتها وإمكانياتها و تحالفاتها الإقليمية والدولية على المناخ السائد في النظام الإقليمي ككل.

وبالنظر لإمكانية التحول في مواقع الدول من مركز النظام إلى هامشه أو العكس، فإنه من الطبيعي الذهاب إلى أن حركة تبادل الأدوار ممكنة، حيث تنتقل القوى في أداء أدوارها من مرتبة إلى أخرى، تبعا لاختلاف عناصر القوة في الزمن وتأثيرها في طبيعة التوازنات الإقليمية والدولية.(16)

2- نظرية مركب الأمن الإقليمي:

نظرا لكون الدراسة تهتم بالتفاعلات ضمن إقليم معين وهو الشرق الأوسط من طرف قوتين مؤثرتين في البيئة الأمنية للمنطقة، فإنه من المناسب مقاربة لعبة التوازنات الإستراتيجية بين تركيا وإيران وانعكاساتها على أمن المنطقة بما يعرف بـ «**نظرية مّركب الأمن الإقليمي**» (**Rgional security**

complex theory) المعروفة اختصارا بـ **(RSCT)**، التي مهد لها **«باري بوزان»** في كتابه **«الناس، الدول و الخوف»**، وقام بعدها رفقة **«أول وافر»** و**«جاب دو وايلد» (Jaap de Wilde)** في كتاب **«الأمن: إطار جديد للتحليل» (Security: A new framework for analysis)** بتطوير مفهوم **«الأمننة» (Securitization)** كمفهوم مفتاحي للنظرية المذكورة، والتي بلغت قمة نضجها في كتاب **«بوزان»** و **«وافر»** سنة 2003 المعنون بـ: **«أقاليم و قوى: بنية الأمن الدولي» (Regions and powers: The structure of international Security).**

وقد تطورت على مرحلتين، عرفت النسخة الأولى منها بـ **«نظرية مّركب الأمن الإقليمي الكلاسيكية» (Classical regional security complex)** المعروفة اختصارا بـ **(CRSCT)**، والثانية و هي نسخة أكثر توسعا و هي المعروفة بـ **«نظرية مّركب الأمن الإقليمي» (RSCT).**

انبثقت نظرية مّركب الأمن الإقليمي الكلاسيكية من مفهوم **«المّركب الأمني» (Security complex)** الذي جاء به**«بوزان»**، من خلال الافتراض بأن الأمن ظاهرة **(علائقية)(Relational phenomenon)** أي تقوم على علاقات متبادلة ومتشابكة،حيث لا يمكن فهم الأمن القومي لأي دولة من دون فهم نموذج الاعتماد المتبادل للأمن الدولي، وارتباط مفهومي **«الصداقة» (Amity)** و **«العداوة» (Enmety)** بعوامل مثل الإيديولوجيا والحدود وخطوط الانقسام الإثنية والسوابق أو الخلفيات التاريخية، فكل هذا يؤدي لما يعرف بمركب الأمن».[17]

ويعني مّركب الأمن بمعناه الكلاسيكي مجموعة من الدول المتقاربة حدوديا، تسمى« **دول متجاورة»(Neighboring states)**، ذات إدراكات واهتمامات

أمنية مترابطة، ومشاكلها الأمنية القومية لا يمكن تحليلها بمعزل عن بعضها البعض، نتيجة للاعتماد المتبادل الذي ولدته تلك العوامل.[18]

يقول«**باري بوزان**»: «مّركب الأمن هو مجموعة دول تترابط همومها أو هواجسها الأمنية الأساسية ارتباطا وثيقا فيما بينها، مما يجعل من غير الممكن النظر واقعيا لأمن دولة بمعزل عن أمن الدول الأخرى»[19]

لقد جاء تحليل مّركب الأمن في الأصل من أجل الدول فقط، ومن أجل القطاعين العسكري والسياسي أساسا، (وهذا ما قامت عليه نظرية مركب الأمن الإقليمي الكلاسيكية).[20]

وفي كتابهما «**أقاليم و قوى: بنية الأمن الدولي**»، راجع «**بوزان**» و «**وافر**» مفهوم مّركب الأمن ومنه نظرية مّركب الأمن الإقليمي، التي كانت في نسختها الجديدة أقل تركيزا على الدول كموضوع مرجعي، ووسعت اهتماماتها خارج نطاق الاهتمامات السياسية والعسكرية.

الفكرة المركزية في نظرية مّركب الأمن الإقليمي الحديثة هي أنه ما دامت أغلب التهديدات تنتقل بسهولة أكبر عبر المسافات القصيرة مقارنة بالمسافات الطويلة، فالاعتماد الأمني المتبادل من الطبيعي أن يتشكل على قاعدة القرب الإقليمي: مركبات أمنية (**Security complexes**)، فقد لاحظ «**فريدبرغ**» (**Freidberg**) أن أغلب الدول تولي تاريخيا اهتماما أساسيا بالإمكانيات والتوترات عند جيرانها، وعمليات الأمننة أو إضفاء طابع أمني (**processes of securitization**) ومن خلالها درجة الاعتماد الأمني المتبادل، تكون حدتها بين الفواعل ضمن مثل تلك المركبات (الأمنية) أكبر مما تكون عليه بين الدول داخل تلك المركبات و تلك التي تقع خارجها.[21]

وتقع عمليتي الأمننة أو إضفاء الطابع الأمني (**Securitization**) من جهة، ونزع الطابع الأمني (**Desecuritization**) من جهة أخرى في صلب

نظرية مركب الأمن الإقليمي الحديثة، ويعرف «**وافر**» العمليتين: (**الأمننة**) تظهر عندما تعلن النخبة وجود تهديد يخلق درجة عالية من الطوارئ أو التأهب ويبرر الاستجابة في حالة أزمة، أما (نزع الطابع الأمني) فهو جعل الوضعية طبيعية وتقليص جو الأزمة.[22]

وبالنسبة لـ «**بوزان**» فإضفاء الطابع الأمني على مجال معين في السياسة العامة، يكون عبر عملية خطابية لغوية، حيث يعمل هذا الخطاب على الاستدلال بوجود تهديد يمس البقاء (المادي أو المعنوي) لمرجعية أمنية ما قد تكون الفرد أو الجماعة أو الدولة أو الهوية. وتهدف هذه العملية إلى شرعنة لجوء القائمين على رسم السياسة العامة لترتيبات استثنائية، الغاية منها تأمين الكيان أو المرجعية محل التهديد من المخاطر المحدقة به، ويتبع ذلك زحزحة تلك القضية من الحيز العادي إلى حيز القضايا الطارئة وأما عملية نزع الطابع الأمني عنها فهي تحويلها لحيز السياسة العامة الطبيعية، حيث الرقابة والتقيد بالقوانين والضوابط الديمقراطية.[23]

ووفقا لذلك يعرف مّركب الأمن الإقليمي بأنه: «مجموعة من الوحدات (Units) التي تترابط عملياتها الخاصة بالأمننة أو نزع الطابع الأمني أو كليهما، بحيث أنه لا يكون من المعقول حل أو تحليل مشاكلها الأمنية بمعزل عن بعضها البعض»[24].والملاحظ على الفرق بين مفهومي مّركب الأمن في النظرية التقليدية والحديثة لمّركب الأمن الإقليمي، هو استبدال «**الدول**» كمرجعية للأمن بفكرة «**الوحدات**» والتي تتعدى نطاق الدولة بالضرورة لتكون أفرادا أو جماعات أو هوية وغيرها، كما تم استحداث فكرتي الأمننة ونزع الطابع الأمني لوصف رؤية وإدراك صناع القرار لطبيعة مختلف القضايا.

لقد انفتح تحليل نظرية مّركب الأمن الإقليمي الآن على مدى أوسع من القطاعات تضم الاقتصادية منها والمجتمعية والبيئية (و ليس السياسية

والعسكرية فقط)، والاتجاه لجعل «**وحدات**» معينة مرجعية لها بدلا من الدول فقط، والاعتراف بدور فواعل أخرى من دون الدولة.[25]

وما يصنع تميز نظرية مّركب الأمن الإقليمي في نسختها الجديدة، هو عمل «**بوزان**» على نهج طريق وسط بين نظريات العلاقات الدولية المادية للغاية، والمقاربات النقدية التي تبدو متمسكة للغاية بدراسة البناء الاجتماعي فقط.[26]

إن التصور المطور لنظرية مّركب الأمن الإقليمي يستعمل مزيجا من المقتربات المادية والبنائية، ففي الجانب المادي توظف أفكار الوحدة الإقليمية وتوزيع القوى القريبة من تلك المتبناة في الواقعية الجديدة، وفي الجانب البنائي فإن نظرية مّركب الأمن الإقليمي تبنى على نظرية الأمننة التي وردت في أعمال سابقة لمدرسة كوبنهاغن، و ارتبطت بـ «**بوزان**» و «**وافر**» اللذين ركزا على العمليات السياسية التي تفهم بها القضايا الأمنية.[27]

ثانيا: الشرق الأوسط في الأجندة التركية و الإيرانية.. صراع المشاريع المتناقضة:

يعتبر الشرق الأوسط من الناحية الجيوسياسية الحديقة الخلفية لكل من تركيا و إيران، ومجال التمدد والتوسع الأقرب والأكثر جذبا، ومجال الارتباط التاريخي والثقافي والحضاري المثير للجدل، حيث يعتبر الشرق الأوسط بالنسبة لتركيا وإيران بمثابة إقليم أو فضاء جيو-ثقافي تمتد فيه جذورهما رغم ما بينهما من اختلافات ظاهرية، كما أنه أيضا مجال للتنافس الاستراتيجي بين القوتين الإقليميتين ذات الطموحات القيادية الواضحة للعيان.

ويبدو أن تركيا وإيران هما من أبرز القوى الإقليمية التي تمتلك تصورا لما يجب أن يكون عليه الشرق الأوسط، وهو التصور الذي يتم التعبير عنه من خلال المشاريع التي يتبناها كل طرف ويحاول من خلالها إعادة وضع ترتيبات جديدة ورسم خريطة جديدة للمنطقة تتوافق مع أدواره وأهداف وطموحاته،

وقد انخرط الطرفان بالفعل حاليا في تنافس محموم للترويج لمشروعهما المتباينين تجاه المنطقة بأساليب وطرق مختلفة.

فبالنسبة لتركيا عاد الشرق الأوسط ليأخذ الأولوية في سياسة تركيا الخارجية بوصول حزب العدالة و التنمية إلى السلطة، وبفضل كتاب «**العمق الاستراتيجي**» تم التنظير لهذا التوجه من طرف وزير الخارجية الأسبق «**أحمد داوود أوغلو**»، الذي وصف الشرق الأوسط بالحديقة الخلفية التي لا غنى عنها.

ويستند تنامي الدور التركي في المنطقة إلى الافتراض القائل بأن موقع تركيا وتاريخها يجعلانها مستعدة إلى التحرك الإيجابي في كافة الاتجاهات وخصوصاً جوارها الجغرافي، للحفاظ على أمنها وتحقيق مصالحها، لذلك توجب عليهم إنهاء القطيعة التركية لمنطقة الشرق الأوسط وقضاياها، التي استمرت عقوداً طويلة، وكانت تعيش تركيا خلالها حالة من الانطواء والعزلة داخل «**هضبة الأناضول**»، وتتصرف كدولة هامشية أو طرفية في منظومة المعسكر الغربي وحلف شمال الأطلسي (ناتو).

ومع مطلع القرن الحادي والعشرين ومجيء حزب العدالة والتنمية، عاد الأتراك بقوة كي يطرقوا أبواب السياسة في منطقة الشرق الأوسط وجوارهم الجغرافي، فعملوا بكل قواهم للخروج من الوضع الهامشي الذي فرضته عليهم التبعية لحلف الأطلسي التي لم يجنوا منها شيئا فما كان عليهم سوى تلّمس طريق جديد، يقود إلى وجهة مشرقية و إسلامية.[28]

وتم بالتزامن مع ذلك إحياء «**العثمانية**» كمرجعية لسياسة تركيا و كعماد لمشروعها تجاه الشرق الأوسط، وعبر عن ذلك «**داوود أوغلو**» في كتابه سابق الذكر حين قال: «ورثت تركيا التاريخ العثماني الذي نجح في حماية الخريطة الجيوثقافية الثرية في المنطقة تحت مظلة نظام دائم استمر خمسة قرون.. وقيام

تركيا بتفعيل ذلك الإرث الآن هو أمر هام جدا بوصفه دعامة استراتيجية وبات من غير الممكن لتركيا تطوير استراتيجية إقليمية ذات منظور عميق ما دامت تدير ظهرها للمنطقة..».[29]

وهو ما أقره **«داود أوغلو»** مرة أخرى حيث قال في **نوفمبر 2009 في** لقاء مع نواب الحزب: «إن لدينا ميراثًا آل إلينا من **الدولة العثمانية**، إنهم يقولون إننا العثمانيون الجدد، نعم نحن العثمانيون الجدد، ونجد أنفسنا ملزمين بالاهتمام بالدول الواقعة في منطقتنا، نحن ننفتح على العالم كله، والدول العظمى تتابعنا بدهشة وتعجب»[30]

وتضمنت الوثيقة المعروفة بـ **«رؤية تركيا 2022»** تصورا جديدا لخريطة إقليمية جديدة تحظى من خلالها تركيا بدور أكثر نشاطا وأكثر فاعلية، ليس فقط في توفير النظام والاستقرار و الأمن الداخلي، بل والحفاظ على أمن واستقرار المناطق المجاورة لها، وعرف هذا التصور بنظرية **«العثمانية الجديدة»**، والتي ترتكز في مضمونها على رؤيتين:

✓ **رؤية بنائية:** تفسر **«العثمانية»** كهوية، و تجلت في استمرار إستراتيجية **«العودة للشرق»** بين صفوف الحركة الإسلامية في تركيا، وتضمنت تعزيز العلاقات مع الجوار الإسلامي، دون إدراك التناقضات والصراعات الجغرافية والتاريخية الموجودة في صفوف المنتمين لهذا الجوار.

✓ **رؤية واقعية:** تفسر **«العثمانية»** كإستراتيجية وتنظر لتركيا باعتبارها وريثا لخريطة الخلافة العثمانية الجيوسياسية والتاريخية، وما يواجهها من تحديات مختلفة، والتي تضمنت بالأساس الروس بالشمال، والصفويين بإيران في الشرق، دون النظر لمنحى الهوية وفلسفة الخلافة الإسلامية كما يروج لها الطرح البنائي، فالرؤية الواقعية اتسمت تاريخيا بالبراغماتية إذ كان للسياسات العثمانية أعداء حتى داخل الجوار الإسلامي.[31]

ولا تستند تركيا إلى عوامل التاريخ و الجغرافيا و الحضارة فقط في الترويج لدورها في المنطقة، بل تستند إلى حاضرها وانجازاتها للتسويق لنموذجها وصورتها الحداثية، فهي تسوق لنفسها على أنها نموذج يحتذى به في الجمع بين الإسلام والديمقراطية، و المصالحة بين العلمانية و الهوية، و الانتقال من نظام وصاية عسكري إلى سلطة مدنية سياسية تعبر عن الإرادة الشعبية. كما تيسر لتركيا خارجيا أن تنسج علاقات متوازنة نسبيا.[32]

وكانت تركيا تحظى بصورة إيجابية لدى شرائح عربية واسعة، تبدي إعجابها بالنموذج التركي، الذي نجح في حل إشكالية الدين والدولة وإشكالية التداول السلمي للسلطة، إلى جانب نجاحات تركيا الاقتصادية، وعليه تستند تركيا إلى تقبل دول المنطقة للتعاون معها، بسبب الموقع والذاكرة التاريخية المشتركة، وباعتبارها قوة جذب جديدة قد تقدم بديلا لأدوار قديمة، الأمر الذي يمنحها مكانة جديدة، ودوراً هاماً في لعبة التوازنات والتناقضات الإقليمية، ويجعلها شريكا فاعلا في رسم بعض السياسات في المنطقة.[33]

وكان الفضل في ذلك لوصول حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا، و الذي تبنى عملية تغيير سياسي واقتصادي أكثر انفتاحًا مستندًا إلى وضع النموذج التركي مجموعة من السياسات الإصلاحية على المستوى السياسي والاقتصادي وبناء المؤسسات ودعم الديمقراطية وتعزيزها للمطالبة بإصلاح الدولة في العالم العربي، فكان محط انتباه لدول منطقة الشرق الأوسط وتحديدًا المعارضة في الدول العربية، مما جعل من تركيا نموذجًا تتمنى تحقيقه في بلدانها، مما كان بمثابة قوة دافعة لتبني تركيا سياسة ترويجية فعالة لنموذجها.[34]

يحدث هذا على الرغم من أن ما عرف بأحداث الربيع العربي وما انجر عنه من تداعيات على المنطقة، قد جعل الدور والنموذج التركيين محل شك

وارتياب، مع ظهور شرائح واسعة سياسية وثقافية تنتقد وتعارض الأدوار التي لعبتها تركيا في تلك الأحداث (وهذا ما سيأتي تفصيله لاحقا).

وبالمقابل تبرز إيران في الجهة المقابلة كقوة إقليمية لها بدورها تصورها الخاص لمصير ومستقبل المنطقة بما يتناسب وتطلعاتها الإقليمية الطموحة، كما أن لها مشروعها ونموذجها الذي تسعى للترويج له وجعله بوصلة التوجيه في سياستها تجاه الشرق الأوسط.

كانت الثورة الإسلامية 1979 الخطوة الأولى لبداية تنفيذ المشروع الإيراني المرتكز على البعدين الإيديولوجي الديني والطائفي، فقد عززت تلك الثورة من دور إيران في المنطقة، واستفادت من الأوضاع العربية لتوسع نفوذها عن طريق دعم جماعات «شيعية» في العراق ولبنان والبحرين، وتوظيف خطاب العداء للولايات المتحدة الأمريكية لجذب يساريين وقوميين إضافة إلى حركات إسلامية سنية، رأت في مثال الثورة الإيرانية طريقا لإزالة الأنظمة الدكتاتورية والوراثية، واستغلت إيران الأوضاع للمضي في طريق «تصدير الثورة».[35]

في هذا الإطار برزت المفاهيم والقيم الطائفية الإيرانية بوصفها جزءا من مكونات التفاعل الداخلي. وملهما جوهريا لتصورات طهران الإستراتيجية لمصالحها الخارجية، ولحجم دورها، ومدى نفوذها الإقليمي والدولي، وهو ما قد يفسر سعي إيران لتصدير ثورتها و قيمها المذهبية من جهة، وتكوين تجمعات شيعية داخل دوائر الاهتمام الإيرانية. فضلا عن سعيها لخلق هوية سياسية لأتباع الطائفة الشيعية داخل النسيج الاجتماعي للدول الواقعة داخل هذه الدوائر لاسيما المتاخمة لحدودها، بغرض تكوين درع شيعية تحيط بحدودها الجغرافية من جميع الاتجاهات الجغرافية.[36]

وتكفي هنا الإشارة إلى الدور الإقليمي الإيراني، الذي استثمرت فيه إيران ماليًّا وأيديولوجيًّا لبناء شبكة من التحالفات مع الدول والحركات والأحزاب السياسية لمدة ثلاثين عامًا. (37)

وينتشر على نطاق واسع الحديث عن مشروع الهلال الشيعي الهادف لنشر النفوذ الإيراني من طهران نحو البحر المتوسط عبر طريق طهران-بغداد-دمشق-بيروت، و يتباهى المحللون الإيرانيون بالسيطرة على أربعة عواصم عربية (بغداد، دمشق، بيروت، صنعاء)، بالتوازي مع بروز هدف أكثر طموحا للمحور الإيراني لتشكيل «**بدر شيعي**» بعد اكتمال «**الهلال الشيعي**» في المنطقة، في وقت تتحدث فيه إيران عن احتلال أربعة عواصم عربية وامتداد نفوذها إلى شواطئ المتوسط وباب المندب. (38)

واتضحت معالم ذلك التوجه الإيراني أكثر مع ثورات الربيع العربي، حيث اعتبرت كثير من النخب الإيرانية أن ما تشهده المنطقة هو «**صحوة إسلامية**» تتمم الثورة الإيرانية وتفتح المجال لبناء «**شرق أوسط إسلامي**» في إطار الرد على المشروعات الأمريكية «**شرق أوسط جديد**» أو «**الشرق الأوسط الكبير**»، التي طرحت عقب احتلال العراق. (39)

ويعتمد مشروع «**الشرق الأوسط الإسلامي**» الإيراني على ركيزتين، وهما: ركيزة أيديولوجية تتمثل في اعتقاد النظام الإيراني بضرورة قيام الحكومة العالمية الإسلامية، وأن إيران كونها دولة ثيوقراطية سوف تقوم بالتمهيد لذلك، وركيزة استراتيجية بعمل حزام أمني يكون أداة ردع لمحاولات الاختراق للداخل من جانب أعدائها أو محاصرتها باستخدام دول المنطقة. (40)

وهكذا يمكن القول أن التفسير الراديكالي للإسلام أو بالأحرى للمذهب الشيعي الذي صاغته المؤسسة الدينية، قد شكل العمود الفقري لسياسة إيران داخليا و خارجيا، خاصة بعد أن جعلت تلك التفسيرات الإسلام الشيعي

جزءا من مكونات التفاعل وحدود الصراع السياسي داخليا، ومكونا جوهريا لتصورات طهران الإستراتيجية لمصالحها الخارجية، ولحجم دورها، ومدى نفوذها الإقليمي والدولي، ومن ثم الآليات التي اعتمدت عليها في تعظيم هذا الدور، و توسيع ذلك النفوذ. (41)

مما سبق تبرز أوجه تناقض و اختلاف بين المشروعين التركي والإيراني تجاه الشرق الأوسط، فمن الناحية العقائدية ورغم الانتماء الإسلامي لكليهما، غير أن البعد الطائفي يتم توظيفه بشكل أو بآخر في صلب المشروعين، حتى وإن كان ذلك يتبدى بشكل أوضح في الحالة الإيرانية وبعدها الشيعي، غير أن تركيا لا تنفك تستغل معتقدها السني لتقدم نفسها كحامية وممثلة للسنة في وجه المد الشيعي، ومن الناحية الإستراتيجية فإن سعي كلا الطرفين لبسط نفوذه في ذات المنطقة يجعل من التصادم بينهما أمرا محتما حتى وإن اختلفت درجة تلك التصادم وعدم أخذها لحد الآن لمنحى تصعيدي خطير وعدم عسكرة التنافس الإقليمي بينهما، ويساهم في ذلك أيضا التاريخ المضطرب بين الدوليتين منذ أيام الإمبراطوريتين العثمانية والصفوية.

فمن يقرأ تاريخ العلاقة بين تركيا وإيران، سيقف على صراعٍ دامٍ وطويل لفرض النفوذ على المنطقة، ولعل أهم تلك الصراعات، جاء بعد معركة **(جالديران عام 1514)** التي رسمت الحدود الجغرافية بين الدولتين، لتأتي بعدها سلسلة الحروب والصراعات السياسية والاجتماعية التي نشبت بين الإمبراطورية العثمانية والدولة الصفوية بين (1623-1636) من أجل السيطرة على بلاد ما بين النهرين (العراق)، والتي انتهت أخيراً بانتصار العثمانيين، حيث ضمت الإمبراطورية العثمانية (العراق) منذ ذلك الحين إليها، تاريخ هاتين الدولتين إذاً منذ تكوينه، تاريخ تنافس وحروب بالأساس، وما يفسر وجود الشمس على العلم الإيراني الذي اختاره الشاه إسماعيل

الصفوي، هو الرد على القمر أو الهلال المتواجد على العلم التركي، في ما يدلل على أنه صراع بين الشمس والقمر، ليس هذا وحسب فبعض الباحثين يرجع الصراع بين المشروعين «**الصفوي**» الإيراني من جهة و«**العثماني**» التركي من جهة أخرى، حينما عمد «**السلطان إسماعيل الصفوي**» إلى إعلان تشيع إيران في بدايات القرن السادس عشر الميلادي، وهي السنية في أغلبها وقتذاك، وذلك لتدعيم قدراتها الصراعية مع تركيا بالروافد المذهبية.[42]

هذا التاريخ الصدامي يبدو متسقا مع الدراسات الإمبريقية التي تؤكد أن معظم الصراعات التي تحدث بين البلدان المتنافسة منذ فترة ممتدة، يكون لها تأثير كبير في سلوكها في النزاعات، لاسيما في احتمال الانخراط في مزيد من الصراع، وتشير الدراسات التي تناولت دراسات التنافس والعداوة و الصراعات الممتدة، إلى توافر ثلاثة عناصر مركزية في التنافس، أولها: انخراط اثنين من الخصوم في علاقة تنافسية على واحدة أو أكثر من القضايا الحيوية؛ ثانيها: الإدراك المتبادل للتهديد والعداء من قبل كل طرف؛وأخيرا: وجود مدى زمني طويل نسبيا لتلك العلاقة التنافسية، مع توقع استمراراه في المستقبل المنظور.[43]

ثالثا: تأثير مواقف الطرفين من القضايا الراهنة على أمن و استقرار الشرق الأوسط

أسهم الانقسام العربي، وغياب التنسيق والتعاون، وتعطيل آليات ومؤسسات العمل العربي المشترك، في نشوء حالة من الفراغ وانسداد الأفق، الأمر الذي أتاح المجال لبروز قوى إقليمية مثل إيران وتركيا لاستغلال ذلك الفراغ ولعب دور هام في تفاعلات المنطقة.[44]

ويتضح عمق وكثافة الاندماج التركي والإيراني في تفاعلات المنطقة من خلال الأدوار التي يضطلع بها الطرفان في مختلف القضايا المطروحة على

الساحة الشرق أوسطية، وهي القضايا التي تبرز جوانب التباين والتقارب في المواقف التركية الإيرانية تجاه المسائل المطروحة، حيث تنتقل مواقف الطرفين ما بين التصادم والتناقض في المشروعات و وجهات النظر والسياسات تارة والاتفاق أو على الأقل التقارب عندما يتعلق الأمر بتقاطع المصالح تارة أخرى، وهو ما يمكن تلمسه من خلال الإشارة للدور التركي والإيراني في نخبة من القضايا الحساسة في المنطقة حاليا، و المتمثلة في:

1- المسألة السورية:

مثلت أحداث ما عرف بالربيع العربي عموما نقطة انعطاف مؤثرة في سياسات تركيا وإيران تجاه الشرق الأوسط عموما والمنطقة العربية خصوصا، وكانت الساحة السورية المثال الأبرز على تصادم أدوار القوتين الإقليميتين وتعارض مشروعهما تجاه المنطقة.

اعتبرت كثير من النخب الإيرانية أن ما شهدته المنطقة غداة أحداث الربيع العربي وما عرفته من تغيرات تصب في مصلحة إيران، لكن الأوضاع تغيرت كثيرا عقب اندلاع الاحتجاجات في سوريا، ووقوف طهران بقوة إلى جانب نظام الرئيس الأسد، وتبني وجهة النظر الرسمية في أن ما يجري لا يعدو كونه مؤامرة على المقاومة ومحور الممانعة، ودور سوريا، فإيران استطاعت بناء علاقة إستراتيجية مع الرئيس الراحل «حافظ الأسد»، وحافظ عليها وريثه في الحكم «بشار الأسد»، وتوثقت العلاقات ضمن محور ضم حزب الله وحركتي حماس والجهاد الإسلامي الفلسطينيتين، ومن الطبيعي أن تتشدد حتى لا تخسر استثمارات سياسية واقتصادية وظّفتها في سوريا طوال ثلاثة عقود، وقفت خلالها سوريا مساندة لإيران في الحرب مع العراق، وضد محاولات عزل طهران دوليا.[45]

فالموقف الإيراني من سوريا يستند إلى أهمية العلاقة الإستراتيجية مع دمشق بالنسبة لسياسات إيران الإقليمية، فسوريا ليست فقط الحليف العربي الأقرب لها، بل هي تتيح الوصول إلى وكلائها أي حزب الله و حتى حماس (في فترة سابقة)، وتعزز وجودها في لبنان، فقد وفرت سوريا ممرا آمنا للدعم المالي والعسكري لحزب الله في لبنان، و عندما تصاعدت الاحتجاجات في سوريا ساندت إيران النظام السوري الحليف سياسيا بداية، ثم بالأسلحة والمقاتلين لاحقا.[46]

أما بالنسبة لتركيا فقد شكلت تلك الأحداث اختبارا فعليا بالنسبة لها، فقد مثلت أحداث الربيع العربي تحديًا حقيقيًا أمام السياسة الخارجية التركية حيث أوقعتها في مأزق خطير، إذ كان عليها الموائمة ما بين مصالحها الاقتصادية وعلاقاتها السياسية مع الدول العربية من جانب، والتزامها الأخلاقي تجاه نصرة الديمقراطية وحقوق الشعوب(باعتبار أنها طالما قدمت نفسها كنموذج للدولة الديمقراطية في المنطقة).[47]

وكانت الحالة السورية أحسن مثال على هذا المأزق، فتركيا ارتبطت بعلاقات إستراتيجية مع سوريا، وكانت علاقاتها مع سوريا نموذجا والمجال الأبرز لنجاحات السياسة الخارجية التركية وكان ينظر لسوريا كبوابة لدخول تركيا للمنطقة العربية ومد جسور تلاقي مع الدول الخليجية- غير أن اندلاع الاحتجاجات في سوريا صاحبه تدرج في الموقف التركي، حيث طالب بداية بالإصلاح والتغيير بقيادة الأسد و إسداء النصح له، ثم أبدت تعاطفها مع المعارضة و كانت تركيا الساحة الأكثر حرية للمعارضة السورية للتحرك، وسمحت بانعقاد مؤتمرين لها في اسطنبول وأنطاليا.[48]

ومع تطور الأحداث بدا واضحا أن موقف تركيا انتقل إلى دعم أي عمل من شأنه الإطاحة بالأسد، ورعاية الجهات المعارضة من أجل الفوز بعلاقات

مميزة مع أي نظام جديد للاستفادة من موقع سوريا الاستراتيجي، وجاهرت بعد ذلك بمطالبة الرئيس بشار الأسد بالرحيل في منتصف العام 2011م.[49]

وهكذا وقفت تركيا و إيران على طرفي نقيض، فينما تحسب تركيا على المحور الأمريكي والخليجي المعارض لنظام الأسد في موقفها من الأزمة السورية، تحسب إيران على المحور الروسي المؤيد للأسد، ولا يقف تأييدها على الجانب الدبلوماسي والسياسي بل يتعداه إلى الدعم العسكري المباشر، وشمل ذلك خبراء ومستشارين عسكريين ومقاتلين من فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني، ومقاتلي حزب الله، وكتائب شيعية من العراق وأفغانستان، وتشير بعض التقارير إلى وجود ما يقارب 24 ميليشيا مدعومة إيرانيا تقاتل إلى جانب النظام السوري.[50]

لكن عدة معطيات جديدة أحدثت نوعا من التقارب التركي الإيراني تجاه الأزمة السورية، فالتقارب التركي الروسي يجعل تركيا أكثر تماهيا مع لمحور **«طهران، موسكو، حزب الله»**، رغم تباين الموقف من مصير الأسد وكيفية انجاز عملية الانتقال السياسي، وساهم في هذا التقارب موقف طهران من الانقلاب الفاشل ضد أردوغان، حيث سارعت إيران لدعم الحكومة الشرعية و رفض الانقلاب، واتفاقهما على محاربة الإرهاب المتمثل حسبهما في داعش وجبهة النصرة وحزب العمال الكردستاني، واتفاقهما على رفض قيام دولة كردية، وعلى ضرورة الحفاظ على وحدة أراضي سوريا ورفض سيناريو التقسيم والفيدرالية أو الكيان الكردي المستقل.[51]

2- الأزمة اليمنية وعاصفة الحزم:

أدى تأجج الصراعات الداخلية في اليمن بين الفرقاء اليمنيين إلى توتر كبير في الأوضاع وصل إلى ذروته بدخول قوات الحوثيين وحلفائهم المدعومين بالموقف الإيراني المؤيد لهم دبلوماسيا ولوجيستيا وعسكريا، للعاصمة صنعاء

والإطاحة بنظام الرئيس **«عبد ربه منصور هادي»**، وهو ما استدعى تحركا من دول الجوار الخليجية و دول عربية أخرى ضمن تحالف بقيادة سعودية لعملية **«عاصفة الحزم»**.

وكانت الأزمة اليمنية وجها آخر للصراع الإيراني السعودي في المنطقة، فهنالك تحليلات تذهب إلى أن إيران دفعت نحو تصعيد الملف اليمني لاستنزاف السعودية، خاصة مع حرص الرياض على احتواء النفوذ الإيراني في اليمن، مما دفع المملكة إلى شن غرات جوية على الحوثيين وحلفائهم، وتشكيل تحالف إقليمي يقود منذ ما يزيد عن عامين جملة شرسة ضد الحوثيين المدعومين من إيران. (52)

وكان الملف اليمني مظهرا آخر من مظاهر التنافس التركي الإيراني، فعلى عكس الموقف الإيراني الداعم للحوثيين، اتخذت تركيا موقفا معاكسا مؤيدا للتحالف العربي، و يأتي دعم تركيا لعاصفة الحزم ليعزز من دورها في تقويض وتحجيم النفوذ الإيراني الداعم للحوثيين في اليمن، فكانت تركيا قد أعلنت موقفها بشكل صريح تجاه قضية الحوثيين في الساعات الأولى لبدء العملية العسكرية، كما استعدت لاحقاً للتعاون مع السعودية في تقديم دعم لوجيستي ومعلومات استخباراتية في هذا الشأن، كما جاءت تصريحات وزير الخارجية التركي «مولود تشاويش أوغلو«حول هذا الأمر واضحة، حين أكد على دعم بلاده للرئيس المنتخب «عبد ربه منصور هادي»، ودعم الجهود السعودية في هذا الشأن.(53)

فتركيا تنظر للدور الإيراني في اليمن كجزء من السعي لبسط النفوذ في جنوب الجزيرة العربية، والسيطرة على المضيق الحيوي لباب المندب، واستكمال مشروع النفوذ الشيعي في المنطقة، و لذلك انتقد الرئيس التركي **«رجب طيب أردوغان»** في خطابات له علانية توظيف إيران للبعد الطائفي في سياساتها في المنطقة.

3- الأزمة الخليجية:

شهدت سنة 2017 تطورا خطيرا في العلاقات الخليجية البينية، بإعلان ثلاثة دول وهي «**السعودية**» و «**البحرين**» و«**الإمارات العربية المتحدة**» إضافة لمصر عن قطع علاقاتها مع قطر على خلفية قضايا خلافية سابقة وآنية، وقد بدأت سمات التوتر في العلاقات بين قطر والدول الخليجية منذ سنة 2013، حين رأت عددا من الدول الخليجية أن السياسات القطرية تشكل خطرا على أمنها، واستمر قطع العلاقات حينها ثمانية أشهر أي إلى غاية توقيع اتفاق الرياض الذي سمح بإعادة العلاقات من جديد، ولكن الخلافات بقيت مستمرة ورأت الدول الأربعة (السعودية والإمارات والبحرين ومصر) أن قطر مستمرة في سياساتها المؤثرة سلبا على امن المنطقة، في صورة الدور المزدوج لها في الملف اليمني مما أدى لإنهاء مهامها في تلك العملية، و اتهامها بدعم الإخوان المسلمين و استضافة قياداتهم على أراضيها رغم أن تلك الدول جميعها تصنف الإخوان على أنهم تنظيم إرهابي، واستمرارها في دعم الفصائل والجماعات الإرهابية في سوريا والعراق وليبيا واليمن.[54]

وقامت تلك الدول بغلق المنافذ المؤدية لقطر برا وبحرا وجوا، هذه الإجراءات العقابية يعتبرها المحللون ضمن الإجراءات الهادفة لاحتواء النفوذ الإيراني، على خلفية التقارب الإيراني القطري، وإشادة قطر بإيران كلاعب أساسي في المنطقة، وهو ما عدته الدول الخليجية تهديدا لأمنها وتعارضا مع مصالحها، وتوجست من المواقف التصالحية بين قطر وإيران اللتان تشتركان معا في أكبر حقل للغاز في العالم، وتوقيعهما على اتفاقية ثنائية لمكافحة الإرهاب.

أمام هذا الخلاف الخليجي توافقت الرؤى الإيرانية والتركية، فقد أبدى البلدان دعمهما لقطر، وهو ما يعني حالة توازن القوى بين كل الأطراف

الإيرانية والخليجية وقطر وتركيا، و هو ما يجعل من الصعب قبول أي من الأطراف بالتنازل في إطار المواجهة بشأن قطر. (55)

وكانت إيران قد عبرت عن رفضها لسياسة العقوبات والحصار ضد قطر، وسارعت إلى إعلان تزويد قطر باحتياجاتها الغذائية عبر رحلات جوية وبحرية، وجزء من ذلك يعود لمطالبة دول الحصار بقطع أي علاقات لإيران مع قطر.

وتركيا وجدت نفسها معنية مباشرة بالقضية، لأن الدول الأربعة طالبت بغلق القاعدة العسكرية التركية هناك، وقطع العلاقات مع جماعة الإخوان، لذلك بادرت بسد الاحتياجات القطرية، وتمرير اتفاقيات عسكرية مع قطر في البرلمان التركي، لأن علاقات تركيا مع قطر تضمن لها تواجدا في قلب الخليج توازي فيه أنقرة طموحات طهران والرياض على حد سواء.(56)

ولكن العلاقات الإيرانية -التركية تبقى رهينة أيضا بالمصالح المتقاطعة رغم المشاريع المتباينة، وإيران بالنسبة لتركيا هي «العدو الذي لا يجب معاداته»، فرغم اتساع الهوة بين توجهات القيادة السياسية في البلدين تجاه عدد من القضايا الإقليمية مثل الأزمات في اليمن وإيران وسوريا، وتباين حجم الارتباطات الدولية والإقليمية لكل دولة، فالبلدان يرفعان شعار «التجارة أولا»، إذ يصل حجم التبادل التجاري بينهما إلى ما يقارب 30 مليار دولار، ناهيك عن التقارب التركي الروسي الذي يقرب تركيا أكثر من إيران، كل هذه المؤشرات تدفع بتركيا نحو الحفاظ على تقارب نسبي مع إيران، حيال الملف الكردي الذي يقلق أنقرة، فضلا عن أن رصيد إيران بعد محاولة الانقلاب أصبح اكبر من رصيد حلفاء تركيا التقليديين في واشنطن وبروكسل اللذين وجها انتقادات عنيفة ضد إجراءات تركيا ضد الانقلابيين.(57)

فرغم كل التناقضات و التباينات بين المشاريع التركية والإيرانية وبين النموذج التركي و نظيره الإيراني، فإنه من المرجح أن براغماتية الإيرانيين والأتراك سوف تتغلب باتجاه عدم الانجرار إلى صدام مباشر، أو قطيعة اقتصادية، فهناك مصالح مشتركة كبيرة، ومخاطر تهدد الطرفين[58].

الخاتمة

نخلص في النهاية، إلى مجموعة من النتائج.

يعد التنافس التركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط امتدادا لتاريخ صراعي طويل منذ أيام الإمبراطوريتين الصفوية والعثمانية، حيث بقيت إيران بعيدة عن منال العثمانيين وشكلت واحدة من المناطق المستعصية عن الإخضاع والإلحاق بالدولة العثمانية.

تظافرت هذه العوامل التاريخية مع المعطيات الحالية للبيئة المضطربة في الشرق الأوسط، لتخلق مجالا جديدا للتنافس الاستراتيجي بين تركيا و إيران كقوتين لإقليميتين ذات تطلعات إقليمية طموحة لرسم واقع استراتيجي جديد في الشرق الأوسط يتماشى مع الدور الذي ترسمه كل قوة لنفسها في المنطقة. وظهر بذلك لكل من القوتين مشروعها الخاص بها، والهادف لتحقيق تصورات قيادات البلدين لما يجب أن تضطلع به دولتيهما في الشرق الأوسط، في مواجهة مشاريع للقوى الكبرى كروسيا والولايات المتحدة الأمريكية وقوى أخرى إقليمية.

الواضح أن هذه المشاريع الإقليمية تتغذى بنزعة إيديولوجية وطائفية تجعل كل دولة تنظر لنفسها كممثل للشيعة أو للسنة، والزج بهذا البعد المذهبي في عمق الصراع الاستراتيجي بينهما وهو ما يعمق الهوة بينهما، تلك الهوة التي تحاول عوامل أخرى تجسيرها وردمها مثل المصالح المتقاطعة في الجانب الاقتصادي والتجاري، وبراغماتية الطرفان اللذان يدركان أنه مهما تراكمت

الخلافات فإن الدخول في صراع مكشوف وحاد يؤثر على الطرفين معا وعلى أمن واستقرار المنطقة ككل.

الهوامش:

(1) صادق الأسود، **"علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده"**، (بغداد، منشورات جامعة بغداد، الطبعة الأولى، 1986). ص 81.

(2) غي هرميه و آخرون. **"معجم علم السياسة و المؤسسات السياسية"**. ترجمة : هيثم اللمع.(بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2005). ص203.

(3) صادق الأسود، مرجع سابق. ص 18.

(4) Sofiane Sekhri. "**The role approach as a theoretical framework for theanalysis of foreign policy in third world countries**". African Journal of Political Science and International Relations: Vol. 3 (10), October 2009. p. 424.

(5)**أصل وماهية نظرية الدور الإقليمي"**. 18 ماي 2015، في:http://guelma.moontada.net/t5482-topic

(6) Cameron G. Thies." **Role Theory and Foreign Policy**". May 2009. In:http://www.isanet.org/compendium_sections/2007/06/foreign_policy

(7) SofianeSekhri. Op.cit. p. 426.

(8) VítBeneš."**Role theory: A conceptual framework for the constructivist foreign policy analysis?**". Paper prepared for the Third Global International Studies Conference "World Crisis. Revolution or Evolution in the International Community?", 17-20 August2011, University of Porto, Portugal.

(9) Cameron G. Thies. Op. Cit. p. 3.

(10) هاني إلياس الحديثي،**"سياسة باكستان الإقليمية 1971-1994"**؛ (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998). ص 43.

(11) محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، (بيروت، دار الجيل، الطبعة الثانية، 2001). ص ص 49، 50.

(12) ناصيف يوسف حتي. **"الإقليمية الجديدة بعد نهاية الحرب الباردة"**. في: جميل مطر وعلي الدين هلال (محرران). **الأمم المتحدة وضرورات الإصلاح في نصف قرن: رؤية عربية، (** بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1996). ص ص 262، 263.

(13)**"أصل وماهية نظرية الدور الإقليمي"**. مرجع سابق.

(14) هاني إلياس الحديثي. مرجع سابق. ص 21.

(15) صادق الأسود. مرجع سابق. ص 83.

(16) نفس المرجع. ص 48.

(17)AmerRizwan. **South Asian security complex and Pakistan-United States relations post 9/11**".IPRI journal X: N° 2. Summer 2010.P. 40.

(18) Osman GokhanYandas. **Emerging regional security complex in Central Asia: Shanghai cooperationorganization (SCO) and challenges of the post 9/11 world**. A Thsis submitted tothegraduateschool of social sciencies of Middle East technical university. The department of Eurasian studies. June 2005. P. 17.

(19)عبد النور بن عنتر. **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر أوروبا و الحلف الأطلسي**،(الجزائر: المكتبة العصرية للطباعةوالنشر والتوزيع،2005). ص 21.

(20)TâniaFelício." **Multilevel Security Governance: Reinventing Multilateralism through Multi regionalism**".Human security Journal: volume 5. Winter 2007.p. 54.

(21)Barry Buzan and Ole Waever**. Regions and powers: The structure of international security. Cambridge university press**. 2003. p. 4.

(22)K. M. Fierke. Op. Cit. p. 131.

(23)عادل زقاغ،**"النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية"**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية (غير منشورة)، جامعة باتنة. 2008-2009. ص ص 129-131.

(24)Osman GokhanYandas. Op. Cit. p. 21.

(25)TuvaKhars." **Regional security complex theory and Chinese policy towards North Korea**". East Asia: Vol. 21. N° 4.Winter 2004.P. 64.

(26)Osman GokhanYandas. Op. Cit. p. 21.

(27)TâniaFelício.Op. Cit. p. 54.

(28)عمر كوش، **"تنامي الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط"**،في:http://www.aljazeera.net

(29) أحمد داوود أوغلو،**"العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية"**، ترجمة محمد جابر وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، (بيروت، ومركز الجزيرة للدراسات، قطر، الطبعة الثانية، 2011)، ص 365.

(30) دينا عبد العزيز،**"التنافس التركي الإيراني تجاه الترويج لنموذجهما السياسي في المنطقة العربية بعد ثورات الربيع"**، مجلة رؤية تركية، في:http://rouyaturkiyyah.com

(31) إيمان زهران، **"التغير في الاستراتيجيات الدولية و سياسات تركيا الإقليمية"**، مجلة السياسة الدولية، عدد 209، يوليو 2017. ص 116.

(32) محمد نور الدين، **"تركيا بين تحديات الداخل وتحولات الخارج"**، مجلة المستقبل العربي، عدد 389، جويلية2011. ص 113.

(33) عمر كوش. مرجع سابق.

(34) دينا عبد العزيز. مرجع سابق.

(35)سامر إلياس. "محددات وحدود الدورين التركي والإيراني في سوريا والشرق الأوسط". مجلة رؤية تركية. 13 نوفمبر 2015، في:
https://arabic.rt.com/news.

(36)سعيد الصباغ، **"أسس و آليات استراتيجية إيران لنشر المذهب الشيعي"**، مجلة السياسة الدولية، عدد 208، أفريل2017. ص 16.

(37)رانيا طاهر،**"الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي"**.مجلة رؤية تركية، في:http://rouyaturkiyyah.com

(38)صالح حميد، **"الهلال الإيراني وطريق طهران - دمشق - بغداد - بيروت"**، العربية نت، في:http://www.alarabiya.net

(39)سامر إلياس. مرجع سابق.

(40)دينا عبد العزيز. مرجع سابق

(41)سعيد الصباغ. مرجع سابق، ص 17.

(42)محمد عزيزي، **"تركيا - إيران: الصراع على العرب في التاريخ والجغرافيا والمذاهب"**،26 أفريل 2015، في:
http://orient-news.net/ar/news.

(43)هدى رؤوف، **"الصراع السعودي- الإيراني غذاة عملية التسوية السورية المتعثرة"**، ملحق تحولات إستراتيجية (**التسوية في سوريا**)، الصادر عن مجلة السياسة الدولية، ملحق عدد 209، جويلية2017، ص 7.

(44) عمر كوش. مرجع سابق

(45) سامر إلياس. مرجع سابق.

(46) هدى رؤوف. مرجع سابق. ص 8

(47) رانيا طاهر. مرجع سابق.

(48) محمد نور الدين. مرجع سابق، ص115.

(49) سامر إلياس. مرجع سابق.

(50) هدى رؤوف. مرجع سابق. ص 8.

(51) كرم سعيد، **"تركيا بعد الانقلاب: إعادة هندسة السياسة الخارجية"**، كراسات استرتيجية، العدد 266، جويلية2016. ص ص25-26.

(52) هدى رؤوف، مرجع سابق. ص 10.

(53)**"الدور التركي و أثره في تحجيم النفوذ الإيراني"**. عن مجلة البيان، في:https://ar.islamway.net

(54) مصطفى عبد العزيز مرسي، **"أزمة العلاقات مع قطر: أسبابها و تداعياتها على مجلس التعاون الخليجي"**، مجلة شؤون عربية، عدد 117، خريف 2017. ص 38.

(55) هدى رؤوف. مرجع سابق. ص 11.

(56) طلال عتريسي، **"الأدوار الإقليمية في الأزمة القطرية - الخليجية"**، مجلة شؤون عربية، عدد 171، خريف 2017. ص ص5155–.

(57) كرم سعيد.مرجع سابق. ص ص24، 25.

(58) سامر إلياس. مرجع سابق.

التقاطعات الإستراتيجيـــة الأمريكية – الروسية فـي الشـرق الأوســط بين المحافظة على الوضع القائم ومراجعته

أ. د. قادري حسين ـ جامعة باتنة 1

أ. مزراق منـــال ـ جامعة باتنـــة 1

مقدمة:

تقوم السياسة الخارجية الأمريكية على العديـد مـن الثوابـت، والمحـددات، والمصالح، بغض النظر عن طبيعة الإدارة ما إذا كانت جمهوريـة أو ديمقراطيـة، ورغم أن عملية صنع السياسـة الخارجيـة الأمريكيـة تقـوم علـى المؤسسـات، وليس الأفراد، فإن شخصية الرئيس الأمريكي والفريق الرئاسي المعاون لـه في الإدارة تؤثر بشكل كبير في تلك السياسة، سواء من حيث التدخل أو الانعزال، أو من حيث آلياتها ما بين استخدام الأدوات الصلبة، مثـل القـوة العسـكرية، والعقوبات والضغوط السياسـية، وبـين الآليـات الناعمـة، مثـل المسـاعدات، والاحتواء، والحوار، والدبلوماسية.

فتح فوز دونالد ترامب بالانتخابـات الأمريكيـة الأخـيرة بـاب تسـاؤلات واسع عن شكل السياسة الجديدة المتوقعة لأمريكا اتجاه بقية العالم. ويـذهب في وقتٍ كان فيه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أول من قدم التهنئة لترامب، في 9 نوفمبر بعد انتخابه. وهـو الأمـر الـذي يجعـل مسـألة العلاقـات الأمريكيـة الروسية ومستقبلها، مورد نقاش لكـل المهـتمين بهـذا الموضـوع، لكـن الأيـام القليلة التي تلت التهنئة وشبه التوافق بين الولايـات المتحـدة و روسـيا لم تـدم طويلا، خاصة وان الأهداف بينهما ازدادت تعارضا، بانتقالهـا مـن اختلافـات إيديولوجية إلى اختلافات مصلحيه اقتصادية وسياسـيه وأمنيـه، وكانـت بـؤرة الاختلاف والتقاطع الاستراتيجي تزداد بروزا في منطقة الشـرق الأوسـط ومـا

تحمله من نزاعات وصراعات، وكل ذلك انعكس على مدى تأثير أي منهما على منطقه الشرق الأوسط.

ورغم أن التطور النسبي الذي تميز به الاقتصاد السياسي الروسي و الذي انعكس بشكل سلوك سياسي روسي متوازن في وجه التوجه الاستراتيجي الأمريكي، إلا انه ينم عن نهج روسي جديد يعتمد الاستقلالية و كسب المصالح باستغلال الفرص الناتجة عن تورط الولايات المتحدة في لعبة التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، إلا أن هذا التطور لم يكن يعني تطورات في طريقة التعامل مع الشرق الأوسط وكلا الدولتين كانت لها حساباتها في الفرص والأرباح في مناطق مختلفة من العالم إلا أن تحديد أهمية المصلحة ومستواها يحدد طبيعة التقاطعات ومدى تطورها.

فروسيا تسعى إلى تغيير الوضع القائم في النظام الدولي الذي تتزعمه الولايات المتحدة، في حين تسعى هذه الأخيرة إلى المحافظة على الوضع القائم بل ومحاصرة روسيا والضغط عليها قدر الإمكان وهو ما ينطبق على نظرتهما في الشرق الأوسط.

من خلال ما سبق، يطرح الموضوع الإشكالية التالية:

في ظل التنافس الإستراتيجي الأمريكي– الروسي، إلى أي مدى يمكن الحديث عن تحقيق التوازن الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط بين البلدين؟

وتنطلق الدراسة من فرضيه مفادها:

- كلما كان التنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا يتركز على منطقة واحدة – الشرق الأوسط–، كلما اشتدت التقاطعات الإستراتيجية بين القوتين في المنطقة ما يلزم الطرفين على خلق توازن استراتيجي في الشرق الأوسط تفاديا لخسائر مدمرة للطرفين.

وتستدعي الدراسة التركيز على المحاور الآتية:

1 ـــ النظريـة الواقعيـة – التعديليـة النظاميـة، في تفسـير التقاطعـات الإستراتيجية الأمريكية – الروسية في الشرق الأوسط.

2 ـ واقع التقاطعات الإستراتيجية الأمريكية– الروسية في الشرق الأوسط بين المحافظة على الوضع القائم ومراجعته.

3 ـ السيناريوهات المستقبلية الأمريكيـة – الروسـية في تحقيـق التـوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط.

1 ـ النظرية الواقعية ـ التعديلية النظامية، في تفسير التقاطعـات الإسـتراتيجية الأمريكيـة ـ الروسية في الشرق الأوسط.

يطرح هذا المحور سؤالا حول مدى فائدة وصلابة المنظور الواقعي في تفسير التوجهات الإستراتيجية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في تحقيق التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط؟. فمن منظـور الواقعيـة الكلاسـيكية يجادل الواقعيون بأن الدول تتحرك بالأساس من اجل تحقيـق الأمـن والحفـاظ على البقاء. ففي ظل تواجدها في نظام دولي فوضوي تسوده سلوكيات الانانية والمساعدة الذاتية.

والدول في سعيها وراء تحقيق الأمن والاستقرار تعتمد فقط علـى قـدراتها ومواردها المادية ومصادر قوتها الذاتية التي هي عسكرية بالأساس. وذلك إمـا بإتبـاع اسـتراتيجيات وأسـاليب سياسـية مثـل التـوازن، الحيـاد، الانحيـاز والتبعية...وغيرها من أنماط التعامل والتحرك الدولي الواقعي، حسب توزيـع القدرات بين القوى الموجـودة في النظـام الـدولي. يشـدد الواقعيـون علـى أن الدول في تواجدها في النظام الفوضوي لا تتحرك إلا مـن اجـل ضـمان آمنهـا والحفاظ على وجودها.[1]

ويحدد هانز مورغانتو في عمله الشهير «السياسة بين الأمم»ستة مبادئ أساسية للواقعية الكلاسيكية:

- العلاقات السياسية تحكمها قوانين موضوعية تضرب بجذورها في أعماق الطبيعة البشرية، ولذلك فان بناء السياسة العامة قائم على فهم هذه القواعد الموضوعية.
- إن فكرة المصلحة الوطنية هي الموجه الرئيسي للواقعية السياسية، فالقائد السياسي يتصرف طبقا للمصلحة الوطنية في إطار القوة.
- المصلحة تشبه القوة في كونها غاية مشروعة بشكل عام رغم معناها الدقيق الذي يختلف حسب الوقت والظروف، فالمصلحة الوطنية في حدها الأدنى هي الحفاظ على البقاء. لكن الدول لضمان بقائها تسعى لتحقيق أهداف أخرى.
- إدراك الواقعية للأهمية الأخلاقية للعمل السياسي، فإنها تدرك في الوقت ذاته للتوتر غير المرغوب بين القيادة الأخلاقية ومتطلبات العمل السياسي الناجح، لذلك تقتضي تنقية سلوك الدول من المبادئ الأخلاقية «الغاية تبرر الوسيلة».
- لا يمكن مطابقة التطلعات الأخلاقية مع القوانين الأخلاقية التي تحكم الكون.
- السياسات الواقعية حقل مستقل بذاته وتحليله يجب أن يتم اعتباره ككيان قائم بذاته دون أن يتم إخضاعه لأي حقل آخر.[2] وبالإسقاط على التقاطعات الإستراتيجية الأمريكية – الروسية في الشرق الأوسط، يمكن أن نفسرها من المنظور الواقعي في أربع سياسات رئيسية، أولا سياسة الوضع الراهن، وقد انبثق تعبير «الوضع الراهن» عن التعبير الدبلوماسي اللاتيني المعروف «بالوضع القائم قبل الحرب» والذي يشير إلى بعض البنود المعتادة في

معاهدات الصلح التي تقضي بانسحاب قوات العدو من الأراضي التي احتلتها وأعادتها إلى السيادة السابقة، وتهدف سياسة الوضع الراهن إلى الحفاظ على توزيع القائم للقوة في لحظة معينة من لحظات التاريخ، ومن الممكن القول أن سياسة الوضع الراهن تؤدي في السياسات الدولية المهمة نفسها التي تؤديها السياسة المحافظة في الشؤون الداخلية.[3]

لا يقتصر ظهور سياسة الوضع القائم على معاهدات الصلح والمنظمات الدولية التي تدعمها، وقد تلجأ بعض الدول الراغبة في الحفاظ على توزيع معين للقوة إلى المعاهدات الخاصة وكان مبدأ «مونروا» المظهر البارز لسياسة الوضع الراهن التي تركت أثرا مهما في الولايات المتحدة، وكانت حجر الزاوية في العلاقات الخارجية، حيث استمرت الولايات المتحدة الأمريكية وعبر تغير إداراتها إلى انتهاج هذه السياسة محافظة منها على زعامتها للعالم، وكانت منطقة الشرق الأوسط أكثر المناطق استهدافا لممارسة هذه السياسة. بالإضافة إلى ذلك نجد سياسة التوسع الاستعماري – الإمبريالية، فكما هو واضح ليست كل سياسة خارجية تهدف إلى زيادة قوة أي دولة أو امة لأنها في حكم الواقع مظهرا من مظاهر الامبريالية، لان الامبريالية سياسة تهدف إلى الإحاطة بالوضع القائم وقلب علاقات الزعامة القائمة بين دولتين أو أكثر، أما السياسة التي تصبو نحو التعديل، وهنا تتحرك السياسة الاستعمارية نحو ثلاثة أهداف، فقد تهدف الامبريالية أولا إلى إقامة إمبراطورية عالمية وقد تهدف ثانيا إلى إقامة إمبراطورية ذات أبعاد قارية وقد تهدف ثالثا إلى تفوق محلي للقوة. وهناك ثلاثة أشكال مميزة للوسائل النموذجية التي تستخدم فيه السياسات الامبريالية، وهي الامبريالية العسكرية، الاقتصادية والثقافية.

ونفس الشيء واضح في سعي الولايات المتحدة الأمريكية عبر استراتيجياتها إلى محو أي تقاطعات إستراتيجية مضادة لها ومحولة لمسار سعيها نحو كونها الإمبراطورية العالمية خاصة تجاه روسيا والصراع حول الشرق

الأوسط باعتبار أن روسيا كذلك تصعد استراتيجياتها من اجل نفس الهدف وفي نفس المنطقة، هذا ما يخلق تقاطعات إستراتيجية في المنطقة، أما بالنسبة للنقطة الثالثة، فتتمثل في سياسة المكانة باعتبارها المظهر الأساسي الثالث للصراع على الزعامة في المسرح الدولي، وهي سياسة تهدف إلى تعزيز مكانة الدولة وإضفاء نوع من الهيبة عليها في المجتمع الدولي، مما يساعدها على تحقيق أهدافها سواء تمثلت في الحفاظ على الوضع الدولي القائم أم في التسلط الامبريالي.

أما فيما يخص السياسة الرابعة، فهي سياسة توازن القوى، التي تعتبر فكرة مركزية في الخطاب الواقعي كقانون حديدي للسياسة وعلى كافة الدول الخضوع لمتطلباته، من جهة ثانية قدم هذا القانون الطبيعي كنصيحة عقلانية في فن الحكم. ويمكن للمرء أن يفترض انه ما من حاجة لتذكير القادة بهذا القانون السلوكي، إن كان في الواقع توازن القوى هو الدينامكية المحتومة للعلاقات بين الدول. باعتبار أن القوى الكبرى على توازن نسبي في القوى وعليها أن تتحرك معا ولا تتحرك ضد بعضها البعض.[4]

نفس الشيء بالنسبة للمنظور الواقعي الجديد، فالواقعية الجديدة تختلف عن الواقعية الكلاسيكية في التفسير فقط في بعض المسلمات من حيث تركيز الواقعية الجديدة على النظام الدولي كإطار تحليلي لسلوك الدول، بدل اعتبار الطبيعة البشرية الشريرة منطلقا في التفسير. التعديلية النظامية في تفسير التقاطعات الإستراتيجية الأمريكية – الروسية في الشرق الأوسط.

أما الشق الثاني من المستوى التنظيري لتفسير سلوكات كل من أمريكا وروسيا تجاه الشرق الأوسط، فنجد الفكر التعديلي وقبل الإسقاط والتفسير لابد من فهم تفسيرات الفكر التعديلي في حد ذاته، إذ تعود جذور الفكر التعديلي إلى أفكار الفيلسوف «جيلبين»، «Geilpin»، إلا أن هذا الفكر لم يحرز تقدما كبيرا اليوم، فعلى الرغم من الارتياح بخصوص الوضع الراهن فقد

تم الاعتراف به على نحو متزايد في السنوات الأخيرة، كعامل هام يفسر سلوكيات الدول على المسرح العالمي. و بصرف النظر عن المطالب العامة التي تميل إليها القوى الصاعدة نحو ما يسمى بالتعديلية، فإن منظري العلاقات الدولية لا يمكنهم تفسير السلوك الذي يمكن أن تتخذه الدول نحو تحدي الوضع الراهن.

ترى معظم الأدبيات الموجودة أن هذه الدولة هي التي تسعى إلى إعاقة وإضعاف القوانين والمعايير السائدة للجماعة الدولية. وعليه فان الدولة التعديلية تهدد استقرار النظام الدولي، ومع ذلك فان الأدبيات نفسها لا تعطي الأهمية للتهديد العكسي أي التهديد الذي يمثله النظام الدولي لدولة كهذه. ويمكن قياس ذلك على إيران حاليا.

كما توصف القوى التعديلية على أنها كل قوة تسعى إلى قولبة النظام الدولي وترسيخه لصالح مكاسبها الخاصة، فالكثير من المفكرين يدرجون هذا التوجه ضمن المقاربة الواقعية، حيث من مبادئها الأساسية إقرارها بوحدوية النظام الدولي وفوضويته، هذه الفوضى تفرض على الدول انتهاج سياسات وسلوكات من أجل الحفاظ على الوضع القائم من خلال العمل على زيادة قوتها ونفوذها على الساحة الدولية، الشيء الذي يعمل بدوره على زيادة حتمية قيام حرب بين القوى الكبرى والقوى الرافضة للوضع القائم». وفي هذا السياق يمكن إدخال التهديدات المستمرة للولايات المتحدة الأمريكية لكل من كوريا الشمالية وإيران باعتبارها قوى صاعدة رافضة للوضع الدولي والإقليمي القائم.[5]

بالرغم من التقدم الذي أحرزته روسيا في مسار صعودها وموازاة الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنها لازالت تصارع حول كسب المكانة اللائقة بها في العديد من مناطق العالم وفي مقدمتها منطقة الشرق الأوسط، وهذا لمراجعة الوضع القائم الذي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى المحافظة عليه في سيطرتها على

أغلبية القضايا في منطقة الشرق الأوسط عبر تغير الإدارات لكن سلوك روسيا كان مضادا لسعيها إلى تعزيز مكانتها أكثر في العالم عامة وفي الشرق الأوسط على وجه الخصوص، هذا ما يفسر التقاطع الاستراتيجي بين القوتين، بين من تسعى إلى المحافظة على الوضع القائم (الولايات المتحدة الأمريكية)، ومن تسعى إلى مراجعته وتعديله لصالحها (روسيا)، فالقوة المسيطرة هي بالضرورة ميالة للمحافظة على الوضع القائم، ولا يمكن للقوة المسيطرة بالتحديد أن تكون قوة تعديلية لأن هذا الدور ينسب إلى الدول الأقل قوة.

وقبل التطرق إلى تحديد أهم الاستراتيجيات التي يمكن أن تتبعها كلا القوتين لتحقيق توازن نسبي في منطقة الشرق الأوسط يفضل فهم التفسير التعديلي للاستراتيجيات المتبعة، حيث نجد هنالك إستراتيجيتين بارزتين، تتمثل الأولى في إستراتيجية الحفاظ على الوضع القائم، تعرف على أنها تلك الإستراتيجية التي تهدف إلى إبقاء الأمور كما هي من خلال عدم محاولة الاستيلاء على حصة أكبر من المكانة الدولية، وبالتالي تجنب مواجهة مباشرة ومكلفة مع المنافسين. فدول الوضع القائم هي دول تسعى للعمل في إطار النظام الدولي الراهن، حيث لا تتحدى أو تجرؤ على هذا النظام بتغيره أو مخالفة أوامره،[6] أما التوجه الثاني فيتمثل في، إستراتيجية التوجهات «التعديلية النظامية» والذي يمثل التوجه الروسي منذ مسار صعودها إلى غاية اليوم، باعتبارها قوة إقليمية في المنطقة، ومفاد هذا التوجه هو سعي كل قوة إقليمية أو دولية نحو إمكانية إعادة قولبة النظام الدولي وقوانينه وترسيخها لصالح مكاسبها ومصالحها.

وكإسقاط على الواقع الدولي، نجد أن روسيا عائدة إلى النظام الدولي بقوة، ولو كانت تلك العودة فيها نوع من التدرج كما يجمع عديد من المتخصصين في الشؤون الدولية في ظل مسلمة واضحة، هي أن منطقة الشرق الأوسط ومهما بلغت حالتها العامة من عدم التنسيق المشترك، فإنها تبقى مجالاً استراتيجياً لا يمكن لدولة عظمى مثل روسيا إلا أن تُنسق معه.[7]

وتشير المرحلة الحالية إلى تاريخ مختلف في تاريخ السياسة الروسية الخارجية، نحو السعي إلى تحقيق مصالحها الإستراتيجية، وإعادتها إلى مكانتها العالمية، فأضفى بوتين على هذه السياسة دينامية جديدة بتغيرات وتقديرات براجماتية تعي جيداً المواقع الملائمة والأدوار التي على روسيا أن تؤديها على الساحة الدولية، بالإضافة إلى إعطاء الأولوية للمصالح القومية وتغليب النظرة الواقعية، حيث يسعى بوتين إلى خلق تأثير روسي في المجال السوفيتي السابق، كطريقة إلى تحسين المكانة الروسية عالميا، بما يعيد هيبة وأمجاد الإمبراطورية الروسية السابقة، فبوتين يحبذ تسمية قيصر روسيا الجديد، وبالاستمرار في تلك الاستراتيجيات التي يتبعها بوتين في التدخل المتدرج في شؤون دول الجوار الجغرافي له، وتعمقه أكثر في القضايا الدولية، في مقابل استمرار الولايات المتحدة الأمريكية بالاهتمام بشئونها الداخلية وتنمية العلاقات الاقتصادية مع الدول الآسيوية، سيؤدي ذلك إلى عودة القطب الروسي إلى الساحة الدولية بقوة الاتحاد السوفيتي السابق، ولكن بتنظيم أكثر.

بالرغم من سعي بوتين جاهداً لإعادة هيبة روسيا التي تراجعت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ويروج لموسكو على أنها لاعب قوي على الساحة الدولية، إلا أن أمريكا تصف روسيا بأنها قوة إقليمية، تُهدد بعضاً من جيرانها المباشرين من منطلق الضعف لا القوة، و أن الولايات المتحدة لها تأثير كبير على جيرانها، ولا تحتاج لغزوهم لإقامة علاقات تعاون قوية معهم،[8] ويدل هذا على أن أمريكا لا ترى روسيا كقوة عظمى يُمكن أن تُهدد الهيمنة الأمريكية في مناطق نفوذها، حتى بالرغم من تغير السياسات الأمريكية في تلك المناطق، فروسيا رغم التدخل الذي تُمارسه في غالبية دول الشرق الأوسط مثل سوريا، إلا أن ذلك لا يدل على تصاعد مكانتها دولياً للارتقاء إلى قوة عظمى تُنافس الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي.

تعتقد أمريكا أن روسيا تُهدر مواردها في المساعدات العسكرية لسوريا، فمستقبلا سيؤدي ذلك إلى إنهاك الاقتصاد الروسي بسبب قضايا الشرق الأوسط كما حدث للولايات المتحدة الأمريكية في هذه المنطقة سابقا، ومن ثم وسوف تنسحب روسيا من المنطقة شيئاً فشيئاً كما فعلت أمريكا، ولكن لن يكون لروسيا أي نفوذ أو مصالح في الشرق الأوسط كما في حالة الولايات المتحدة الأمريكية، الساعية إلى تثبيت أسعار النفط وكذا ضمان الأمن لإسرائيل واستمرارها.

2 ـ واقع التقاطعات الاستراتيجية الأمريكية- الروسية في الشرق الأوسط بين المحافظة على الوضع القائم ومراجعته

ـ الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط

تعد منطقة الشرق الأوسط من المناطق ذات الحساسية الشديدة للمتغيرات الهامة، سواء كانت متعلقة بصعود وهبوط القوى العظمى، أو تلك المرتبطة بالاقتصاد والتكنولوجيا، حيث اكتسبت المنطقة أهمية كبرى بالنسبة المصالح الأمريكية والأوروبية، ولامتلاكها العديد من الموارد الاقتصادية الطبيعية خصوصاً النفط والغاز، والطاقة الشمسية، إلى جانب معادن عديدة مهمة في بناء الصناعات الحيوية، التي ترتكز على قاعدة واسعة من التقدم العلمي والتكنولوجي، وبذلك تحول الشرق الأوسط إلى مسرح استراتيجي هام للقوى الكبرى، لأنه يؤمن تدفق النفط والغاز والمواد الأولية لدول العالم، إضافة إلى أهمية الممرات المائية والمضائق التي يضمن السيطرة عليها السيطرة على العالم، وهذا ما يجعل عديد من الدول تربط أمنها القومي بالشرق الأوسط، و تكمن الأهمية الإستراتيجية للشرق الأوسط، في موقعه وسط العالم فهو ملتقى ثلاث قارات: آسيا، إفريقيا و أوروبا، ويشرف على أكبر مجموعة مائية من البحار والمحيطات تتمثل في: بحر قزوين، البحر الأسود، البحر الأبيض المتوسط، البحر الأحمر، الخليج العربي والمحيط الهندي. كما يحتوي على عديد من الأنهار مثل:

النيل والفرات ودجلة ونهر الأردن، كما يتحكم في مجموعة من أهم مواقع المرور الدولية وهي: قناة السويس ومضائق البسفور والدردنيل وباب المندب ومضيق هرمز، كما تقع المنطقة في مكان وسط بين المنطقة المدارية جنوباً والمنطقة المعتدلة الباردة شمالاً، ويتسم مناخها بالاعتدال على مدار العام.[9]

- **الأهمية الإستراتيجية للشرق الأوسط بالنسبة إلى روسيا والولايات المتحدة الأمريكية:**

فرضت الجغرافيا على روسيا تاريخياً الاهتمام بالشرق الأوسط، بحكم أنها تشغل الحيز الأكبر من الكتلة الأوروـ آسيوية الملاصقة للشرق الأوسط، وقد بقيت السياسة السوفيتية تعطي اهتماماً بالغاً للشرق الأوسط حتى انهيار الإتحاد السوفييتي، ومع انهيار هذا الأخير وتدهور الأوضاع الداخلية في روسيا، وانتهاء الحرب الباردة على الصعيد الدولي تراجعت المنطقة العربية نسبياً في سلم أولويات السياسة الروسية، وذلك مع انشغال القيادة الروسية بحل مشاكلها الداخلية المتفاقمة من ناحية، واتجاهها الواضح نحو الغرب والولايات المتحدة بغية الاندماج في الحضارة الغربية والحصول على المساعدات الاقتصادية اللازمة لنجاح الاقتصاد في روسيا من ناحية أخرى وتعمل روسيا لأجل استعادة مكانتها كقوة عظمى على الساحة الدولية، وهو ما يُحتم عليها إعادة رسم مصالحها في هذه المنطقة الحيوية، في ظلال تطورات والمستجدات التي تسير بوتيرة متسارعة جدا.[10]

وبالرغم من أهمية ذلك، إلا أن هذا لا يعني أن الشرق الأوسط قد فقد أهميته بالنسبة لروسيا، بل الحاصل هو إعادة هيكلة للمصالح الروسية في المنطقة العربية، حيث تراجعت الأهداف الأيدولوجية في مواجهة الأهداف الاقتصادية، وبعد وصول الرئيس فلاديمير بوتين للسلطة في روسيا، أولى اهتماماً جديداً للشرق الأوسط وحددت روسيا مصالحها في المنطقة.[11] على ضوء المعطيات الجديدة.

و يمكن تصنيف أهمية الشرق الأوسط بالنسبة إلى روسيا على ثلاث مستويات، باعتباره أهمية سياسية، اقتصادية و إستراتيجية؛ فبالنسبة للأهمية السياسية نجد انه من أهم أهداف روسيا، استنزاف القدرات الإستراتيجية للولايات المتحدة عن طريق مزاحمتها في المنطقة، ويتم ذلك من خلال: استدراج واشنطن في مشاغبات على أكثر من ساحة –الشرق الأوسط أحدها بطبيعة الحال- وهذا نابع من إدراك القيادة الروسية أنه حينما يأتي الوقت لإعادة حساب موازين القوى العالمية –على الرغم من معرفة موسكو التامة بأنها لا تستطيع معادلة القوة الاقتصادية أو العسكرية الأمريكية في أي وقت قريب- فإنه يمكنها حينئذ رفض بقائها كقوة عالمية من الفئة الثانية، والإصرار على ضرورة إعادة تشكيل ميزان القوة العالمي.

بالإضافة إلى أن روسيا تسعى إلى استغلال حالات الفشل العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، وعلى رأسها العراق، في زيادة مكاسبها ونفوذها في المنطقة، وذلك دعماً لحليفتيها إيران وسوريا من ناحية، وتقوية التقارب الروسي مع دول المنطقة خصماً من حساب الولايات المتحدة بالطبع من ناحية أخرى، وتخفيفاً من قوة التواجد الأمريكي الاقتصادي والتجاري الكبير في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، أما اقتصاديا فإن الأهداف الروسية من المنطقة، فتتركز في منع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي من اتصال أوروبا بأنابيب الشرق، لأن حدوث ذلك سيخلق تنافسا في سوق الطاقة الأوروبية، مما سيقلل من أسعار وإيرادات روسيا، وتقليل »جيوسياسية« الغاز والنفط الروسيين، وبالتالي الاعتماد الأوروبي عليها في أمن الطاقة، خاصة أن مبيعات الغاز والنفط تمثل غالبية الصادرات الروسية، مما يعني أن أهداف روسيا من الشرق الأوسط ترتبط بضمان عدم العبث بمبيعاتها من النفط والغاز الطبيعي في أوروبا، لأنها -وبعكس الولايات المتحدة والصين- ليست مستوردا للنفط والغاز الطبيعي، بل هي مصدر ومنافس طبيعي للدول الغنية بالنفط والغاز في

المنطقة، ومن ثم فمن المتعذر أن يكون لها أصدقاء في المنطقة. ومن هنا، يفهم سبب تعزيز علاقتها بسوريا، الدولة الفقيرة في هذين الموردين. كما أن العقوبات الاقتصادية المفروضة علي إيران والعراق جعلتهما أكثر قربا من روسيا، إضافة لما تمثله الدولتان كمستهلك جيد للسلاح الروسي، والدور الروسي الواضح في تطوير برنامج إيران النووي.[12]

تعمل روسيا كذلك على تنشيط العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول العربية، والحصول على المعاملة التفضيلية وجذب الاستثمارات العربية وخاصة الخليجية، إذ ترى روسيا أن هنالك إمكانية لإقامة روابط اقتصادية وتجارية بينها وبين دول المنطقة، وهو ما يمثل ضرورة حيوية لإنعاش اقتصادها الذي يعاني بعض الأزمات؛ وصولا الى الأهمية الإستراتيجية فنجد أن روسيا تحتاج إلى التقليل من حجم التهديدات المحتملة على حدودها الجنوبية، وهو ما يدفعها إلى إقامة علاقات إستراتيجية مع العالمين العربي والإسلامي، حيث تسمح بالقيام بدور أكبر على الساحة الدولية، كما أن العمل على بناء علاقات جيدة مع العالم العربي-الإسلامي، سوف يساعد في حل المشكلة الشيشانية، بما يوفر لها مزيدا من الاستقرار الداخلي، كما تخشى روسيا من اندلاع صراعات إقليمية، تنعكس على نطاق واسع وتمس مصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية.[13]

فضلا عما سبق، فقد ظل الوصول إلى المياه الدافئة هدفاً استراتيجياً روسياً على مدى القرون السابقة، وأكثر ما يشغل روسيا في سوريا الآن، هو ضمان حصتها في أي خريطة جديدة لسوريا، والمحافظة على وجودها في المياه الدافئة، عبر تدعيم حضورها في الشريط الساحلي الذي تتطلع للسيطرة عليه، بينما تهيمن إيران وأتباعها على المناطق الداخلية التي لا تزال تابعة اسمياً لنظام الأسد.[14]

3 ـــ السيناريوهات المستقبلية الأمريكية ـ الروسية في تحقيق التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط

إن الحرب الباردة والتي بدأت منذ سعي أمريكا لترسيخ سياسة القطب الواحد مع نهايات القرن العشرين، ما تزال مستمرة بين روسيا وأمريكا إلى غاية اليوم، وعلى الرغم من مظهر التفاهم والجلوس المشترك والذي يسود المشهد المتعلق بالعديد من القضايا الدولية الشرق أوسطية. لكن واقع السياسة الدولية للطرفين، وتبدُّل معادلات القوة على الصعيد الدولي، يجعل مسار الحرب الباردة أو الحرب الذكية يأخذ منحاً مختلفاً دون أن تنتهي؛ و انطلاقا من المعطيات السابقة يمكن رسم ثلاث سيناريوهات مستقبلية للتقاطعات الأمريكية-الروسية في الشرق الأوسط:

*السيناريو الأول: سيناريو الإبقاء على الوضع الراهن: ويمكن أن يتحقق هذا السيناريو في حال توفُّر عدة شروط أهمها:

ـ ارتفاع وتيرة الأزمات الأمريكية الداخلية مع وصول دونالد ترامب للرئاسة والذي بدأت معها حالة عدم الاستقرار الداخلي الأمريكي وهو عامل جديد يطرأ على السياسة الأمريكية.

ـ ارتفاع أزمات حلفاء أمريكا، خصوصاً بعض الأنظمة العربية في الشرق الأوسط على وجه الخصوص والدول الأوروبية وهو ما يبدو حاصلاً في ظل أزمات بنيوية تعيشها هذه الدول، ومواجهتها لملفات جديدة على تحدياتها المعتادة كالإرهاب والأزمات الاقتصادية.

ـ التفات روسيا إلى البحث عن استراتيجيات تمكنها من التخفيف من العقوبات الاقتصادية الأمريكية المفروضة عليها.[15]

هنا نجد أن الأطراف الدولية تعيش حالة من الصعوبة في اختبار ردات الفعل بعد تغيُّر السياسات وخروج مسار الملفات عن إدارتها. وهو ما يمكن

رؤيته في: الخلافات الأمريكية الخليجية، الخلافات الخليجية الخليجية، الخلافات الأوربية الأمريكية والخلافات الروسية الأوروبية والأوروبية ـ الأوروبية. ما قد يجعل اهتمام الطرفين ينصب أكثر على حل الأزمات الخاصة بشكل منفرد.

* السيناريو الثاني: تأزم أكثر للعلاقات الأمريكية – الروسية؛ إذ فقدت أمريكا منذ بداية ما سمي بالربيع العربي الكثير من شرعيتها بسبب البراغماتية السياسية خاصة فيما يخص الحرب على الإرهاب، التدخل من اجل دواعي إنسانية. .الخ، وهو ما جعل روسيا تستفيد من نقاط الضعف الأمريكية، دون أن توفِّر التعاون مع دول الممانعة على قاعدة المصالح المشتركة. حيث استطاعت روسيا إثبات قدرتها على إدارة عددٍ من الملفات على الصعيد الدولي، بالتعاون مع الصين في مجلس الأمن، في حين تعتبر روسيا أن إيران هي بوابتها الرئيسية للشرق الأوسط، ويمكن ومن خلال التناغم معها تأمين أرضية ممانعة للمشروع الأمريكي.

بناءً على ما تقدم، فإن السياسة الروسية الساعية لمزيد من النفوذ، لن تتوانى عن استغلال نقاط الضعف الأمريكية. وهو ما يعني مزيداً من الحراك بين الطرفين، قد يكون الشرق الأوسط والاتحاد الأوروبي ساحاتها المستقبلية.[16]

* والسيناريو الثالث، هو سيناريو التوافق النسبي؛ هذا السيناريو هو ما يمكن أن تلجأ له الأطراف عند سعيها لإيقاف مسار حربٍ مشتعلة، دون قدرتها على تحقيق مكاسب إضافية. وهو ما يمكن تحققه في حال توفَّرت الشروط الأساسية التالية[1]:

ــ قدرة الإدارة الأمريكية الجديدة على توطيد العلاقات الدبلوماسية مع روسيا، والتي تبدو في موقع القوة اليوم. وهو ما يمكن أن يحصل في حال انتهج ترامب سياسة مُغايرة للرئيس أوباما. حيث أن الإدارة الأمريكية الديمقراطية،

لم تكن مقبولة لدى موسكو، لا سيما على صعيد وزراء الخارجية جون كيري أو هيلاري كلينتون، مما دفع العلاقات إلى أدنى مستوى.[17]

ـــ إظهار أمريكا لنوايا حسنة وترجمتها على الصعيد العملي من خلال رفع العقوبات عن روسيا. وهو ما يبدو قابلاً للحصول، خصوصاً أن أوروبا تسير خلف التوجهات الأمريكية، والتي لمح ترامب إلى أنه سيعتمد توجهات جديدة مع اقتناعه بأن العقوبات على روسيا لم تنفع لناحية تأثيرها على الدور التوسعي لروسيا[18]. إذ أن التفاوض وفتح جسور التفاهم وإيجاد نقاط الالتقاء والتوافق ستكون له محاسن أفضل للقوتين على جميع الأصعدة والأماكن بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط.[18]

الخاتمة:

نجد أن التقاطعات الإستراتيجية الروسية الأمريكية مستمرة وتتطور وان كان بنسب مختلفة صعودا وهبوطا إلا أنها لن تتوقف أو تنقطع مع شدة الأزمات، إذ أن المصالح تلتقي و تتقاطع في مناطق مختلفة من العالم، والشرق الأوسط واحد من أهم هذه المناطق للتنافس الاستراتيجي بين القوتين، والسلوكات الأمريكية الروسية ستتقاطع مادامت منطقة النفوذ واحدة والأهداف التي تسعى إليها كل قوة هي نفسها؛ ومنه نصل إلى عدة استنتاجات:

- نجد أن منطقة الشرق الأوسط تنفرد بأهمية قصوى في حسابات الدول الكبرى، لما لها من أهمية إستراتيجية في المشهد السياسي الإقليمي والعالمي، ولما تتمتع به من غنى في الموارد الطبيعية وعلى رأسها النفط والغاز وموارد الطاقة المختلفة، وهي من أهم عناصر الجذب التي تستقطب نفوذ الدول وصراعاتها، لا سيما منطقة الشرق الأوسط بالإضافة إلى جغرافية هذا المجال والموقع المتميز في وسط العالم، بإشرافه على ممرات مائية، فقد شكلت المنطقة نقطة استقطاب إستراتيجية منذ

عقود طويلة لعديد من الدول التي تتنافس في سباق محموم في صراع على مصادر الطاقة ومناطق النفوذ الإستراتيجية.

- بعد شعور روسيا بتقلص دورها عقب انهيار الإتحاد السوفيتي، وولادة نظام دولي جديد بزعامة الولايات المتحدة التي تصرفت باعتبارها القوة الأعظم الوحيدة في العالم حتى الآن، وقد بدت هذه التفردية جلية خاصة خلال تسعينيات القرن الماضي، إلا أن تولي بوتن السلطة في روسيا أعاد الحياة للطموحات الروسية من جديد، وبدا حلم الوصول إلى مناطق إستراتيجية من العالم ممكن، لفرض نفوذها ومحاولة السيطرة على زمام الأمور والمشاركة في حل القضايا والأزمات الدولية.

وقد استغلت روسيا منطقة الشرق الأوسط بما فيها من صراعات داخلية، وتطورات بسبب ما سمي بثورات الربيع العربي، بالإضافة إلى سياسة الانسحاب التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية، بسبب المشكلات الاقتصادية الداخلية، التي جعلتها تتجه إلى دول شرق آسيا والتعاون معها بعيداً عن صراعات الشرق الأوسط، والتدخلات العسكرية الطاحنة في بعض الدول مثل سوريا، وبدأت روسيا بالتقرب إلى الدول الشرق الأوسطية عن طريق العقود الاقتصادية، وصفقات الأسلحة، بالإضافة إلى التدخل العسكري في سوريا إلى نشاطها الاقتصادي والدبلوماسي، رافضة انفراد أمريكا بالشرق الأوسط، وهذا التدخل الروسي في المنطقة يمكن أن يُحدث تغيرات جذرية في هيكل النظام الدولي؛في صراع المحافظة على الوضع القائم ومراجعته.

وقد عرضت الدراسة عدة سيناريوهات لما يُمكن أن تكون عليه السلوكات الأمريكية- الروسية في الشرق الأوسط من منطلق العلاقة الإستراتيجية بين القوتين؛ فتم رسم ثلاث سيناريوهات أساسية،(سيناريو الإبقاء على الوضع الراهن، سيناريو تأزم أكثر للعلاقات الأمريكية – الروسية وسيناريو التوافق النسبي).ونرجح أن يسود السيناريو التوافقي بين القوتين نظرا لصعوبة تنازل أو

انسحاب أي منهما، ولأهمية التوافقات في الترتيبات المستقبلية لتشعب وتعقد قضايا الشرق الأوسط التي لن تترك بدون رقابة ومتابعة عن قرب

الهوامش:

(1) Tim Dunne &C.schmi. realism ,in John Baylis & Steve Smith, **The Globalization of world Politics, Antrodution To International Relation.** Oxford university Press. 3rdeddition. 2005. pp161-163.

(2) وليد عبد الحي، مترجم، **"النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية"**،(كاظمة للنشر والتوزيع، ط1985،1)،68-71.

(3) Michael wardsteven,"**status immobility and systemic revionism in rising CReat Power** AD issertation submitted To the Faculty of the granduate school of ARtond sciences of philosophyinGovernment,washington:May29,2012.P:03.

(4) Kinneth. Waltz**, Theary of International Politics**.Addison-Wesley,1979.P18.20.

(5) ستيف تشان، **"الواقعية والتعديلية والدول العظمى"**، (واشنطن:المجلة العربية للدراسات الدولية،ع1، سبتمبر2006)،ص48.

(6) ستيف تشان،المرجع السابق،ص47

(7) سامي السلامي، "التدخل الروسي في سوريا وجهاديو القوقاز..أبعاد متداخلة"، **مجلة السياسة الدولية،** 2017/12/15م، نقلا عن: http://www.siyassa.org.eg.

(8) نورهان الشيخ، **"صناعة القرار في روسيا و العلاقات العربية الروسية"**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، 1998)، ص46

(9) على فايز سيف، **"توازن القوى وأثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق 2003م-2011م"**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، 2011م، ص18.

(10) زياد عبد الرحمن علي، "الإقليم العالمي قراءة تحليلية لإعادة هندسة الشرق الأوسط جيوستراتيجياً"،**مجلة الحوار المتمدن،** 2018/1/14، نقلا عن: http://www.m.ahewar.org

(11) أحمد سالم محمد أبو صلاح، **"السياسة الروسية والأمريكية تجاه الأزمة السورية وأثرها على النظام الدولي والأمن الإقليمي"**، رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2011م، ص47.

(12) أحمد محمد متولي مسلم، **"تأثير الصعود الروسي على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط: دراسة حالة الأزمة السورية"**، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2015م، ص76.

(13) نادية سعد الدين،"الارتباك الاستراتيجي: اقترابات القوي الكبري في منطقة الشرق الأوسط"،**السياسة الدولية،** 2017/11/11.نقلا عن: http://www.siyassa.org.eg

(14) أحمد محمد متولي، المرجع السابق، ص79.

(15) إيمان رجب، **"تحديات السياسة الخارجية لموسكو في الشرق الأوسط"**، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، 2017/11/6. نقلا عن: http://rcssmideast.org

(16) دانيال بيمان، **"المأزق الأمريكي: ستة خيارات سيئة للتعامل مع الأزمة السورية"**، مركز المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة، 2017/12/11.نقلا عن: http://www.futurecenter.ae/study.php?study=781

(17) محمد كمال، "السياسة الأمريكية والشرق الأوسط حدود الاستمرارية والتغيير"، **السياسة الدولية،** 2017/12/30م http://www.siyassa.org.eg/ .

(18) أحمد سالم محمد أبو صلاح، **مرجع سبق ذكره،** ص 80.

الخاتمة:

اتضح في نهاية هذا الكتاب، أن المفهوم الذي أعطي للشرق الأوسط له بعد عسكري في البداية، ليأخذ فيما بعد البعد السياسي بغرض التشكيك أو طمس الهوية العربية والإسلامية، وهذا تمهيدا لفتح الباب أمام إسرائيل للاندماج في المنطقة كدولة إقليمية فاعلة بل محورية.

يوحي ذلك بوجود تعدد في التصور لواقع المنطقة ومستقبلها من طرف دول المنطقة والقوى المهتمة بها، وهو ما فتح المجال للتنافس بغية إجراء تعديلات في الوضع القائم استجابة للمصالح الأمنية والاقتصادية أو المحافظة عليها إذا اقتضت المصلحة ذلك، وهذا ينذر بعدم الاستقرار، إذ أن كل دولة تتخوف من الأخرى مما يدفع بها إلى البحث عن كسب مزيد من القوة العسكرية وحلفاء أقوياء.

مقارنة بين الدول الإقليمية في المنطقة، نجد غياب دولة عربية في المستوى الإقليمي، ففي ظل السبات المصري، لا تمتلك السعودية المقومات اللازمة فضلا عن استمرار الاصطفاف خلف الحلفاء الغربيين دون هندسة لعلاقات جوارية قوية. بينما نجد تركيا تتواجد في رواق أفضل، إذ تربطها علاقات جيدة أو متوسطة مع كل دول المنطقة، كما تحافظ على علاقات متزنة مع الدول الكبرى، مما يجعلها أوفر حظا من الريادة الإقليمية للشرق الأوسط.

أما إيران، فإن دورها معطل بسبب التقارب المأمول بين دول الخليج وإسرائيل والمدعم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، بالرغم من قدرتها على نقل القلق والتهديد إلى العمق الخليجي بقيادة السعودية بفعل تواجدها بشكل أو بآخر في العديد من الدول العربية مثل اليمن ولبنان وسوريا.

يتضح مما سبق، أن التوازنات القائمة بين دول المنطقة، تستمد قوتها أو ضعفها بدرجة كبيرة من النظام الدولي والقوى الكبرى المتحكمة فيه،

فالتقاطعات الإستراتيجية الروسية الأمريكية مستمرة، وهي تتقاطع في الشرق الأوسط كباقي مناطق العالم، إلا أن الشرق الأوسط ينفرد بأهمية خاصة في حسابات الدولتين لما للمنطقة من أهمية إستراتيجية في المشهد السياسي الإقليمي والعالمي ولما تتمتع به من غنى في موارد الطاقة المختلفة، بالإضافة إلى جغرافية هذا المجال وموقعه المتميز في وسط العالم وإشرافه على ممرات مائية هامة.

مع كل ذلك، فإن المرجح في العلاقات الأمريكية الروسية في الشرق الأوسط، أنها ستستمر في حالة التوافق، نظرا لصعوبة تنازل أو انسحاب أي منهما، ولأهمية الترتيبات المستقبلية لتعقد قضايا الشرق الأوسط وتعدد اللاعبين الإقليميين والتي يصعب معها انتهاج سياسة الإقصاء أو التدمير.